جامعة يحى فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دور الشراكات الأجنبية في تنمية الاقتصاد الطاقوي للجزائر
دراسة حالة شركة سوناطراك

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في
تخصص اقتصاد نقدي و بنكي

إعداد الطالبة:
دباح نصيـــرة

إشراف الأستاذ:
د. موزاوي عائشة

أعضاء لجنة التقييم

أ.د موزاوي	عائشة	مشرفا
أ.د حميدي	كلثوم	رئيسا
أ.د روبحي فيسة	عمر	ممتحنا

السنة الجامعية 2024/2023


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله السميع العليم ذي العزة والفضل العظيم والصلاة والسلام على المصطفى الهادي الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد ، مصداقا لقوله تعالى ""ولئن شكرتم لأزيدنكم "أشكر الله العلي القدير الذي أنار لي درب العلم والمعرفة وأعانني على إتمام هذا العمل .

كما أتقدم بالشكر والعرفان للأستاذة موزاوي عائشة لإشرافها على هذه المذكرة من خلال إرشاداتها القيمة وتوجيهاتها.

كما أتقدم بالشكر والامتنان الى زوجي وسندي الدكتور فرحات طالب نبيل ،حيث ساعدني على إنجاز هذا العمل بتعاونه وتشجيعه لي .

والشكر أيضا الى المناقشين الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه المذكرة .

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع لمن كان سببا في وجودي أمي وأبي رحمها الله وإلى سندي ومن شجعني على إكمال دراستي زوجي الغالي وعائلته الكريمة وعلى رأسهم الوالدة حفظها الله

كما لا أنسى إخوتي وأخواتي وأولادهم

ولكل من أعطاني يد العون من قريب ومن بعيد وساعدني في إنجاز هذه المذكرة

ملخص:

تهدف هذه المذكرة الى إبراز دور الشراكات الأجنبية بمختلف صورها في تطوير وتنمية الإقتصاد الطاقوي في الجزائر والتي تتبنى برامج لتحول الطاقوي الذي يستند الى إستحداث تكنولوجية حديثة تكون في إطار شراكات مدروسة ودقيقة تساعد في تطوير الاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة بعد لجوئها للشراكات الأجنبية ،حيث تعد مخططا استراتيجيا وفعالا للحصول على التمويل والتكنولوجيا المتطورة في ميدان الطاقة المتجددة ورفع القدرات الاستكشافية والانتاجية والتصديرية وتخفيض استراد المواد المشتقة من البترول والغاز هذا ما سنجده في دراستنا في شركة سونطراك كنموذج.

الكلمات المفتاحية: الشراكات الاجنبية ،الاقتصاد الطاقوي ،التنمية المستدامة ،الطاقات المتجددة

Abstract

This memorandum aims to highlight the role of foreign partnerships in their various forms in developing and developing the energy economy in Algeria, which adopts programs for energy transformation that are based on the development of modern technology within the framework of thoughtful and precise partnerships that help in developing the national economy and sustainable development after resorting to foreign partnerships, as it is considered a strategic plan. It is effective to obtain financing and advanced technology in the field of renewable energy, raise exploration, production and export capabilities, and reduce the import of derived materials.
Of oil and gas, this is what we will find in our study of the **Sonatrach company** as a model.

Keywords: foreign partnerships, energy economy, sustainable development, renewable energies

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال والجداول والملاحق	
مقدمة عامة	أ-ط
القسم النظري	
الفصل الأول : الشراكات الأجنبية أساسيات و مفاهيم	
تمهيد الفصل	11
المبحث الأول: أساسيات عن الشراكات الأجنبية	23-12
المطلب الأول: مفهوم الشراكات الأجنبية	18-12
المطلب الثاني: أنواع الشراكات الأجنبية	23-18
المبحث الثاني: الشراكة الأجنبية وعلاقتها بالتنمية المستدامة	32-23
المطلب الأول: التنمية المستدامة تعريفها و خصائصها	28-23
المطلب الثاني: الشراكات الدولية من أجل التنمية المستدامة	30-28
المطلب الثالث: الشراكة وتمويل أجندة التنمية ما بعد 2015	32-30
المبحث الثالث: الشراكات الأجنبية في الجزائر	44-32
المطلب الأول: أساسيات حول الشراكة الأجنبية في الجزائر	35-32
المطلب الثاني: تنظيم الشراكات الأجنبية في الجزائر	44-35
خلاصة الفصل	45

الفصل الثاني: أهمية الشراكات الاجنبية في تنمية الاقتصاد الطاقوي للجزائر	
تمهيد الفصل	47
المبحث الأول: تحليل الوضعية الطاقوية في الجزائر	61-48
➢ المطلب الأول: الإمكانيات التقليدية والقدرات الإنتاجية لقطاع الطاقة	48
➢ المطلب الثاني : قطاع النفط في الجزائر	53-49
➢ المطلب الثالث: قطاع الغاز الطبيعي	59-53
➢ المطلب الرابع: قطاع الغاز الصخري	61-59
المبحث الثاني: الشراكات الدولية لتنمية الطاقات المتجددة	67-61
➢ المطلب الأول: الشراكات الدولية والتنمية الدولية في مجال الطاقة	63-61
➢ المطلب الثاني: أهمية الشراكات الأجنبية في مشاريع الطاقات المتجددة	64-63
➢ المطلب الثالث: المبادرات للشراكات الإقليمية والدولية للشراكات في الطاقات المتجددة	67-64
المبحث الثالث: واقع الطاقات المتجددة في الجزائر ودور الشراكات الأجنبية في تحقيق التعاون والتنمية	74-67
➢ المطلب الأول: واقع الطاقات المتجددة في الجزائر ودورها في التنمية	70-67
➢ المطلب الثاني: مشاريع تطوير الطاقات المتجددة والإجراءات التحفيزية	73-70
خلاصة الفصل	74
الفصل الثالث: واقع الشراكات الأجنبية وانعكاساتها على الاقتصاد الطاقوي في شركة سوناطراك	
تمهيد الفصل	76
المبحث الأول: عرض وتقديم شركة سوناطراك	86-77
➢ المطلب الأول: تعريف شركة سوناطراك، نشأتها وأهدافها	79-77
➢ المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة سوناطراك	86-79

فهرس المحتويات

المبحث الثاني: دور الشراكة الأجنبية في تنمية مشاريع الطاقة في الجزائر.	95-86
➕ المطلب الأول : أسباب لجوء الجزائر إلى الشراكات الأجنبية:	86
➕ المطلب الثاني: الشراكة الجزائرية الإسبانية	89-86
➕ المطلب الثالث: الشراكة الجزائرية اليابانية	90-89
➕ المطلب الرابع: الشراكة الجزائرية الألمانية	92-91
➕ المطلب الخامس: الإنجازات الفعلية والملموسة للبرنامج الوطني لتنمية للطاقات	95-92
المبحث الثالث: تثمين قدرات سونطراك في مجال المحروقات ودعم الشراكات فيها	124-96
➕ المطلب الأول: تكثيف الجهود من أجل البحث و الاستكشـــــاف	98-96
➕ المطلب الثاني: الشراكة من أجل توسيع السوق الغازية	101-98
➕ المطلب الثالث: الشراكات الاجنبية و مؤشراتها لدى شركة سونطراك	115-101
➕ المطلب الرابع :الأفاق المستقبلية للشراكات الأجنبية لدى شركة سونطراك	124-115
خاتمة	131-126
قائمة المصادر والمراجع	
قائمة الملاحق	

قائمة الجداول:

الرقم	المحتوى	الصفحة
الجدول رقم (01)	مزايا الشراكات الأجنبية	17
الجدول رقم (02)	يوضح احتياطي وإنتاج واستهلاك الغاز الطبيعي في الفترة (2008 - 2020)	55
الجدول رقم (03)	يوضح ترتيب الدول من حيث احتياطي الغاز الصخري	60
الجدول رقم (04)	عدد الشركاء و تنوع جنسياتهم	106
الجدول رقم (05)	حجم الواردات المسجلة لسنة 2019-2020	107
الجدول رقم (06)	اجمالي الانتاج بالجهد الخاص لشركة سوناطراك و بالشراكة (2020- 2021)	109
الجدول رقم (07)	توزيع الاستثمارات في الاستكشاف بالجهد الذاتي و الشراكة لشركة سوناطراك (2020-2021)	110

قائمة الأشكال:

الرقم	المحتوى	الصفحة
الشكل رقم (01)	يوضح تطور احتياطيات النفط في الجزائر	49
الشكل رقم (02)	يوضح إنتاج النفط في الجزائر (2009 - 2020)	51
الشكل رقم (03)	توزيع اكتشافات النفط في الجزائر (2009 - 2020)	53
الشكل رقم (04)	يوضح احتياطيات الغاز الطبيعي في الجزائر (1990-2019)	55
الشكل رقم (05)	يوضح انتاج الغاز الطبيعي في الجزائر	57
الشكل رقم (06)	يوضح استهلاك الغاز الطبيعي في الجزائر	58
الشكل رقم (07)	الهيكل التنظيمي لشركة سوناطراك	80
الشكل رقم (08)	أحواض النفط و الغاز الصخري في الجزائر	97
الشكل رقم (09)	حجم الانتاج للسنوات 2019-2020-2021	104
الشكل رقم (10)	انتاج البترول بالجهد الخاص لسوناطراك و بالمشاركة (2019—2021-2020)	104
الشكل رقم (11)	تصدير النفط لسنة 2019-2020-2021	108
الشكل رقم (12)	حجم الإستراد لواردات الوقود و إنخفاظه لسنة (2019-2020-2021)	112
الشكل رقم (12)	تطور كمية الغاز المحروقة خلال سنة2021 -2022-2023	114
الشكل رقم (13):	يوضح معالجة المخلفات السائلة (ألاف م2) لسنة 2021	115

قائمة الملاحق:

الرقم	المحتوى	الصفحة
الملحق رقم (01)	نموذج لمحطات الطاقة الشمسية الفولتوضوئية	
الملحق رقم (02)	نموذج لتطبيقات الطاقة الشمسية الضوئية في المنازل والشوارع	
الملحق رقم (03)	التطبيقات المتداولة للتسخين الشمسي للمياه والمكونات الأساسية لمختلف النظم المستخدمة	
الملحق رقم (04)	نموذج لعمل السخان الشمسي	
الملحق رقم (05)	نموذج لمحطات الطاقة الشمسية الحرارية المركزة	
الملحق رقم (06)	محطة طاقة الرياح بأدرار	
الملحق رقم (07)	الربط الكهربائي مع الدول المجاورة	
الملحق رقم (08)	أول توربينة رياح في الجزائر	
الملحق رقم (09)	موقع محطة الطاقة الشمسية الأولى **1SPP**	
الملحق رقم (10)	الخصائص التقنية لمحطة الطاقة الشمسية **1SPP**	
الملحق رقم (11)	مساهمات شركة سوناطراك في رؤوس أموال الشركات الطاقوية من الشراكات الاجنبية	

مقدمة عامة

مقدمة:

ان الشراكة الاجنبية هي ظاهرة اقتصادية برزت على ساحة النشاط الاقتصادي وتنميته في العقود الأخيرة، حيث تعتبر من مقومات ومظاهر العولمة الاقتصادية الحديثة، لقد لفتت وجلبت إليها الباحثين والساسة والاقتصاديين على سواء ونالت إهتمامهم .

فانشغلت المجموعة الأولى بدراسة وتحليل وبناء تلك الظاهرة وأبعادها والمجموعة الثانية بصناعة الخطط والرؤى الاقتصادية لجذب هذا النوع من الشراكات والاستفادة منها، إن أغلبية البلدان النامية لا تنظر إلى الشراكات الأجنبية بنظرة إيجابية وإنما كانت تنظر اليها بنظرة سلبية يغلب عليها سوء الضن والخوف وانتقاصا لسيادة الوطنية الداخلية بتدخل ومشاركة الشركات المتعددة الجنسيات القائمة في عالم

الطاقة ومحركة كل الانظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحتى الإنمائية، فأصبح محور الشراكات الاقتصادية يتبلور وتنفتح عليه الدول النامية شيئا فشيئا في بداية عقد الثمانينات وتستغل الفرص الممنوحة لها عبر شراكات استثمارية في قطاع الطاقة بأن هاته الدول تمتلك مخزونات رائعة وكبيرة من مواد طاقوية متنوعة باطنية والجوفية وحتى السطحية، مما يتطلب جهودا وأموالا وتكنولوجيات حديثة لإنتاجها واستغلالها وتحويلها ومن ثمة بيعها في الاسواق الدولية عبر شراكات أجنبية مهمة وزيادة موارها من العملة الصعبة لترتفع إراداتها لخدمة التنمية الاقتصادية لمجتمعاتها، إن الجزائر كانت من بين البلدان السباقة الى بناء نماذجا لشراكة الاجنبية اعتمادا على مقوماتها الطاقوية وعلاقاتها الاقتصادية وكونها عضوا فعالا في منظمة الأوبيك (OPEC) وانفتاحها الإقتصادي السائد الى يومنا هذا ليكون عاملا إضافيا لتعزيز العلاقات بين الدول، وتغير المواقف والقناعات كليا، ويتغير تعامل البلدان النامية مع الشراكات الأجنبية تغيرا جذريا حيث اشتد التنافس على جذب هذه التعاملات وما يرافقها من محفزات للبلد المستضيف ومن ذروة تقنية للبلدان المتقدمة والقادمة باستثماراتها في مختلف نشاطات قطاع الطاقة لتعزيز الإستثمارات الأجنبية .

قامت الجزائر ولازالت تتسابق بمنح أفضل الشروط لإستقطاب الشراكات الأجنبية للنشاطات الطاقوية وعلى رأسها الشركة الوطنية سوناطراك التي ترتكز عليها الجزائر في صادراتها ونشاطها الاقتصادي وهو كما معلوم أن قطاع الطاقة هو كأحد الأعمدة الأساسية والقديمة الجديدة عبر كثرة و تنوع مصادرها من بترول وغاز والتقليدية منها الى المصادر الجديدة لطاقة المتجددة التي تعود بالفوائد

الاقتصادية والبيئية والاستدامة التي تضمن بها مداخيل منتظمة ودائمة من الإيرادات المالية وسيرورة الدولة والمؤسسات والقطاعات الاستراتيجية.

ان ما ذكرناه أنفا يأخذنا إلى طرح التساؤل الاتي:

1. إشكالية الدراسة:

ما دور الشراكات الأجنبية في تنمية الاقتصاد الطاقوي للجزائر؟ وما واقعها في شركة سوناطراك؟

وتتفرع عنه هده الإشكالية الى الأسئلة الفرعية الأتية:

- ما يقصد بالشراكات الأجنبية وما أهميتها ودورها في الاقتصاد الطاقوي للجزائر؟
- ما أهمية لجوء الجزائر الى الشركات الاجنبية لتنمية الاقتصاد الطاقوي للجزائر؟
- أين تبرز أهمية الشراكات الأجنبية وتنمية الاقتصاد الطاقوي في الجزائر في شركة سوناطراك وما مؤشراته؟

2. فرضيات الدراسة

كإجابة أولية للتساؤلات المطروحة حاولنا وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: ان اختيار الجزائر للشراكات الأجنبية يهدف الى تحقيق المنفعة الثنائية والاستفادة من عمليات المرافقة وانتقال التكنولوجيا والخبرات الكفاءات العملية من الدول الأجنبية المتمثلة في الشركات الاجنبية وتخفض من التكاليف والمخاطر التي قد تنتج من المشاريع المشتركة.

الفرضية الثانية: ان تنمية الاقتصاد الطاقوي للجزائر يبرز في استغلال الموارد الطاقوية في الجزائر ولها دورا كبيرا بالإستعانة بمصادر الطاقة المتجددة، فالإتجاه نحو توظيف الطاقات تسعى من خلاله الجزائر إلى تحقيق التنمية المستدامة للنهوض بإقتصادها وتنوع مصادره عبر تحقيق شراكات مهمة ومتنوعة دوليا

الفرضية الثالثة: يعتبر النفط المصدر الأول والأساسي للطاقة ومحور كل إنتاج صناعي وزراعي في العالم المعاصر، وقد أصبح عنصرا حيويا من عناصر الحياة اليومية، فهو لم يعد أهم مصدر من مصادر الطاقة فحسب، بل أصبح مصدرا لاستخراج سلع صناعية مختلفة في العالم الأمر الذي جعله يحظى بإهتمام كبير من مختلف الدول نظرا للمكانة التي يحتلها في اقتصاداتها وذلك ما تسعى دائما لتحقيقه الشركة الوطنية مجمع سوناطراك كنموذجا ملهما وعمليا يتجلى أفاقه في داخل الوطن وخارجه عبر الشراكات الأجنبية خلال السنوات (2019-2024) .

3. أهمية البحث

تكمن أهمية البحث معرفة دور الشراكات الأجنبية وأهميتها في عمليات التنمية داخليا حيث تعتبر كأحد الركائز والدعامات لدفع اقتصاديات العديد من الدول ما نلاحظه وتؤكده الدولة الجزائرية عبر مخططاتها التنموية المختلفة في القطاع الطاقوي حيث يعتبر قطاعا حيويا وعلى رأسه مجمع سوناطراك والنتائج المحققة عبر نشاطاتها المختلفة والمتنوعة لكسب الخبرة والتقنيات الحديثة والتقليل من الفجوات الاقتصادية والتقنية مع الدول المتقدمة لما تمتلكه من قدرات هائلة من الموارد الطاقوية وكذا المتجددة واستخدامها يشكل فرصا للشراكات الأجنبية للمساهمة في جلب التكنولوجيات الحديثة في جانبها الطاقوي.

4. أسباب اختيار الموضوع:

الخوض في دراسة مثل هذا المواضيع له مجموعة من الأسباب والدوافع التي تجعلني متمسكة بالبحث فيه يمكن حصرها فيما يلي:

- ✓ ان التقلبات الاقتصادية ترتكز أساسا على الاقتصاد الطاقوي وتنميته عبر الأزمنة عبر الشراكات الأجنبية بات شرطا أساسيا وجوهريا.
- ✓ هو موضوع الساعة ومن القدم وخاصة مرور الجزائر بجائحة كورونا كوفيد 19 ترك أثرا بليغا في اقتصاديات الدول المصدرة للمحروقات
- ✓ الحلول الإستعجالية عن طريق الشراكات الأجنبية في حلحلة الأزمات وتوفير الموارد الطاقوية بتنوع مصادرها.
- ✓ البحث عن التنويع في مصادر الشراكات غاية وثروة معرفية وعملية وجب الاطلاع عليها وتعميمها.

5. أهداف الدراسة:

إذا كان من أسباب دراسة أي موضوع الوصول إلى أهداف معينة، فان هاته الأخيرة تهدف إلى مايلي:

- ✓ الاستفادة من التجارب الدولية بخصوص الشراكات الأجنبية عبر دراسة مستوياتها وأنواعها ودورها في تحقيق القيمة الإضافية على نشاط الشركات.
- ✓ الوقوف على واقع الإمكانات الطاقوية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة

✓ فهم ومعرفة الخيارات الطاقوية المتاحة لدى الدولة وتقييم الوضع الطاقوي الحالي وتحديات التنمية المستدامة.

✓ تقييم تجربة الشراكات الأجنبية في مجال تنمية الاقتصاد الطاقوي وتنوعه واختلاف أنشطته.

✓ معرفة البعد المستقبلي للشراكات الأجنبية الناجحة عبر مؤشرات وطنية ودولية في الإنتاج والإستراد والتصدير ل "شركة سوناطراك"

✓ معرفة أهم التحديات التي تواجهها الوضعية الطاقوية للجزائر واستكشاف الأفاق المستقبلية 2030 بما يخدم التنمية المستدامة والتركيز على المؤشرات المتعلقة بشركة سوناطراك.

6. المنهج المتبع

للإجابة على إشكالية المذكرة ومناقشة فرضيات البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي رغبتا مني في وصف الواقع الذي تشهده الجزائر وبالخصوص شركة سوناطراك في مجال الشراكات الأجنبية في مختلف نشاطاتها وكذا مراحل استخدامها لتنمية مشاريعها، كما تم الاعتماد على أسلوب تحليل تجارب الطاقة المتجددة في الصحراء الجزائرية المرتبطة بنشاط شركة سوناطراك مباشرة أو غير مباشرة ولنا أمثلة على ذلك في الفصل الثاني والثالث شركات أجنبية أوروبية وأسيوية وأمريكية.

كما إستونا بمجموعة من الأدوات متمثلة في مختلف التقارير والمنشورات والكتب الصادرة من طرف الشركات الجزائرية والأجنبية حول الشركات الأجنبية والطاقات المتجددة.

7. الدراسات السابقة

ان الهدف الأساسي من الدراسات السابقة هو دعم وتعزيز وتحديد الإشكالية المدروسة، وضبط أدوات التحليل والنتائج المرجوة و المتوصل إليها من قبل الباحثين الذين كانت لهم الأسبقية في مناقشة ومعالجة مواضيع الإشكالية التي طرحت للدراسة والتحليل فهي تزيد من حسن التدبير للرقي بعمل يكون في المستوى المطلوب وكذا نوعيته:

أ) **الدراسة الأولى:** هاجر بريطل، المعنونة بـ: دور الشراكة الجزائرية الأجنبية في تمويل و تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر، دراسة حالة الشراكة الجزائرية الاسبانية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتورة(LMD)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016.

ولقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– تعد الشراكة الأجنبية خيارا إستراتيجيا للأحداث المعاصرة التي تشهدها الشركات؛ كالتحالفات والتكتل وظاهرة العولمة إجمالا، إذ لا يوجد اقتصاد اليوم إلا ونجده يصرح عن إبرامه لاتفاقية الشراكة مع دول أجنبية.

– لقد تعزز وضع الشراكة الأجنبية أكثر بفعل ضعف كفاءة الأساليب الأخرى المستعملة لمعالجة المديونية الخارجية في الجزائر، فبالنظر إلى مختلف المؤشرات المالية لشركة Sonatrach يمكن القول أن للشراكة الأجنبية دور إيجابي في تمويل قطاع المحروقات في الجزائر

– تسعى الجزائر إلى أن تلعب دورا رئيسيا في السوق العالمي للطاقات المتجددة من خلال تبنيها لإستراتيجية وطنية طموحة لتطوير الطاقات المتجددة، تهدف من خلاله إلى إدماج طاقة الرياح والطاقة الشمسية بنسبة 40% من إجمالي نسبة إنتاج الكهرباء بحلول سنة2030

– لا تزال قنوات التمويل عاجزة عن تلبية متطلبات الطاقات المتجددة لاسيما في ظل غياب استثمارات القطاع الخاص نظرا إلى اختلاف مقاييس تقويم أخطار الاستثمار.

ب) الدراسة الثانية: حمزة جعفر، المعنونة بـ:

آليات تمويل وتنمية مشاريع الطاقة المتجددة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتورة علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2017 – 2018. ولقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ انبثق من الاتجاهات الكبرى للسياسة الطاقوية التي اتخذتها الجزائر عدد من البرامج والنشاطات ترمي إلى توفير الطاقة اللازمة للاقتصاد الوطني واستغلالها بصورة عقلانية وبأقل تكلفة، حيث يعتبر برنامج النجاعة الطاقوية وبرنامج التحكم في الطاقة عنصرا أساسيا للتطور الاقتصادي والاجتماعي، والمحافظة على البيئة وكذا المحافظة على مصادر الطاقة الوطنية.
- ✓ إن آلية طرح المناقصات العامة هي الخيار المفضل لبدء نشر استخدام الطاقة المتجددة في الجزائر، لأنها تتيح الفرصة للتحكم في الجودة بشكل أكبر مع القدرة على استكشاف أفضل الأسعار

المناسبة لإنجاز المشاريع، خاصة عند اللجوء إلى دعوة الشركات الأجنبية إلى الشراكة في مشاريع الطاقة المتجددة، وهذا SPP 1 ما قامت به الجزائر في مشروع محطة حاسي الرمل.

- ✓ لا توجد سياسة لتوفير الضمان المالي لمستثمري مشاريع الطاقة المتجددة وضمان الدفع بموجب اتفاقية شراء الطاقة، إضافة إلى أنه لا يوجد إعفاء من الرسوم الجمركية أو مزايا ضريبية خاصة بمشاريع الطاقة المتجددة.

- ✓ لا تزال البنوك الوطنية عاجزة عن توفير التمويل اللازم لمشاريع الطاقة المتجددة، وهذا راجع لعدم المعرفة الكاملة عن أنظمة الطاقة المتجددة ومدى الأهمية الاقتصادية والبيئية لاستخدام ونشر هذه المشاريع، وهو ما أثر على مشاركة القطاع الخاص.

ت) الدراسة الثالثة: زواوية حلام، المعنونة بـــ:

دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية – دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب وتونس، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف، 2012– 2013، و لقد توصل الباحث الى مجموعة من النتائج أهمها:

– تلعب الطاقات المتجددة دورا هاما في ترجمة أبعاد التنمية المستدامة وتساهم مشاريعها التنموية في تحقيق المكاسب الاقتصادية وتحسين الأوضاع الاجتماعية والحفاظ على الموروث البيئي للأجيال القادمة.

– من شأن استراتيجيات تبني اقتصاديات الطاقات المتجددة أن تساهم في الرفع من كفاءة القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية في الدول المغاربية من خلال تعزيز مجانية الإمداد الطاقوي مستقبلا وانخفاض التكاليف المتعلقة بالطاقة في آفاق سنوات 2025 إلى 2030.

– إن الطاقة الشمسية هي الطاقة الوحيدة (لحد الآن) المرشحة لتحل محل الوقود الأحفوري (بعد نضوبه) في إنتاج الكهرباء بالدول المغاربية، ويتنبأ بنجاح الألواح الفولتوضوئية التي تحول أشعة الشمس إلى كهرباء.

– يعتبر الاستثمار الأجنبي الآلية الأنجع لدعم مسار التحول لاقتصاديات الطاقات المتجددة بالدول المغاربية سواء في إطار ولوجه المباشر أو غير المباشر، من خلال تحسين الإنتاجية والمساهمة في

خفض الأسعار والتخصيص الأمثل للموارد المتاحة ونقل المهارات والخبرات للدول المضيفة ونقل التكنولوجيات الحديثة وتعزيز القدرة التنافسية في مجال التصدير إلى المؤسسات المحلية.

7. حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية ان هذه الدراسة محدودة من الناحية الموضوعية بالجزائر وبالأخص في دراسة الشراكات الأجنبية لشركة سوناطراك.

الحدود المكانية: يتحدد مجال الدراسة مكانيا كما هو مبين من عنوان المذكرة و مكان اجراء فيه أو عبر تقنية التواصل الرقمي مع المؤطر و اطارات الشركة الخاصة بالمديرية العامة المديرية المركزية بين الفترة (2019-2024).

الحدود الزمانية: لم أخصص في العنوان الإطار الزماني كي تتيح لنا حرية تحديده ولكن تم سرد تشكيلة معرفية عن الشركات الأجنبية للجزائر عامة ولشركة سوناطراك خاصة بين الفترة 2020 و2024 والوقوف على الشراكات المستقبلية لقطاع الطاقة وتنمية الاقتصاد الطاقوي.

8. صعوبات الدراسة

إن زمان ومكان الدراسة التي تمس القطاعات الحساسة في اقتصاد الجزائر والمرحلة التي عاشت فيها الجزائر أثناء كوفيد 19 « COVID 19 » فانه يمكن القول بان صعوبات كثيرة وجمة التي واجهتها في هذه الدراسة تمثلت أساسا، في نذرة وشح المعطيات حول نشاطات الشركة "سوناطراك" المتعلقة بالشراكات الأجنبية وعلاقاتها بالمشاريع لخصوصية الموضوع من جهة ومن جهة أخرى لمكانة هذا الموضوع لدى هرم السلطة و تطبيقاته الإستراتيجية عبر جل نشطات الشركة "سوناطراك" ما يكتسي من مكانة وأهمية بالغة لدى المديرية المركزية للإستراتيجية والتخطيط والاقتصاد بالمديرية العامة لشركة سوناطراك كذلك نقص المراجع بكل اللغات والتي تطرقت لدراسة الشراكات الأجنبية والدور الذي تلعبه في تنمية الاقتصاد الطاقوي .

9. خطة الدراسة

دراسة موضوع دور الشراكات الأجنبية في تنمية الاقتصاد الطاقوي للجزائر ورصد أهم التحديات والتحولات الحاصلة في البيئة الطاقوية للجزائر ومقتضيات التنمية المستدامة في الجزائر

تقسيم البحث:

لمعاجلة الاشكالية المطروحة، وتحقيق أهداف البحث وضعنا الخطة التالية:

1.9. الفصل الأول المعنون ب: الشراكات الأجنبية أساسيات ومفاهيم حيث تطرقنا فيه في المبحث الأول لأساسيات عن الشراكات الأجنبية ومفهوم الشراكات الأجنبية عبر المطلب الأول وأنواع الشراكات الاجنبية في المطلب الثاني ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلى الشراكات الأجنبية وعلاقاتها بالتنمية المستدامة عبر ثلاث مطالب جاء في الأول تعريفا مختصرا عن التنمية المستدامة أما في المطلب الثاني أكدنا على الشراكة وتمويل أجندة التنمية ما بعد 2015 وأخير أكدنا على الشراكات الأجنبية في الجزائر في المبحث الثالث من خلال مطلبين اثنين الأول أساسيات حول الشراكة الأجنبية في الجزائر والثاني عن التنظيم للشراكات الأجنبية في الجزائر.

2.9. الفصل الثاني المعنون: أهمية الشراكات في الاقتصاد الطاقوي في الجزائر في مقدمة موجزة ثم المبحث الاول جاء فيه تحليل الوضعية الطاقوية في الجزائر تطرقنا إلى الإمكانيات والقدرات الإنتاجية لقطاع الطاقة بمطلبه الأول والى المطالب الثلاثة بالترتيب قطاع النفط في الجزائر ثم يليه قطاع الغاز الطبيعي ثم قطاع الغاز الصخري ثم لإبراز التنمية المستدامة عرجنا إليها عبر المبحث الثاني حول الشراكات الدولية لتنمية الطاقات المتجددة في الجزائر في مطالب ثلاثة على الترتيب: الشراكات الدولية والتنمية الدولية في مجال الطاقة – أهمية الشراكات الأجنبية في مشاريع الطاقات المتجددة – المبادرات للشراكات الإقليمية و الدولية في الطاقات المتجددة. و أخيرا عبر المبحث الثالث تم التطرق الى واقع الطاقات المتجددة في الجزائر ودور الشراكات الأجنبية في تحقيق الشراكات والتنمية تم تعليل هذا الواقع بمطلبين الأول تكلم عن واقع الطاقات المتجددة في الجزائر وجورها في التنمية ثم في المطلب الثاني خصص عن المشاريع لتطوير الطاقات المتجددة والإجراءات التحفيزية.

3.9.الفصل الثالث المعنون: واقع الشراكات الأجنبية وانعكاساتها على الاقتصاد الطاقوي في شركة سوناطراك عبر المبحث الأول كان عرضا وتقديما لشركة سوناطراك بمطالبه الثلاثة: تعريف شركة سوناطراك، نشأتها وأهدافها – الهيكل التنظيمي لشركة سوناطراك والمطلب الثالث جاء فيه عن هيكلة شركة سوناطراك ثم عنونا المبحث الثاني دور الشراكات الأجنبية في تنمية مشاريع الطاقة عبر المطلب الأول تكلمنا عن أسباب لجوء الجزائر إلى الشراكات الأجنبية باختلاف مصادرها و أنواعها والشركاء في

المطلب الثاني الشراكة الجزائرية الاسبانية والمطلب الثالث الشراكة الجزائرية اليابانية والمطلب الرابع الشراكة الجزائرية الألمانية، وصولا إلى المبحث الثالث والأخير هو تثمين قدرات سوناطراك في مجال المحروقات وتجسيد الشراكات فيها بتكثيف الجهود في مجال البحث والاستكشاف في المطلب الأول ثم توسيع السوق الغازية في المطلب الثاني الى الشراكات الأجنبية ومؤشراتها لدى شركة سوناطراك والأفاق المستقبلية للشراكات الأجنبية لدى شركة سوناطراك.

وفي الأخير خلصنا إلى الخاتمة التي تضمنت مختلف النتائج والتوصيات.

الفصل الأول:

الشركات الأجنبية أساسيات ومفاهيم

تمهيد الفصل

تتبع الشراكات الأجنبية من فكرة متأصلة في المجتمع الدولي ألا وهي فكرة التعاون التي تبنى على مبدأ المصالح المشتركة والمتبادلة بين الدول، إلا أن الشراكات الأجنبية كآلية للتنمية والتطور برزت في العقد التاسع من القرن الماضي حين نصت عليها المواثيق الدولية وما يلفت الانتباه هو الانتشار السريع لهذه التعاملات بين الدول والشركات العالمية الرائدة التي تسعى للتوسع وتبادل الإمكانات والموارد.

فإذا كانت الشراكات الأجنبية قد سارت أشواطا كبيرة فيما بين الدول المتقدمة، فإنها تأخرت بين الدول المتقدمة وبعض الدول النامية. ففي العقد الأخير من القرن الماضي، أولت العديد من الدول النامية اهتمامها بالشراكة الأجنبية من خلال إجراءها لتغييرات واسعة النطاق على سياستها الاقتصادية، ولعل الجزائر إحداها؛ حيث تجاوبت الجزائر مع المتغيرات الإقليمية والعالمية التي شهدها الاقتصاد العالمي مؤخرا باعتماد مخططات استراتيجية للانفتاح الاقتصادي وسياسته أو ما يسمى حديثا بـ " open doorpolicies". ما هي الشراكات الأجنبية؟ وما مفاهيمها الدولية وفيما تتمثل أهميتها بالنسبة للاقتصاد الجزائري؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال مباحث هذا الفصل.

المبحث الأول: أساسيات عن الشراكات الأجنبية

تعتبر كل من الشراكات والتحالفات والاندماج والتكامل مصطلحات صاحبت التحول الاقتصادي الذي مس معظم دول العالم مع نهاية القرن العشرين، إلا أن الشراكات الأجنبية كمفهوم اقتصادي جديد يجري تعميمه واستخدامه على نطاق واسع، بعد أن سادت مفاهيم أخرى كالتعاون التنسيق وغيرها من المصطلحات.

المطلب الأول: مفهوم الشراكات الأجنبية

إن التحولات السريعة التي شهدها العالم في العقدين الأخيرين، لاسيما النمو السريع في التجارة الدولية، قد أحدثت نقلة نوعية على مستوى نظام العلاقات الدولية، وتعد الشراكات الأجنبية من أبرزها.

لذلك سنحاول من خلال هذا المطلب تحديد مفهوم ومزايا الشراكات الأجنبية.

أولا: تعريف الشراكات الأجنبية

ظهرت الشراكات الأجنبية مع نهاية العقد الثامن من القرن العشرين، غير أن تعاريفها قد تعددت، وفي هذا الصدد سنعرج على تحديد مفهوم الشراكات أولا بعدها سنقوم بتحديد تعريف للشراكات الأجنبية.

تعريف الشراكة:

هناك من اعتبر الشراكة كحالة فكرية بين الشريكين في البحث عن تحقيق أهداف مشتركة، ومنهم من نظر إليها على المستوى الجزئي، من حيث اقتصارها على المؤسسات، سنقوم بسرد أهمها كما يلي:

1- تعني الشراكة الاشتراك أو الإشراك حين يتبادل الأشخاص أو المجموعات المعارف والأفكار والآراء والأصوات والمواد والعمل والأموال وغير ذلك من أجل التوصل إلى اتفاق مشترك أو الوصول إلى قرارات مشتركة بطريقة تتسم بالشفافية والوضوح، تكون هناك شراكة.[1]

2- يقصد بالشراكة التعاون بين فريقين أو أكثر للوصول إلى غرض أو أغراض محددة، تتطلب الشراكة إلتزامات من كل فريق لإحراز أهداف مشتركة.[2]

---

[1] أسامة محمد عبيدات و خيرية العبادي الشراكة في التعليم تجربة المملكة الأردنية الهاشمية، مداخلة مقدمة ضمن مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إربد – المملكة الأردنية الهاشمية، جوان 2008، ص 72.

[2] بثينة المحتسب ورائدة أبوعيد الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة ضمن مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام والخاص إربد - المملكة الأردنية الهاشمية، جوان 2008، ص 106

3- عرف البنك العالمي للشراكة سنة 1998 على أنها علاقة تعاونية بين الكيانات للعمل نحو الأهداف المشتركة من خلال التقسيم المتبادل من العمل المتفق عليه.[1]

4- الشراكة ليست ظاهرة جديدة وإنما هي إحدى تقنيات الإدارة الحديثة، أو حيلة من الحيل الإستراتيجية للمؤسسة في ظل الاقتصاد الليبرالي المنفتح على اقتصاد السوق إلى حد اعتبارها حسب قول Michel Crozier بأنها مفتاح النجاح الأمريكي.[2]

5- الشراكة تتمثل في كل أشكال التعاون بين المؤسسات أو المنظمات لمدة معينة تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها.[3]

6- الشراكة علاقة عمل بين شركتين على الأقل تنشأ على مبدأ الثقة وتقاسم المخاطر حتى يتم التعاون معا على تطوير نشاطات محددة لتحقيق غاية مزدوجة بمساهمة تكنولوجية وتسييرية لضمان استقرار المؤسسة.[4]

نجد أن كل هذه التعريفات ليست دقيقة لكونها لا تساعد على التمييز بين الشراكة عن غيرها من أشكال التعاون والمساعدات فالشراكة ليست هدية، إنما تقوم على تحديد مجموعة من الشروط المحددة من قبل جميع الأطراف المشاركة عند إبرام اتفاقية الشراكة (partenariat Accord de) من أجل تحقيق أهداف مشتركة.

عموما قد اتضحت لنا المبادئ الأساسية لفكرة الشراكة، لذلك سنتطرق لسرد التعاريف المختلفة للشراكة الأجنبية قصد استخلاص تعريف شامل منها.

1) مفهوم الشراكات الأجنبية:

رغم حداثة استخدام مصطلح الشراكة الأجنبية من قبل دول الإتحاد الأوروبي في تعاملها مع الدول المتوسطية، إلا أنه تم التطرق إليه لأول مرة في مجال العلاقات الدولية أواخر ثمانينيات القرن العشرين في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. لذلك سنتطرق لذكر أهم تعاريف الشراكة الأجنبية كالأتي:

---

[1] Robert Axelrod, Theoretical Foundations Of Partnerships for Economic Development, Draft of a paper prepared for delivery at the World Bank Conference on Evaluation and Development-The Partnership Dimension, Washington- United States, July 23-24, 2001, p 01.

[2] J.ClaudeRuano-Borbalan, Partenariat clé de réussite américaine, Science humaines hors série, N: 20, Paris, Mars-Avril 1998, PP 66-70.

[3] Bruno Ponson et autres, Partenariat d'entreprise et Mondialisation, Karthala, Paris, 1999, P 14.

[4] Benamar Beravayal, Le partenariat une expérience et des perspectives, 3eme année scientifique et technique, Alger le 19-22 avril 1998, p 02.

1- عرفت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية CNUCED الشراكة الأجنبية على أنها تلك العقود التي تبرم على عدة سنوات بين متعاملين اقتصاديين ينتمون إلى أنظمة مختلفة، تذهب إلى أبعد من الشراء البسيط للأشياء والخدمات لتشمل مجموعة عمليات تكاملية وتضامنية.[1]

تنطوي الشراكة الأجنبية على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية يكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه[2].

2- الشراكة الأجنبية هي استثمار مشترك يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصان معنويان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءة الاختراع أو العلامات التجارية.[3]

انطلاقا من كل هذه التعاريف المتباينة لمختلف المختصين والباحثين من الصعب تقديم تعريف واحد وموحد للشراكة الأجنبية، إلا أننا سنكتفي بتقديم تعريف شامل للتعاريف السابقة كما يلي: الشراكة الأجنبية هي استثمار مشترك بين دولتين أجنبيتين أو أكثر إحداهن مضيفة له بغية تحقيق أهداف مشتركة، يتجسد في إقامة مشروع جديد أو مشروع قائم من قبل بحيث يخضع لإدارة جديدة، يقوم كل طرف بالمساهمة في العناصر الضرورية لقيام هذا المشروع (الأرض، رأس المال، العمل، التنظيم)، وكذا تقاسم الأرباح والمخاطر وفقا لما جاء في اتفاقية الشراكة.

بعدما تعرضنا إلى تحديد تعريف للشراكة الأجنبية، سنحاول الآن التمييز بينها وبين المصطلحات المشابهة لها بغية تحديد الخصائص المميزة لها.

2) تمييز الشراكات الأجنبية عن المصطلحات المتداخلة فيما بينها:

تمثل الشراكة الأجنبية في حقيقة الأمر الوجه الآخر للاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يعرفه صندوق النقد الدولي على أنه "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان

---

[1] Marie Françoise Labouz, Le Partenariat de L'union Européenne avec Les pays tiers, Conflits et Convergences, Bruyant, Bruxelles, 2000, p 48.

[2] سميح مسعود برقاوي، المشروعات العربية المشتركة الواقع والآفاق مركز دراسات الوحدة العربية سلسلة الثقافة القومية، بيروت – لبنان، ماي 1988، ص ص 18-19.

[3] عبد السلام أبو قحف الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة مصر، 2003، ص 15

مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (يشار إلى الكيان لمقيم باصطلاح المستثمر المباشر)، وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة."[1]

لذلك نجد أن الشراكة الأجنبية تختلف عن الاستثمار الأجنبي المباشر في كون هذا الأخير يقوم على الانفراد بالإدارة والإنتاج والملكية التامة لرأس المال، في حين تسعى الشراكة الأجنبية إلى التقاسم في إدارة المشروع وتقاسم الأرباح والمخاطر حسب ما هو متفق عليه في العقد ومن الملاحظ أن مبدأ التقاسم يجري تطبيقه في العديد من المصطلحات كالاندماج والتكامل والتحالف الاستراتيجي، لذا سنحاول التمييز بين الشراكة الأجنبية وبين كل مصطلح على حدا كما يلي:

1) الفرق بين الشراكات والاندماج:

يؤدي الاندماج إلى زوال المؤسسة الأصلية وظهور مؤسسة جديدة،[2] في حين تبقي الشراكة الأجنبية على المؤسسة الأصلية، وينتج عنها مخلوق قانوني جديد يسمى بالشخص المعنوي، يعيش حياة قانونية مستقلة باكتسابه الاسم والموطن.

2) الفرق بين الشراكات الأجنبية والتكامل:

لا ينشأ التكامل إلا إذا كانت الدول تقيم ضمن إقليم جغرافي واحد، من أجل تحقيق كيان اقتصادي جديد يضم جميع الدول المتكاملة، في حين لا يشترط في الشراكة الأجنبية إقامة الدول ضمن إقليم جغرافي واحد، مع محافظة كل دولة على استقلاليتها مع الشريك الآخر.

3) الفرق بين الشراكات الأجنبية والتحالف الاستراتيجي:

يتم التحالف الاستراتيجي بين الأطراف المتنافسة ويكون بين الشركات العملاقة، في حين أن الشراكة يمكن أن تتم بين الأطراف المتنافسة أو المتكاملة أو بين المورد والزبون وغيرها، لهذا يمكن

---

[1] قدي عبد المجيد المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجزائرية بن عكنون الجزائر، 2003، ص251.

[2] B.Garette, P.Daussauge, Anticiper les conséquence des alliances stratégiques, Revue Française de gestion, N: 112, Juin-Aout 1997, P 106.

اعتبار التحالف الاستراتيجي نوع من الشراكة الأجنبية.[1]

ثانيا: مزايا الشراكات الأجنبية وسلبياتها

بالرغم من كون الشراكة الأجنبية نوع من علاقات التعاون بين الدول إلا أنها ما مرت إلا وتركت أثرا سواء كان إيجابيا أم سلبيا، سندرج ذلك كالآتي.

1) سلبيات الشراكات الأجنبية:

لقيت الشراكة الأجنبية نصيبها من الانتقادات، لاسيما من قبل المؤلف M. Porter الذي اعتبرها عند حد قوله بأنها حركات انتقالية غير مستقرة عادة ما تنذر بالفشل.[2]

نفس وجهة نظر وزير العمل في الحكومة الأمريكية Robert Reich بوصفه للشراكة في كتاباته الأمريكيين واليابانيين، كون أن اليابانيين يستخدموا الشراكة على طريقة حصان الطروادة، ويقصد بذلك أن اليابانيين يلتقطون خفية المؤهلات التكنولوجية والصناعية والتجارية عن الشراكة بين لشريكهم الأمريكي.

كما انظم الكاتب Richard D'Aveni إليهما بالقول أن الشراكة فرصة لكنها هم أكبر.[3]

وصل هؤلاء الكتاب لفكرة مفادها أن الشراكة الأجنبية وسيلة تساعد في تقوية أحد الشركاء الخسارة الطرف الآخر بحجة أنها لا تساعد في تحقيق الأهداف المشتركة.

بالرغم من كل هذه الانتقادات إلا أننا نجد الكثير من الكتاب يساندون الشراكة إجمالا، معتبرين أن لها أثرا قويا في تقوية المنافسة لدى الشركات التي تلجأ إليها.[4]

2) مزايا الشراكات الأجنبية:

عموما تقدم الشراكة الأجنبية لكل شريك فرصة للاستفادة من الميزات النسبية التي يمتلكها الشريك الآخر، بالإضافة إلى ذلك نجدها تقدم العديد من المزايا للدول المضيفة وللمشروع المشترك في حد ذاته نوجزها في النقاط التالية.

1- لوحظ لأول مرة في العمل الكلاسيكي لـ Benjamin Ward سنة 1958 أن المؤسسة تتخذ قرارات وفقا لنية تعظيم الأرباح، في حين أن الشراكة الأجنبية من شأنها تحقيق أقصى قدر من

---

[1] أحمد مخلوف و آخرون إدارة الآثار المالية لإستراتيجية الشراكة حالتي مجمعين صناعيين بالجزائر (صيدال و إسبات)، مداخلة مقدمة ضمن مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام والخاص إربد - المملكة الأردنية الهاشمية، جوان 2008، ص 222.

[2] B.Garette et P.Daussauge, Les stratèges d'alliance, ED d'organisation, Paris, 1995, P 25.

[3] Richard D'aveni, Hyper compétition, Edition Vuibert, Paris, 1995, P, 357.

[4] نفس المرجع، ص 221.

الأرباح لكل شريك.[1]

2- سرعة انتقال المعرفة والتكنولوجيا الحديثة بين مختلف الدول: حيث تعتبر الشراكة الأجنبية أهم قناة لتبادل الخبرات والتكنولوجيا بين تلك الموجودة في دول المركز (الشركات الأم) وتلك الناشئة في مختلف الفروع في الدول المضيفة.

3-تؤثر الشراكة الأجنبية على مستوى تدريب العمال وتأهيل المؤسسات، كما أنها ذات صلة وثيقة بجوانب نقل التكنولوجيا، خاصة فيما يتعلق برفع مستوى مهارات العمال.

4- تعمل الشراكة الأجنبية على اكتساب المزيد من الخبرة بظروف الأسواق الأجنبية، والإنتاج بتكاليف منخفضة.

5-تمكن الشراكة الأجنبية من زيادة فرص التوظيف الاستثماري للمدخرات ورؤوس الأموال في الدولة المضيفة، وتشجيع الأفراد والمستثمرين فيها على عدم تهريب أموالهم للخارج.

6-يعمل المشروع المشترك على تحقيق أهداف الاقتصاد المضيف له، على عكس الاستثمار الأجنبي المملوك بصفة كاملة للطرف الأجنبي الذي يخدم مصالح دول الأم أساسا.

7-تساعد الشراكة الأجنبية في تخفيف العبء على ميزان مدفوعات الدول المضيفة، حيث يتم التقليل من التحويلات الرأسمالية إلى الخارج في شكل أرباح إلا بقدر نصيب الشريك الأجنبي فقط، كون أن المشروع المشترك قائم في جزء كبير من رأسماله على مدخرات الدول المضيفة، كما تساعد أيضا على رفع الطاقات التصديرية للبلد المضيف.

8-تشجيع المساهمة المحلية إلى جانب الشريك الأجنبي، وهذا في الواقع يمثل ضمانا لهذا الأخير وتقليلا للمخاطر.

[1]Jonathan Levin and Steven Tadelis, A Theory of Partnerships, Stanford University, California-United States, August 2002, p 02.

توفر الشراكة الأجنبية للمشروع المشترك في حد ذاته العديد من المزايا نوجزها في الجدول رقم 01.

جدول رقم (01) مزايا الشراكات الأجنبية

فوائد الشراكات الأجنبية للمشروع المشترك	
1. المشاركة في الخطط. 2. طرح بدائل جديدة. 3. تجنب التأخير.	خدمة العملاء في الوقت المناسب.
1. جمع الطاقات. 2 تبادل الخبرات.	تحسين أداء الشركة.
1. المشاركة في التكاليف الثابتة.	خفض التكاليف.
1. تحسين أساليب الاستعمال. 2 المشاركة في تحمل المخاطر.	السيطرة على المخاطر.
1. تسويق منتجات إضافية. 2 خلق منتجات جديدة.	تحسين صورة الشركة.

المصدر: فريد النجار، التحالفات الإستراتيجية من المنافسة إلى التعاون: خيارات القرن الحادي والعشرين، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص 24 .

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الإستراتيجية الشراكة الأجنبية فوائد عديدة للمشروع المشترك، فهي ، تحسين الأداء، وتخفيض التكاليف والسيطرة على المخاطر، إضافة إلى أنها تشمل الجانب تشمل كل من التسويقي المتمثل في جذب العملاء.

وعليه يمكننا القول أن الشراكة الأجنبية خيارا استراتيجيا للأحداث المعاصرة التي تشهدها الشركات كالتحالفات والتكتلات، إذ لا يوجد اقتصاد اليوم إلا ونجده يصرح عن إبرامه لاتفاقية الشراكة مع دول أجنبية.

المطلب الثاني: أنواع الشراكات الأجنبية

تعددت أنواع الشراكات الأجنبية حسب الحاجة إليها وحسب المزايا التي تتوفر فيها، فتعددت بذلك تصنيفات الباحثين لها، لكن التصنيف الأكثر شيوعا هو التصنيف وفقا لطبيعة النشاط، التي تتخذ الشراكة الأجنبية فيه أربعة أشكال سنتطرق إليها بالتفصيل على النحو التالي:

أولا: الشراكات التجارية

من بين ما تصبوا إليه المؤسسات الاقتصادية في مرحلة نموها هو تمكنها من الحصول على المزيد من الحصص في أسواق جديدة مما يتيح لها آفاقا توسعية، وتعتبر الشراكة التجارية الوسيلة الفعالة للحصول على حصص معتبرة في الأسواق الدولية. إذ يقوم الشريك المضيف من خلالها إما بشراء أو بيع وتسويق منتجات الشريك الأجنبي.

إذن الشراكة التجارية تلعب دورا ديناميكيا في مجال نشاطات الشراء والبيع أو تسويق المنتجات بين الأسواق الدولية، نظرا للعديد من المزايا التي تحققها لكل الأطراف المشاركة، من أهمها؛ تقليص تكاليف المعاملات التجارية للشركات عن طريق وضع منتجاتها في شبكة التوزيع المتخصصة لاسيما المتعلقة بالتصدير، وتسهيل اقتحام الشركات إلى أسواق دولية جديدة عن طريق وضع هياكل وشبكات توزيعية مختلفة في الأسواق الجديدة.[1]

لهذا النوع من الشراكة أنواع عديدة نذكر منها:

1) إتفاقية التوزيع:

تتمثل هذه الاتفاقية في قيام شركة معينة لديها الرغبة في تصدير منتجاتها إلى أسواق دولية، بعقد اتفاقية شراكة مع شركات أخرى في الدول المضيفة، قصد قيام هذه الأخيرة بتصريف منتجات الشركة الأولى.[2] وعليه يكون الشريك الأجنبي بموجب هذه الاتفاقية إما مستوردا أو موردا مكلفا بالقيام بنشاطات الشراء للمواد الأولية أو لبيع منتجات خاصة بالشركة المضيفة في الأسواق المحلية أو الأجنبية.

2) إتفاقية التموين:

عادة ما تقوم مجموعة من الشركات من مختلف دول العالم بتركيز منتجاتها في دولة مضيفة قصد توسيع أفاق التموين، فتلجأ بعض المؤسسات إلى شراء بعض المنتجات من أي شركة داخل المجموعة عن طريق الترخيص، إذ تعد هذه الأخيرة حالة شائعة في المبادلات التجارية.

كما قد تلجأ المؤسسة الطالبة للترخيص إلى ذلك نظرا لافتقارها للكفاءات العالية الخاصة بالمنتج، أو لارتفاع تكلفة إنتاجه مقارنة بإمكانية شرائه من المصدر الرئيسي، أو نظرا للسمعة والشهرة التجارية العالمية المميزة التي يمتاز بها المنتج من قبل المصدر الرئيسي من الأمثلة التي تجسد ذلك نجد مثلا

[1] أحمد مخلوف و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 223.

[2] نفس المرجع، ص 223.

الاستراتيجية المتبعة من طرف شركة (IBM) عند اختيارها لاتساع التعاون الأفقي للتموين مع شركة (startus) التي تمتاز بالكفاءة العالية لبعض أجهزة الكمبيوتر، هذا لا أن الشركة (IBM) غير يعني قادرة على تطوير أجهزتها بنفسها لكنها فضلت اللجوء لاتفاقية التموين لتحقق غايتها الآنية.

3) إتفاقية التعاون:

تتعاقد المؤسسات التي ترغب في اقتحام أسواق جديدة مع مؤسسة متواجدة في السوق المضيف لتضع تحت تصرفها المنتجات التي تريد تسويقها، فاتفاقية التعاون تمثل وساطة تجارية بين المؤسسة المنتجة والزبون عن طريق تدخل الطرف المسوق في البلد المضيف لهذه السلع أي المورد.

ثانيا: الشراكة الصناعية

تتعلق الشراكة الصناعية بالمجال الصناعي، إذ يتم من خلالها قيام شراكة بين طرفين أجنبيين أو أكثر يتفقون على إنجاز مشروع صناعي من خلال دمج ومشاركة التجهيزات والوسائل المختلفة وكل عناصر الإنتاج التي يمتلكها الشركاء نظرا لضخامة التكاليف المخصصة له يأخذ هذا النوع من الشراكة عدة أشكال منها:

1) عقود التصنيع:

تعتبر عقود التصنيع اتفاقيات تبرم بين شركة أجنبية وإحدى الشركات بالدول المضيفة يتم بمقتضاها قيام الشركة الأجنبية بتصنيع وإنتاج منتجات شركة الدولة المضيفة، عادة ما تكون هذه الاتفاقية طويلة الأجل، يتحكم فيها الطرف الأجنبي بإدارة المشروع من الأمثلة الميدانية على ذلك؛ الشراكة بين شركة جنرال موتور باعتبارها أول مصنع للسيارات في العالم ومجموعة دايو الكورية لصناعة المعدات التقنية.

2) اتفاقية المقاولة من الباطن:

تعرف المقاولة من الباطن على أنها عملية تتم حسب اتفاق بين مؤسسة رئيسية تسمى الآمرة ومؤسسة ثانوية تسمى المنفذة. ينص الإتفاق على أن المؤسسة الثانوية مطالبة بتنفيذ ما يطلب منها صنعه لحساب المؤسسة الرئيسية وحسب أوامرها.[1]

أي أنه تقوم شركة أجنبية (مؤسسة ثانوية بتصنيع منتوج معين لصالح إحدى شركات الدولة المضيفة انطلاقا من مواصفات وخطة محددة من قبل الشركة المضيفة (مؤسسة رئيسية).

[1] الشيخ الداوي، محيط، استراتيجيات، هياكل المؤسسة مركز الطباعة الجامعة الجزائر، الجزء الثاني، الجزائر، 1998، ص117.

3) عقود تقسيم الإنتاج:

يتم في هذا الشكل من العقود التزام الشركات الأجنبية بالبحث عن المواد الأولية كالمناجم الضخمة لصالح شركة ثانية في دولة مضيفة. حيث تستخدم الشركة الأجنبية طاقاتها الخاصة من أجل استغلال هذه الموارد.

يمنح للطرف الأجنبي بموجب عقد تقسيم الإنتاج قيمة من المال وكذا جزء من الإنتاج المحقق مقابل ما يقدمه من الخدمات، وفي حالة عدم نجاح الاستثمار فهو لا يسترجع الأموال التي استثمرها في المشروع، ويتم بذلك إلغاء اتفاق الشراكة.

4) عقود المفتاح في اليد:

وفقا لهذا العقد تقوم الشركة الأجنبية بإنجاز المشروع والإشراف عليه حتى بداية التشغيل، وما إن يصل المشروع إلى مرحلة التشغيل يتم تسليمه إلى الشركة المضيفة،1 تتحمل الشركة الأجنبية المسؤولية المترتبة عن عدم احترام المواصفات المتفق عليها لهذا النوع من الاتفاقيات ثلاث أشكال:

- ✓ **عقود بسيطة:**

تتمثل في تسليم الشركة الأجنبية مصنعا كاملا الآلات وكذا العلامات والدراسات المعدة سابقا للشركة المضيفة مقابل الثمن الذي يحدد في العقد.

- ✓ **عقود ثقيلة:**

تلتزم بمقتضاها الشركة الأجنبية بتسليم المصنع مع تقديم المساعدة الفنية لتشغيله كتدريب العمال لتشغيل المصنع.

- ✓ **عقود الإنتاج في اليد:**

تلتزم الشركة الأجنبية زيادة عن تسليم المشروع ضمان المساعدة في تسييره قصد بلوغ طاقتها الإنتاجية المتفق عليها.

ثالثا: الشراكات التقنية

تهدف الشراكات التقنية إلى تحويل وتبادل المعارف والخبرات والتقنيات الحديثة بين الشركاء، من بين الاتفاقيات المخصصة للقيام بهذه الشراكة نجد:

[1] عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2006، ص 194.

1) إتفاقية التعاون في مجال البحث والتطوير:

تبرم الشركات المضيفة اتفاقية شراكة للبحث والتطوير مع شركة أجنبية أو مكتب دراسات متخصص أجنبي لمدة زمنية معينة قصد تطوير مشروع محدد، فهي تعمل من خلال الاشتراك في ميزانيات البحوث وتبادل الخبرات.[1]

2) اتفاقية التراخيص:

هي عبارة عن إتفاق تقوم بمقتضاه شركة أجنبية بالتصريح لمستثمر أو أكثر عام أو خاص بالدولة المضيفة لاستخدام ملكيتها الفكرية أو التكنولوجية كبراءة الاختراع و العلامات التجارية و نتائج الأبحاث الإدارية والهندسية وغيرها، دون التنازل عنها مقابل أجر أو رسوم يتفق عليها الطرفين.[2]

فالشركة المرخص لها تكسب فقط حق الاستغلال، ويتعين على الشركة المرخصة أن تمكنها من استغلال تلك الحقوق بنفس الدرجة كما لو كانت هي التي تستخدمها.

رابعا: الشراكات المالية

يظهر هذا الشكل من الشراكة في مساهمة شركة أجنبية في رأس مال الشركة المضيفة، فهي بذلك تأخذ طابعا. ماليا تلجأ الشركات إلى هذا النوع من الشراكة عندما تعاني من صعوبات مالية تهدد استقرارها وبقائها وتعيق تحقيق أهدافها الاقتصادية، فالشراكة المالية إذن هي عبارة عن ارتباط الشركاء بحركة رأس مال لتحقيق استثمارات مشتركة.

خامسا: الشراكات الخدماتية

تعد الشراكة الخدماتية إحدى القنوات الحديثة لتوظيف رؤوس أموال الشركات العلمية التي ميزت بداية القرن العشرين من أشهر العقود المبرمة في هذا النوع من الشراكة هي عقود التسيير التي تقوم بموجبها الشركات الأجنبية بتسيير شركات وهيئات قطاع الخدمات في الدول المضيفة مقابل مبلغ من المال.3

إضافة إلى كل هذه الأنواع التي سبق ذكرها هناك أشكال أخرى للشراكة تتحدد حسب نوع

---

[1] يوسف بن مختار إستراتيجية الشراكة بين المؤسسات مذكرة لنيل شهادة دولة في الإدارة والتسيير المدرسة العليا للبنوك، جامعة الجزائر، 1996-1997 ص 19.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 194.

[3] ثلجونش وميسة، مرجع سبق ذكره، ص 18 – 19.

الأطراف المشاركة. إذ يمكن أن تقوم الشراكة بين أفراد أو شركات أو حكومات أو هيئات حكومية، كما يمكن أن تكون اتفاقية بين شركتين أو أكثر، وتتخذ الشراكة الأجنبية ثلاثة أشكال بالنظر إلى الأطراف المشاركة أو المتعاقدة فنجد:

- ✓ 1 -.**الشراكة العمومية:** هي الشراكة التي تتم بين دولة و أخرى أو هيئات أو مؤسسات عمومية؛
- ✓ 2 - **الشراكة الخاصة:** والتي تتم بين شركات خاصة؛
- ✓ 3 - **الشراكة المختلطة:** تتم بين شركات خاصة وأخرى عمومية؛

المبحث الثاني: الشراكة الأجنبية وعلاقتها بالتنمية المستدامة

وضعت الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2000 ثمانية أهداف إنمائية للألفية، من بين تلك الأهداف نجد: تحقيق شراكة عالمية من أجل التنمية المستدامة. لذلك سنحاول في هذا الجزء التعريف بالهدف الثامن من أهداف الألفية الإنمائية سنة 2000، بعدها سنعرج على تبيان دور الشراكة العالمية في تمويل التنمية المستدامة.

المطلب الأول: التنمية المستدامة تعريفها و خصائصها

على مر العقود الثلاثة الماضية اهتمت الدول بالتنمية الاقتصادية لأجل مواكبة التطورات الحاصلة في جميع المستويات؛ الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية إلى أن تصبح من الدول الغنية. لكنه اتضح لهذه الدول أن نموذج التنمية الحالي لم يعد مستداما لاسيما بعد ما شهده العالم من أزمات بيئية؛ كفقدان التنوع البيئي وتقلص المساحات الخضراء وتلوث المياه والهواء وكذا ارتفاع درجة حرارة الأرض واستنزافا الموارد غير المتجددة، لأجل كل ذلك انعقدت مؤتمرات وندوات تدعوا الدول إلى تبني نموذج تنموي بديل ومستدام يعمل على التوفيق بين متطلبات التنمية والحفاظ على البيئة سليمة، فظهر بذلك مفهوم التنمية المستدامة.

إذن يعتبر مفهوم التنمية المستدامة أهم تطور في الفكر التنموي الحديث وأبرز إضافة إلى أدبيات التنمية خلال هذين العقيد الأخيرين. فلقد نشأ مفهوم التنمية المستدامة عن النقص الملحوظ للنمو والتنمية، فهما لم يوفرا ذلك الأساس الكافي الذي يسند إليه في إصدار الأحكام من تكاليف ومنافع مختلف السياسات[1].

[1] ديقة الشريف والعايب عبد الرحمان العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة، حالة الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2008، ص99.

أولا: تعريف التنمية المستدامة

التنمية المستدامة لا تمثل ظاهرة أو اهتماما جديدا، فالدافع وراء مخاوفنا الحالية يرجع إلى آلاف السنين، لكن التنمية المستدامة كمصطلح فعدد قليل سمع به قبل مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في جوان 1992[1] أين ارتبط هذا المفهوم بتزايد الوعي إزاء المشاكل البيئية.

يتألف مصطلح التنمية المستدامة من كلمتين، الأولى. التنمية و الثانية الاستدامة. كان مفهوم التنمية ينصب مباشرة للوهلة الأولى إلى النواحي الاقتصادية التنمية الاقتصادية– فكانت تعرف على أنها قدرة الاقتصاد القومي على تحقيق النمو الاقتصادي، أي تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي.[2]

يؤخذ على هذا التعريف أن حاجات الإنسان ليست كلها مادية بل هناك حاجات معنوية لها نفس الأهمية بالحاجات المادية؛ كالمحافظة على العادات والحق في التعلم وغيرها فالتنمية كلمة مثقلة بالقيم بشأن معناها[3]، فهي ظاهرة متعددة الجوانب والنمو الاقتصادي إحدى وشاملة، يوجد هناك إجماع عناصرها الهامة."[4] نلمسها من خلال تطور قدرات المجتمع على ابتكار أساليب جديدة قادرة على رفع الطاقة الإنتاجية والارتقاء بمستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع وتحسين نوعية الحياة، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة.

أما عن كلمة الاستدامة فهي تعني الاستمرار دائما؛ حاضرا ومستقبلا،[5] وعند إضافتها إلى التنمية ينتج مصطلح التنمية المستدامة الذي يعني استمرار التنمية فكيف للتنمية أن تستمر بعدما أصبحت الموارد قاصرة عن الوفاء باحتياجات المستقبل؟[6]

---

[1] دوجلاس موسشيت ترجمة بماء شاهين مبادئ التنمية المستدامة، القاهرة، 2000، ص101.

[2] عبد الوهاب الأمين التنمية الاقتصادية، دار حافظ للنشر والتوزيع، 2000، ص 17.

[3] سحر قدوري الرفاعي التنمية المستدامة مع تركيز التخصيص على الإدارة البيئية: إشارة خاصة للعراق، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العربي الخامس حول المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة: التجارة الدولية وأثرها على لتنمية المستدامة، للمنظمة العربية للتنمية الإدارية، تونس، سبتمبر 2006، ص 24

[4] سعد طه علام، دراسات في الاقتصاد والعمية، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، القاهرة، مصر، 2003، ص 6.

[5] حبابه عبدا الله، العمية الشاملة المستدامة المبادئ والتنفيذ - من مؤتمر ري ودي جانيرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007 مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس- سطيف، أيام 07 08 أفريل 2008، ص 03.

[6] عماد صالح سلام إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المستدامة، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، أبو ظبي– الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص 97.

لذلك يمكن القول أن طريق التنمية مستمرا فقط إذا كان المخزون من الأصول الرأسمالية يضل ثابت أو يرتفع مع مرور الزمن. ضمن هذا الموقف يتضح أن نمو وتحسن المستقبل يعتمد على جودة البيئة،[1]فالبيئةهي خزانة الموارد التي يحولها الإنسان يجهده وبما يحصله من المعارف العلمية والوسائل التقنية إلى ثروة [2].

نلاحظ أن اقتصاديي البيئة قد استعملوا مصطلح الاستدامة للتنمية في محاولة منهم لتوضيح الرغبة في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي من ناحية والحفاظ على التوازن البيئي من ناحية أخرى. فالموارد الطبيعية في الدولة تعتبر ميرانا لكل الأجيال، وتدمير هذه الهبات أثناء تحقيق الأهداف اقتصادية قصيرة الأجل يكون عقابا للجيل الحاضر وللأجيال اللاحقة في نفس الوقت لذلك يكون من المهم لمخططي التنمية أن يأخذوا في اعتبارهم الجوانب البيئية في قراراتهم السياسية.[3]

بعد شرحنا لمصطلح التنمية المستدامة سنذكر أهم تعريف للتنمية المستدامة، ألا وهو تعريف رئيسة اللجنة الدولية للبيئة والتنمية Harlem Brundtland حيث عرفت التنمية المستدامة في تقرير مستقبلنا المشترك عام 1987 على أنها التنمية التي تستجيب لاحتياجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة للخطر مع الاستجابة لحاجاتها أيضا.[4]

يعد هذا التعريف الأكثر تداولا للتنمية المستدامة، فمنذ ذلك الوقت بدأ الاهتمام بالبيئة كونها المكان الذي يعيش عليه الأفراد والتنمية هي الأفعال التي يقوم بها هؤلاء الأفراد لتحسين حياتهم على هذه البيئة.[5]

والمؤكد أن التعريف المقبول عالميا للتنمية المستدامة لم يتبلور بعد ليتخذ شكله النهائي، وهذا

---

[1] ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محدود الشمية الاقتصادية دار المريخ، الرياض، السعودية، 2006، ص 446.

[2] عجلان العياشي، تفعيل دور الجباية البينية لتحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاية الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف أيام 07 08 أفريل 2008، ص ص 03 04 .

[3] ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره، ص ص 446 –447.

[4]Chantal bonnet, marché et développement durable un modél gagnant, éditions Ipha, Alger, .2005 2006, p 21.

[5] م ريم أحمد مصطفى وإحسان حفظي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر، ص 131.

من. أن يدفع كل الباحثين لوضع تصورات تتناسب ومرجعياتهم الفكرية، ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

أ) من وجهة نظر مفكري علم الاقتصاد:

شأنه الإدارة المثلى للموارد الطبيعية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية التنمية المستدامة هي ونوعيتها كحقوق للأجيال القادمة[1]

ب) ثانيا: من وجهة نظر مفكري علم الاجتماع:

فتعني التنمية المستدامة السعي لتحقيق استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في المناطق الريفية.

ت) من وجهة نظر مفكري علم البيئة:

تعني التنمية المستدامة حماية البيئة والموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرضي الزراعية والموارد المائية. رابعا من وجهة نظر مفكري علم التكنولوجيا

فهي تعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا خضراء وطاقة نظيفة، وهوما يسمح بإنتاج أدنى الحدود الممكنة من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بطبقة الأوزون.[2]

يلاحظ على كل هذه التعريفات أنها تخلط بين التنمية المستدامة من ناحية و بين متطلباتها وعناصرها من ناحية أخرى، لذلك فهي قاصرة عن توضيح جوهر التنمية المستدامة ألا وهو الشمول. إذ يجب التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة في إطار تنمية مستدامة تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية.[3]

لهذا يمكننا القول أن التنمية المستدامة تعتمد اعتمادا كبيرا على مشاركة جميع أفراد المجتمع فيها، فهي تنمية الناس من أجل الناس بواسطة الناس؛ فتنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر سواء

---

[1] غازي عبد الرزاق النقاش، إقتصاديات الموقع والاستراتيجيات العالمية للتحضر والتمية، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 1996، ص 184.

[2] عظيمي دلال، البعد الإستراتيجي للابتكار في المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 07 08 أفريل 2008، ص07.

[3] عجلان العياشي، مرجع سبق ذكره ص04.

في التعليم أو الصحة أو المهارات والتنمية بواسطة الناس تعني إعطاء كل فرد فرصة المشاركة في تحقيقها.[1]

لكن مهما كان أصل المصطلح وتعريفه، فإن التنمية المستدامة قد أصبحت الآن واسعة التداول ومتعددة الاستخدامات ومتنوعة المعاني وغنية بالمضامين المختلفة، حيث لاقت قبولا كبيرا من قبل سائر المتخصصين.[2]

ثانيا خصائص التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة عدة سمات تميزها عن جميع أشكال التنمية، وهذا ما سيتم عرضه في ما يلي:

1) إن مفهوم التنمية المستدامة أشمل من مفهوم التنمية الذي يركز على النظرة الثابتة للنمو الاقتصادي، فالتنمية المستدامة لها أبعاد تتجاوز الحدود الاقتصادية لتشمل الجوانب الصحية والاجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها من الجوانب ذات الصلة بحياة الأفراد، إضافة إلى ذلك نجد أن محاور التنمية المستدامة ذات علاقة متداخلة ومتفاعلة فيما بينها.[3]

2) مراعاة المساواة بين الأجيال، فهي تنمية تراعي حق الأجيال الحاضرة واللاحقة من الموارد الطبيعية. وإذ أننا نجد أن الإنصاف في هذا السياق نوعان الأول يكون بين أفراد الجيل الحالي، والثاني بين الجيل الحالي و الجيل اللاحق.[4]

3) تنسيق جديد بين الهيئات الدولية والهيئات المحلية، فهناك رؤية موحدة مبنية على عمليات تعاون في عالم يشتد بالتنافسية.

4) هي تنمية طويلة المدى، وهذا من أهم مميزاتها، إذ تتخذ من البعد الزمني أساسا لها، فهي تنمية ينصب اهتمامها على مصير ومستقبل الأجيال القادمة.

---

[1] مصطفى الأسعد، التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بدون ذكر بلد النشر، 2000، ص 24.

[2] بن سديرة عمر وبوهزة محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر كإستراتيجية للتنمية المستدامة: حالة الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 07 08 أفريل 2008، ص 06.

[3] بومعراف إلياس وعماري عمار من اجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 07 08 أفريل 2008، ص 08.

[4] سناء عبد الكريم، دور التعليم عن بعد في التمية البشرية المستدامة، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 07- 08 أفريل 2008، ص 07.

5) هي مدخل عالمي تهتم بتجاوز الفرق بين الشمال والجنوب وتبحث في كيفية خلق التوازنين النمو الديموغرافي العالمي والتنمية.

6) هي عملية تسيير بيئي قصد المحافظة على الرأس المال الطبيعي وتوازن النظام البيئي.[1]

من خلال كل ما سبق يتضح لنا أن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا. فمفهوم التنمية المستدامة أصبح يمثل نموذجا للتنمية في العالم من خلال التأكيد على عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة، سواء بسبب استنزاف الموارد الطبيعية والتلوث البيئي أو بسبب الديون العامة التي تتحمل عبئها الأجيال اللاحقة أو حتى بسبب عدم الاكتراث بتنمية الموارد البشرية، أو غيرها من النتائج السلبية التي من شأنها تخلق ظروفا صعبة في المستقبل نتيجة خيارات الحاضر.

المطلب الثاني: الشراكات الدولية من أجل التنمية المستدامة

يسعى الهدف الثامن من أهداف الألفية الإنمائية (2000-2015) إلى إقامة شراكات عالمية من أجل التنمية، لاسيما إقامة شراكات بين الدول المتقدمة والدول النامية على اعتبار أن هذه الشراكات أساسية لتحقيق الأهداف التنموية التي سبقتها. فيما يلي شرح أكثر لمضمون هذه الشراكات الفرع الأول: المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ وعدم التمييز تواجه العديد من الدول حواجز تجارية على صادراتها نحو دول أخرى، لذلك خصص هذا الهدف لإقامة نظام تجاري عادل يشجع الانفتاح من خلال تعزيز وصول المنتجات إلى الأسواق الدولية.[2]

أولا: معالجة الإحتياجات الخاصة بالدول الأقل نموا

تتمثل هذه الاحتياجات أساسا في عدم قدرة الدول النامية تحقيق الأهداف التنموية للألفية، لذلك شدد المجتمع الدولي في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام 2002 الذي عقد في مونتيري على أهمية المساعدات الرسمية لأجل تحقيق التنمية في الدول النامية، فتعهدت الدول المانحة ببذل جهود ملموسة من أجل تخصيص نسبة 07% من الدخل القومي الإجمالي للمساعدات، وتم التأكيد على هذه في القمة العالمية عام 2005، لكنه في عام 2008 لم تف بهذه الالتزامات سوى خمسة دول من الدول الأعضاء

[1] ريمة مخلوطة و سلمى قطاف مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 07 08 أفريل 2008، ص 06.

[2] الأهداف التنموية للألفية 2010 وآثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها التقرير العربي الثالث، الأمم المتحدة جامعة الدول العربية ص 99.

في لجنة مساعدات التنمية؛ وهي السويد ولكسمبورغ والنرويج والدنمرك وهولندا. لذلك أكدت قمة العشرين التي عقدت في أفريل 2009 على ضرورة الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالهدف التنموي الثامن لمنع تصعيد الأزمة المالية فتصبح أزمة تنموية، وبما أن الأزمة المالية أثرت على عدة دول متقدمة، كما أحدثت انخفاضا ملحوظا في الدخل القومي الإجمالي، فمن المتوقع أن تقل كمية المساعدات الرسمية للتنمية القادمة من هذه الدول، حيث وصلت المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أعلى مستوى عالمي لها عام2008[1].

ثانيا: المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على المستويين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكنا في المدى الطويل

تركز النماذج التقليدية لاستدامة الديون على قدرة الدولة على سداد ديونها، إلا أنه من منظور الهدف التنموي للألفية فيقصد باستدامة الديون ما إذا كانت الديون تعوق التنمية الاقتصادية والبشرية أم لا. حيث تقاس نسبة خدمة الديون إلى الصادرات مقدار عبء الدين الخارجي من حيث قدرة الاقتصاد على تغطية خدمة الديون من عائدات الصادرات إلى الدول الأجنبية.[2]

ثالثا: الشراكات مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في الدول النامية

يرتبط إجمالي النفقات على المواد الصيدلانية بشكل وثيق بالناتج المحلي الإجمالي للدولة وبإجمالي نفقاتها على الصحة، التي تتراوح عادة من 1,35% إلى 1,5% من الناتج المحلي الإجمالي. ترتبط نسبة النفقات الخاصة في الدول النامية ارتباطا عكسيا بالدخل؛ وبمعنى آخر تعتبر الدفعات الخاصة سببا لارتفاع نسبة الإنفاق على العلاج.

رابعا:الشراكات مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصال

تنتشر ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالم وتحمل معها وعدا بتحقيق تقدما تكنولوجيا شأنه أن يسهم في تطوير إقتصاديات الدول النامية. وما يلفت الانتباه هو أن الأزمة المالية العالمية (2008) لم تحد من الطلب على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث أظهرت قطاعات

[1] الأهداف التنموية للألفية 2010 وآثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها، مرجع سبق ذكره، ص 104

[2] نفس المرجع، ص 110.

الهاتف المحمول والأقمار الصناعية مرونة غير عادية؛ إذ لا يزال طلب العملاء على توصيلات الانترنت عالي السرعة عبر الهواتف الثابتة والمحمولة بمثابة دافع للنمو في الأسواق الرئيسية بمختلف أنحاء العالم. وعليه يمكن القول أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يلعب دورا رئيسيا في تحقيق النمو اقتصادي عبر جميع القطاعات التجارية والاقتصادية.[1]

المطلب الثالث: الشراكة وتمويل أجندة التنمية ما بعد 2015

شهدت عملية التنمية تباطؤا منذ سنة 2010 جراء تداعيات الأزمة المالية العالمية، الأمر الذي وضع تحديا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة لوضع أجندة للتنمية بعد سنة ،2015[2]تعمل خلالها من تخفيف آثار الأزمات التي قد تهدد موارد تمويل التنمية المستدامة.

أولا: البنك الدولي وتمويل التنمية المستدامة.

أنشأ البنك الدولي للإنشاء والتعمير سنة 1944 نتيجة لاتفاقية بريتونوودز، حينها أوكلت له مهمة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية بسبب التحولات الكبرى التي طرأت عليها في تلك الفترة، وتعاظم دوره أكثر بعد ذلك نتيجة أزمات المديونية التي طرأت على أغلب اقتصاديات الدول النامية، بغرض مساعدتها على القيام بالإصلاحات اللازمة لإعادة هيكلة إقتصادياتها. بدأ البنك الدولي نشاطه بتمويل عملية بناء الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد سنوات الخمسينات من القرن الماضي، ركز البنك عملياته في تمويل التنمية في الدول النامية.

يقدم البنك الدولي قروضا للدول الأعضاء بفترة سداد تتراوح ما بين 15 إلى 20 سنة وبفترة سماح تقدر بـ 3 إلى 5 سنوات، خلال سنة 2002 قدم البنك الدولي قروضا بقيمة 11,5 مليار دولار أمريكي لتمويل 96 مشروع في 40 دولة، كما قدم في نفس السنة قروضا ميسرة بدون فوائد قدرت بـ 8,1 مليار دولار أمريكي لتمويل 62 مشروع في الدول المنخفضة الدخل حيث تراوحت فترة سداد هاته القروض ما بين 35 إلى 40 سنة وبفترة سماح قدرت بـ 10 سنوات.

حاليا يدعم البنك الدولي الدول الأعضاء لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تقديمه لقروض تمس جميع جوانب التنمية، من بينها؛ تمويل استقرار الأمن تمويل المشاريع المتعلقة بالصحة والتعليم، تمويل مشاريع الطاقة تمويل مشاريع حماية البيئة.

---

[1] الأهداف التنموية للألفية 2010 وآثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها، مرجع سبق ذكره، ص 112.

[2] الجمعية العامة للأمم المتحدة ستتبنى مجموعة جديدة من أهداف التنمية المستدامة. من 25 إلى 27 سبتمبر 2015:

ثانيا: الشراكات الأجنبية لتمويل التنمية المستدامة

أكد Jayant Singh وزير الدولة للشؤون المالية في الهند، خلال المؤتمر الثالث حول تمويل التنمية المنعقد في أديس أبابا عاصمة إثيوبيا يوم 15 جويلية 2015، أن الشراكة الأجنبية أساسية لتحقيق التنمية المستدامة"، وأختتم هذا المؤتمر بموافقة ممثلو الحكومات على الحاجة للشراكة الأجنبية من أجل تمويل التنمية المستدامة.[1]

شكل هذا المؤتمر ركيزة هامة في تحديد آليات تمويل أهداف التنمية المستدامة التي يتوقع تبنيها خلال القمة الخاصة للأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة، التي ستنعقد في نيويورك. لاسيما ما جاء في المذكرة المشتركة بين بنوك التنمية متعددة الأطراف وصندوق النقد الدولي، التي جاءت تحت عنوان "من مليارات إلى تريليونات ثروة في تمويل التنمية".

طرحت هذه المذكرة رؤية مبدئية للدور الجماعي لتلك المؤسسات من أجل تمويل التنمية المستدامة ما بعد سنة 2015. وأفادت أنه سيحتاج المجتمع الدولي إلى إحداث تحويل نمطي في الأموال الإنمائية الرسمية من الاستثمارات "بالمليارات" إلى استثمارات "بالتريليونات" من أجل تلبية الاحتياجات التمويلية لأهداف التنمية المستدامة. كما أشارت المذكرة إلى أن تلك الاستثمارات العالمية تتطلب أفضل استخدام ممكن لكل دولار متاح من المنح، بداية من 135 مليار دولار مساعدات خارجية رسمية تقدمها الحكومات، وتشمل كل من تبرعات خيرية، وتحويلات، وتدفقات بين بلدان الجنوب، ومساعدات رسمية أخرى فضلا عن استثمارات أجنبية مباشرة.

هذا هو المسار من المليارات إلى التريليونات الذي ينبغي أن تدعمه جميع البلدان والمجتمع الدولي لتمويل وتحقيق الرؤية التحوّلية لأهداف التنمية المستدامة، ومن الملاحظ أن هذه المذكرة ركزت على الدور التمويلي للشراكات العالمية بين القطاع العام والخاص.

أما بشأن تحقيق الهدف الثامن من أهداف الألفية الإنمائية في الجزائر، باشرت الحكومة الجزائرية العديد من النشاطات لأجل إقامة نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف ومنفتح على العالم الخارجي من بين تلك النشاطات؛ إصلاح القطاعات المصرفية، إصلاح قطاع التأمين، إصلاح النظام الجبائي، فتح المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية الانضمام إلى المنطقة العربية للتبادل الحر، كذلك تلبية

[1]Un partenariat réel global pour réussir le développement durable:http://www.uneca.org/fr/stories/un-partenariat-r%C3%A9el-global-pour-r%C3%A9ussir- d%C3%A9veloppement-durable

الاحتياجات الخاصة للدول الأقل تطورا من المساعدات المالية والمساعدات الغذائية والطبية.

فالجزائر تعتبر إحدى الدول التي أبدت رغبتها للاندماج في الاقتصاد العالمي، لاسيما بعد تعثر مسيرة التنمية في ظل الأزمة النفطية وبلوغ حجم المديونية مستويات عالية، فعملت على تشجيع الاستثمارات الأجنبية خلال تكريس مبدأ حماية الاستثمار عن طريق الضمانات الممنوحة وتسهيل المعاملات من الضريبية والتخفيف من أعبائها. كما عمدت إلى إبرام ما يقارب 41 اتفاقية دولية ثنائية ومتعددة الأطراف في مجال تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة عززت الجزائر هذا الخيار بإتباع إستراتيجية المشاركة أو ما يعرف بالشراكة الأجنبية كوسيلة جديدة لتشجيع أكثر لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، ويترجم ذلك بتوقيع الجزائر لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي في 22 أفريل 2002 بمدينة فالونسيا الإسبانية. أين أولت الجزائر أهمية كبيرة لهذه الاتفاقية بتعديلها لقانون النقد والقرض وكذا قانون الاستثمار سنة 2001 وقانون المنافسة مما يؤكد أهمية الشراكة كإطار للمعاملات الاقتصادية في ظلال مستجدات العالمية الراهنة.

المبحث الثالث: الشراكات الأجنبية في الجزائر

اعتمدت الجزائر في بداية استقلالها على مواردها الداخلية من أجل تمويل مشاريعها الاستثمارية أين شكلت عائداتها من المحروقات أساس تلك الموارد، لكن بعد الأزمة النفطية سنة 1986 ونقص موارد الدولة، عمدت الحكومة الجزائرية إلى تطبيق إصلاحات جديدة تسعى من خلالها إلى تشجيع دخول مستثمرين أجانب إلى الجزائر.

المطلب الأول: أساسيات حول الشراكة الأجنبية في الجزائر

سنحاول من خلال هذا المطلب تقديم تعريفا للشراكة الأجنبية وفقا لما جاء في القانون الجزائري، مع الإشارة إلى مختلف أنواع الشراكة الأجنبية التي تم العمل بها في مختلف القطاعات داخل الجزائر.

أولا: تعريف الشراكة الأجنبية في القانون الجزائري

جاءت في المادة رقم 4 من القانونين الماليين التكميليين 2009 و2010 لوائح تأطيرية حول مبادئ إنشاء استثمارات أجنبية داخل الجزائر، أقرت في مجملها أن الشراكة هي الشكل الوحيد الجميع الاستثمارات الأجنبية في جميع القطاعات بما فيها البنوك وشركات التأمين، ماعدا الاستثمارات الأجنبية الناشطة في مجال العقارات، إذ لا يمكن إنشاؤها إلا إذا كانت ملكية المستثمر الوطني تمثل 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي. بعدها أدخل قانون المالية 2014 قاعدة 51-49 % على جميع

نشاطات الاستيراد باستثناء نشاطات التجارة الخارجية التي حددت ملكية المستثمر الوطني فيها 30% على الأقل من رأس المال الاجتماعي.[1]

قبل أن نشرع في إعطاء التعريف المعتمد للشراكة الأجنبية حسب القانون الجزائري سنعرج أولا على تقديم تعريف للشراكة بمضمونها الواسع وفقا للمادة 416 من القانون المدني على النحو التالي: الشراكة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان طبيعيان أو اعتباريان أو أكثر على المساهمة في نشاط مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال أو نقد، بهدف اقتسام الربح الذي ينتج أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة، كما يتحملون الخسائر التي قد تنجر عن . ذلك. "[2]

أما بخصوص الشراكة الأجنبية فقد عرفها المشرع الجزائري على أنها "كل مشروع استثماري الذي يكون جزء أو كل من التمويل الذي يأتي إما من الخارج أو إعادة استثمار الشركات الأجنبية حسب القانون الجزائري الموجودة والقائمة على رؤوس أموال أجنبية في إطار مشاريعها لتوسيع قدرات الإنتاج في نفس النشاط و نفس الموقع. ويمكن أن تشمل هذه الاستثمارات على:

1) إجمالي رأس المال الأجنبي (شركات) منجزة قبل ظهور وصدور قانون المالية التكميلية لعام2009)

2) الشراكة مع المستثمرين الوطنيين المقيمين كما هو منصوص عليه في قانون المالية التكميلي لسنة 2009، أي 51% للجزائريين و49% للأجانب .[3]

ثانيا: أنواع عقود الشراكة الأجنبية المبرمة في الجزائر

أبرمت مختلف الشركات الجزائرية عقود شراكة مع عدة شركات أجنبية، سنتطرق لبعض هذه العقود من أجل التعرف على أهم أنواع الشراكة الأجنبية التي تم إبرامها.

أولا: عقود تقسيم الإنتاج

أبرمت الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات SONATRACH عقد لاقتسام الإنتاج مع شركة (Amerada Hess) الأمريكية بتاريخ 16 أفريل 2000، بقيمة 550 مليون دولار على أن تستفيد 51%العوائد. كما أبرمت أيضا SONATRACH عقد من الغاز الفرنسية (Gaz de France) سنة

[1]Guide investir en Algérie, Edition 2014, P 53-54.

[2] قانون رقم 88-14 المؤرخ في 3 ماي 1988 يعدل و يتمم القانون المدني، الديوان الوطني للأشغال التربوية 1999، ص 90.

[3] القانون التكميلي 2009 الخاص بالشراكة مع المستثمرين المقيمين.

2000، ينص على اقتسام منتوج الغاز الطبيعي بتكلفة تقدر بـ 25 مليون أورو.

ثانيا: عقود الإنتاج في اليد

اعتمدت الجزائر على هذا النوع من العقود في تحقيق نسيجها الصناعي خاصة في سنوات السبعينات من خلال المخططات الاقتصادية في ظل الاقتصاد المخطط، إذ صرفت الدولة الجزائرية مبالغ ضخمة على هذه العقود بسب كون الخزينة آنذاك في حالة مالية يسيرة نظرا لارتفاع أسعار البترول هذا ما . يسمح بزيادة تمويل هذه المخططات.

ثالثا: اتفاقية التعاون في مجال البحث و التطوير

هذا النوع من العقود يعرف كثيرا في مجال البحث عن المحروقات، ويتخذ العقد في هذا المجال عدة صور منها: عقد بحث وتنقيب أو عقد بحث واستغلال، وتعد هذه العقود محتكرة من قبل شركة SONATRACH هذا ما نص عليه القانون ،86/14 ومن بين العقود التي أبرمتها SONATRACH في مجال البحث والتنقيب نجد؛ عقد شراكة مع شركة بريتش بتروليوم (B.P) في نهاية ديسمبر 1995 ويمتد إلى 30 سنة (سنتين للبحث، أربع سنوات أشغال، 24 سنة الاستغلال والإنتاج)، قيمة هذا المشروع 3 مليار دولار بلغت حصة SONATRACH 1510 مليار دولار. دفع الشريك الأجنبي بموجب هذا العقد 50 مليون دولار كحق الدخول، والهدف من هذا العقد هو البحث عن الغاز في عين صالح وإنتاجه ثم تسويقه.[1]

رابعا: الشراكة الخدماتية

أبرمت الجزائر مثل هذا النوع من العقود سوى في قطاع السياحة، حيث أبرم عقد تسيير بين مؤسسة التسيير السياحي للوسط والشركة الفرنسية Accor، إذ يسند بموجب هذا العقد تسيير فندق الحامة إلى شركة سوفيتال وهي فرع من فروع الشركة الأم Accor.

كما أبرم عقد ثان بين الطرفين في 10 نوفمبر 1999 لتسيير فندق مطار هواري بومدين تحت علامة (Mercure) المملوكة للشركة الفرنسية Accor ، وذلك في بداية سنة2000[2].

المطلب الثاني: تنظيم الشراكات الأجنبية في الجزائر

لم يكن اهتمام الجزائر بالشراكة مع دول أجنبية اهتماما حديثا إنما يعود ذلك إلى السبعينات من

[1] أوشن ليلى، مرجع سبق ذكره، ص 37-41.

[2] ثلجونش وميسة، مرجع سبق ذكره، ص 18-19.

العقد الماضي. فيما يلي سنحاول سرد بعض القوانين التنظيمية التي تم اعتمادها كما يلي:

قوانين الاستثمار في الجزائر ، لقد تم إدراج قوانين الاستثمار لسنوات 1963-1966-1982-1986 ضمن قطاع المحروقات لأن كل الاستثمارات الأجنبية في تلك الفترة كانت تنشط في هذا المجال.[1]

أولا: قانون الاستثمار 63/277

صدر قانون الاستثمار رقم 63/277 في 20 أوت 1963 أولى هذا القانون أهمية بالغة للمستثمرين الأجانب بصفة عامة والشركاء الأجانب بصفة خاصة.[2] حيث نصت المادة 23 منه على ما يلي:

"إن الدولة تتدخل بواسطة الاستثمارات العمومية بإنشائها لمؤسسات وطنية أو مؤسسات ذات اقتصاد مختلط بمشاركة الرأسمال الأجنبي والوطني من أجل جمع الشروط الأساسية لتحقيق اقتصاد اشتراكي خاصة في القطاع ذي النشاط الذي يمثل أهمية حيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني".[3]

تضمن هذا القانون ضمانات عامة يستفيد منها كل مستثمر أجنبي، وكذا ضمانات خاصة للشركاء الأجانب، والمتمثلة أساسا في حرية التنقل والإقامة المساواة أمام القانون، استقرار الجباية على الأقل لمدة 15 سنة. وكل هذا بهدف تجميع الشروط الضرورية لإقامة اقتصاد اشتراكي خاصة في القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني.

لكن لم يحقق هذا القانون الأهداف المنتظرة منه في تحفيز الاستثمار وتشجيع الشراكات الأجنبية للدخول إلى سوق الطاقة الجزائري، وهذا راجع لحملة التأميم التي كانت تقوم بها الحكومة الجزائرية خلال سنتي 1963 و1964، أين أنشأت أول مؤسسة وطنية في قطاع المحروقات سنة 1963 سميت بالمؤسسة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات SONATRACH بموجب مرسوم 63-491 المؤرخ في ديسمبر 1963.[4]

---

[1] عبد العزيز وطبان الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، بدون تاريخ النشر، ص49.

[2] على واشقربوع ،كمال قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 1999، ص 6.

[3] قانون رقم 227/63 مؤرخ في 26 جويلية 1963، المتضمن قانون الاستثمارات الجريدة الرسمية عدد 53، الصادر في 20 أوت 1963. ص774.

[4] الجريدة الرسمية لسنة 1964، ص 23.

ثانيا: الأمر رقم 284/66

صدر الأمر رقم 284/66 في 17 سبتمبر 1966،[1] ليحل محل القانون السابق، حيث تضمن بعض القيود على الاستثمارات الأجنبية والخاصة المتمثلة في اشتراط الترخيص من الدولة للقيام بأي استثمار، تحديد جملة من الضمانات والمنافع الممنوحة للمستثمر الأجنبي. وبخصوص هذه الأخيرة بجد منها عدم استرجاع الدولة للمؤسسات المرخص لها إلا إذا فرضت ذلك دواعي التنمية الاقتصادية، مما يترتب على الدولة في هذه الحالة التعويض لصالح المستثمرين الأجانب. أما بخصوص المنافع فقد تمثلت في استقرار النظام الجبائي.

لم يساهم هذا الأمر في جلب مستثمرين أجانب كون أن عملية التأميم ظلت قائمة، إضافة إلى أن الفصل في النزاعات كان خاضعا للقانون الجزائري و المحاكم الجزائرية.[2]

ثالثا: القانون رقم 13/82

صدر القانون 13/82 في 31 أوت 1982 الذي تعلق بتأسيس الشركات المختلطة وتسييرها،[3] وفقا لهذا القانون فإن الشركات المختلطة هي شركات أسهم خاضعة للقانون التجاري الجزائري، ويندرج قانونها الأساسي في إطار الاتفاق المبرم بين المؤسسات الوطنية والأطراف الأجنبية.

تنشأ الشركات المختلطة لمدة تختلف حسب طبيعة النشاط على أن لا تتجاوز 15 سنة و يجوز تمديدها، تستفيد الشركة المختلطة عند إنشاءها من مجموعة من الامتيازات الجبائية أهمها: إعفاء كل المشتريات العقارية الضرورية من الحق على التحويل بالمقابل، الإعفاء من الضريبة العقارية لمدة 5 سنوات ابتداء من تاريخ الشراء الإعفاء من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية خلال السنوات الثلاثة الأولى وتخفيض في السنتين الرابعة والخامسة بنسبة 50% و25%، وأخيرا، الإعفاء من الضرائب المفروضة على الأجر الإضافي.

تضمن هذا القانون أيضا مجموعة من المزايا الممنوحة للشركاء الأجانب كحق المشاركة في التسيير وإمكانية تحويل الأرباح غير المعاد استثمارها، إلا أنه ركز على ضرورة مساهمة الطرف المحلي

---

[1] أمر رقم 2284/66 مؤرخ في 15 سبتمبر 1966 يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية عدد 80، الصادر في 17 سبتمبر 1966.

[2] علي واش قربوع كمال، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[3] قانون رقم 13/82 مؤرخ في 28 أوت 1982 يتعلق بتأسيس الشركات المختلطة و سيرها، الجريدة الرسمية عدد 35، الصادر في31 أوت 1982.

على الأقل بنسبة 51% من رأس المال.[1]

رابعا: القانون رقم 14/86

عاشت الجزائر أزمة اقتصادية نتيجة لتراجع أسعار النفط وضعف الإنتاج سنة 1986 مما تطلب الأمر البحث عن مصادر جديدة للتمويل بغية رفع قدراتها الإنتاجية من النفط، فبادرت ضمن هذا المنطلق بإقرار القانون رقم 14/86[2] الذي مكن الشركات الأجنبية من القيام بأعمال البحث والتنقيب عن المحروقات السائلة واستغلالها ونقلها عن طريق الشراكة مع الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات SONATRACH أين لا تقل نسبة مساهمة هذه الأخيرة عن.51% كما لا يمكن للشريك الأجنبي القيام بأنشطة نقل المحروقات، وفي حالة إن وجد خلاف بين الشركاء فيجب اللجوء للمحاكم الجزائرية بصورة حبرية لتسويته"[3]

تضمن هذا القانون مجموعة من الامتيازات والحقوق التي تتحصل عليها الشركة صاحبة الرخصة المنجمية متمثلة في الحيازة والحقوق الملحقة المتعلقة بالدخول والمرور وتمرير القنوات وكذا تخصيص الأراضي واقتناءها بالتنازل أو بنزع الملكية.[4]

أما بخصوص النظام الجبائي المتعلق بالأعمال المنجمية فتتحدد نسبة الإتاوات المطبقة على المحروقات السائلة المستخرجة بـ 20% على أساس كمية المحروقات السائلة المنتجة، مع إمكانية تخفيفها إلى 16,25% في المنطقة (أ) و12,50% في المنطقة (ب) على سبيل المثال، وهذا بهدف تشجيع عملية البحث والتنقيب في المناطق الصعبة.[5]

تخضع النتيجة الإجمالية لضريبة على الأرباح مقدرة بـ 85% كما يمكن تخفيضها إلى 75% في المنطقة (أ) و65% في المنطقة (ب)، كما تعفى كل من المؤسسة الوطنية والشريك الأجنبي من الرسم

---

[1] على واش قربوع كمال، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[2] محمد التهامي طواهر وآخرون مسيرة قطاع المحروقات في الجزائر (1956–2012)؛ التحديات أهم الإنجازات والآفاق، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي: الجزائر خمسون سنة من التجارب التنموية ممارسة الدولة، والاقتصاد و المجتمع، الجزائر، 01 أوت 2012، ص7.

[3] القانون رقم 14/86 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بمجال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، الجريدة الرسمية العدد 35 سنة 1986.

[4] أنظر المادة 23 . القانون 14/86.

[5] أنظر المادة 40 من نفس القانون.

على النشاط وكذا جميع الضرائب الأخرى غير المذكورة التي تفرض على نتائج الاستغلال.[1]

ولإنشاء هذه الشراكة يبرم مقدما ما يلي:

- عقد بين المؤسسة الوطنية والشركة الأجنبية، يحدد الأسس المنظمة لهاته الشراكة لاسيما حصص المساهمة، وكيفية تقسيم الأرباح والخسائر.
- برتوكول بين الدولة والشخص المعنوي الأجنبي يحدد إطار مباشرة أعمال الشراكة، كما ينص هذا البروتوكول على الالتزامات المادية التي يتحملها الطرف الأجنبي وكذا التزامات الدولة الجزائرية فيما يخص انتفاع الشريك الأجنبي في حالة اكتشاف حقل ما. حيث يمكن أن يتخذ الانتفاع الذي يحصل عليه الشريك الأجنبي الأشكال التالية:[2]
- الدفع نقدا أو عينا (أو على حسب الطريقة المتفق عليها في عقد الشراكة) للشريك الأجنبي في حالة اكتشاف حقل قابل للاستغلال التجاري تعويضا لمصاريفه وأجرا له.[3]
- الحصول على جزء من الإنتاج مطابق لنسبة مساهمته في عقد الشراكة (أي 49%كحد أقصى).[4]

مع تزايد حاجة الجزائر إلى التمويل والسيولة النقدية من أجل تسديد خدمات الديون قامت بتعديل هذا القانون سنة 1991[5].

خامسا: القانون رقم 21/91

تم تعديل القانون رقم 14/86 في سنة 1991 بصدور القانون رقم 21/91 الذي جاء بأهم التعديلات كما يلي:[6]

عند إبرام عقد الشراكة في مجال استغلال حقل مكتشف يتم مراعاة التكاليف والمخاطر المالية والتقنية التي تتحملها الشركة الوطنية SONATRACH.

- توسيع نشاط استغلال المحروقات، حيث تم استبدال عبارة المحروقات السائلة بعبارة المحروقات،

---

[1] أنظر للمادة 49 من القانون رقم 14/86

[2] أنظر المادة 26 من نفس القانون.

[3] أنظر المادة 23 من نفس القانون.

[4] أنظر المادة نفسها.

[5] محمد التهامي طواهر و آخرون، مرجع سبق ذكره ص 7.

[6] قانون رقم –21/91 مؤرخ في 04 ديسمبر 1991 يعادل و يتمم القانون 14/86 المتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب الجريدة الرسمية عدد 63 الصادر في 19 ديسمبر 1991.

فالمحروقات والجامدة السائلة النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، أما المحروقات تضم هي السائلة والغازية.

- منع الشريك الأجنبي من ممارسة أنشطة نقل المحروقات بالأنابيب غير أنه يمكنه أن يمول وينجز ويستغل لحساب الشركة الوطنية القنوات والمنشآت المتعلقة بنشاط نقل المحروقات، حيث تحدد كل من شروط التمويل والاستغلال ضمن عقد الشراكة.

تضمن هذا القانون تسهيلات تتعلق بإبرام عقد الشراكة، حيث : يبرم مقدما عقدا بين الشركة الوطنية والشريك الأجنبي يحدد فيه أسس الشراكة وبالخصوص حصص المساهمة والاستثمارات وبرامج العمل وكذا انتفاع الشريك الأجنبي، كما أنه بموجب هذا القانون لا يبرم بروتوكول بين الدولة والشريك الأجنبي. يمكن للشريك الأجنبي أن يتحصل على الانتفاع في حالة اكتشافه لحقل قابل للاستغلال، ويتمثل الانتفاع في حصوله على نسبة من إنتاج الحقل المكتشف تعادل نسبة مشاركته أو حصوله على حصة من إنتاج الحقل تعويضا المصاريف وخدماته أو يتحصل على تعويض نقدي أو عيني،[1] ويحدد هذا الانتفاع حسب الجهد المالي والتكنولوجي المقدر من أجل استغلال الحقل[2] كما تم إلغاء المادة 23 .

من القانون 14/86 التي تقضي استعادة الطرف الأجنبي للمصاريف التي أنفقها على اكتشافه واستفادته من علاوة محددة (أجر).[3]

يتم بموجب هذا القانون الفصل في المنازعات التي قد تثور بين الأطراف من خلال الجهات القضائية الجزائرية المختصة، وفي حالة فشل عملية المصالحة يتم اللجوء إلى التحكيم الدولي.[4]

بعدما اقتصرت القوانين السابقة على الشراكة في مجال المحروقات فقط توسعت القوانين والمراسيم الجديدة في إقرار قوانين جديدة تخص جميع القطاعات انطلاقا . سنة 1993.

سادسا: المرسوم التشريعي 12/93

وكالة لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، مكلفة بمساعدة المستثمرين في استيفاء الشكليات يتعلق المرسوم التشريعي 93/12 بترقية الاستثمار،[5] حيث تهدف الجزائر من خلاله إلى تحرير الاقتصاد

---

[1] أنظر المادة 07 . ا من القانون .21/91

[2] أنظر المادة 08 الفقرة 02 من نفس القانون.

[3] أنظر المادة 13 من نفس القانون.

[4] أنظر للمادة 12 . س القانون.

[5] المرسوم التشريعي رقم 93/12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار الجريدة الرسمية عدد 64،

الوطني وإرساء قواعد اقتصاد السوق من خلال فتح الباب أمام الرأس المال الأجنبي والرأس المال الخاص الوطني، من أجل إيجاد حل لأزمة المديونية التي كانت تعاني منها الجزائر في تلك الفترة. أنشأت بموجب هذا المرسوم التشريعي اللازمة لإنجاز الاستثمارات.

سابعا: الأمر رقم 03/01

صدر الأمر رقم 403/01[1] من أجل تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية على حد سواء بطريقة تمكن من دفع عجلة الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال منح لهم أمن قانوني وحوافز ومنافع جبائية وجمركية ومالية كافية، كما ركز هذا الأمر على أهم المبادئ لجلب الاستثمار وهي مبدأ حرية الاستثمار وعدم اللجوء إلى التأميم وحرية انتقال رؤوس الأموال وإقرار التحكيم الدولي.

أنشأت بموجب هذا القانون ثلاثة أجهزة استثمارية : المجلس الوطني للاستثمار، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الشباك الوحيد اللامركزي.

ثامنا: القانون رقم 07/05

صدر القانون رقم 07/05 [2]سنة 2005 الذي يهدف إلى تشجيع عملية البحث عن المحروقات في مناطق منعدمة التنقيب من خلال جعل قطاع المحروقات قطاعا منفتحا وملائما للاستثمار.

أنشأت بموجب هذا القانون وكالتان وطنيتان هما الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات والوكالة الوطنية لمراقبة نشاطات المحروقات وضبطها، إذ تضم كل وكالة مجلس استشاري.[3]

تاسعا: الأمر رقم 08/06

تم تعديل الأمر رقم 03/01 بإصدار أمر جديد لتشجيع الاستثمار، وهو الأمر رقم 08/06 أين قام هذا الأخير بتوسيع الامتيازات الممنوحة للمستثمرين الوطنيين أو الأجانب، فهو لا يميز بين المستثمر الأجنبي أو الوطني من حيث الحقوق أو الالتزامات أو نوع المعاملة مهما كانت صفتهم أم جنسيتهم.[4]

الصادر في 10 أكتوبر 1993.

[1] الأمر رقم 02/03 مؤرخ في 20 أوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 47.

[2] القانون رقم07/05 مؤرخ في 28 أفريل 2005 يتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية عدد 50 الصادر في 19 جويلية 2005.

[3] أنظر المادة 12 من القانون 05/07 .

[4] الأمر رقم 08/06 مؤرخ في 15 جويلية 2006 يعدل و يتمم الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 للمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 47، الصادر في 19 جويلية 2006.

عاشرا: الأمر 10/06

- يمثل الأمر رقم 10/06 الصادر يوم 29جويلية 2006 القانون الجديد للمحروقات حيث عدل وتمم القانون 07/05 الصادر سنة 2005[1]، تمثلت أهم التعديلات التي جاء بها هذا الأمر فيما يلي:

1. الإبقاء على الوكالتين اللتين أنشأنا في إطار القانون رقم 07/05، وتم تغيير المجلس الاستشاري لدى سلطة الضبط إلى مجلس المراقبة، أين يكلف هذا الأخير بمتابعة ممارسة مهام الوكالة في إطار تنفيذ السياسة الوطنية في مجال المحروقات.[2]

2.تحديد نسبة مساهمة الشركة الوطنية SONATRACH في عقود الشراكة بـ 51% على الأقل، وتطبيق رسوم غير قابلة للحسم على الأرباح عندما يتجاوز الوسط العددي الشهري لأسعار البترول 30 دولار للبرميل الواحد هذا في إطار القانون 14/86)، حيث تم تحديد هذه الرسوم بـ 5% كحد أدنى و50% كحد أقصى[3].

من خلال ما سبق يظهر جليا أن مجمل القوانين كانت تخص قطاع الطاقة بالدرجة الأولى، مما يدل على أهمية انفتاح قطاع الطاقة على الشراكة الأجنبية، ولما لها من أثر إيجابي على الاقتصاد الجزائري.

ثانيا: الأجهزة المكلفة بتنظيم الاستثمار في الجزائر

بهدف تنظيم الإجراءات المتعلقة بجميع أشكال الاستثمار داخل الجزائر، أنشأت الهيئات الوصية بعض الأجهزة التي أوكلت لها مهمة الإشراف ومتابعة المشاريع الاستثمارية.

أولا: الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات

يرتكز دور هذه الوكالة في تسليم رخص التنقيب لمدة أقصاها سنتان، إذ تتولى منح وتحديد مساحات البحث ومراقبة تطبيق عقود البحث والاستغلال كما تقوم بتحديد وتحصيل الإتاوات وتحويلها للخزينة العمومية، وتنظيم المعلومات الخاصة بالبحث واستغلال المحروقات.

---

[1] الأمر رقم 10/06 مؤرخ في 29 جويلية 2006 يعدل و يتمم القانون رقم 07/05 المؤرخ في 28 أفريل 2005 والمتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية عدد 48 الصادر في 30 جويلية 2006.

[2] أنظر المادة 45 من الأمر 10/06.

[3] أنظر المادة 12 من نفس الأمر.

ثانيا: الوكالة الوطنية لمراقبة نشاطات المحروقات وضبطها

يطلق عليها سلطة ضبط المحروقات، حيث تسهر على تطبيق قوانين النشاطات التابعة لهذا القانون (التعريفات الاستعمال الحر لمنشآت النقل والتخزين الأمن الصناعي، المحافظة على البيئة، دفتر الشروط المتعلق بإنجاز منشئات النقل والتخزين تطبيق المعايير المعدة على أساس أفضل تطبيق دولي)، كما تتكفل بدراسة طلبات النقل عبر الأنابيب.[1]

ثالثا: وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها APSI

أنشأت وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها عام 1993 بموجب المرسوم التشريعي رقم 93/12، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تؤسس في شكل شباك وحيد يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار مكلفة بمساعدة المستثمرين في استيفاء الشكليات اللازمة لإنجاز الاستثمارات، وتقوم في أجل أقصاه 60 يوم بتقديم كل الوثائق اللازمة لإنجاز الاستثمار[2].

رابعا: المجلس الوطني للاستثمار CNI

هو جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار، يرأسه رئيس الحكومة، تتمثل أهم صلاحياته في: رسم إستراتيجية لتطوير الاستثمار وتحديد أولوياتها، اقتراح تدابير تحفيزية والفصل فيها، تحديد المناطق ذات الأولوية في الاستفادة من امتيازات النظام الاستثنائي، المصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار، الفصل في الاتفاقيات المبرمة بين الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والمستثمرين.[3]

خامسا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشأت بموجب الأمر ،03/01 وقد وضعت ونظمت في شكل شباك ،وحيد تتولى متابعة الاستثمار من خلال:

إستقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم بالمزايا المتعلقة بالاستثمار، التأكد من احترام الالتزامات التي وافق عليها المستثمرين تسيير صندوق دعم الاستثمار.[4]

مع صدور الأمر رقم 08/06 تعززت مهام الوكالة بالاعتماد على نظام صريح لمنح الامتيازات

---

[1] أنظر المادة 12 من القانون 07/05 .

[2] أنظر المادة 07 من المرسوم التشريعي 12/93.

[3] أنظر المادة 19 من الأمر 03/01 .

[4] أنظر لمادة 21 من نفس الأمر.

للنظام الاستثنائي من خلال إدراج معايير واضحة لتحديد المشاريع التي تستفيد من الامتيازات،[1] وأن للوكالة أجل أقصاه 72 ساعة لإصدار قرار الامتيازات المقررة في إطار مرحلة الإنجاز، و10 أيام في ما يخصص القرار بالاستغلال.

تسهر الوكالة على مراقبة احترام المستثمرين للالتزامات المحددة مقابل الامتيازات الممنوحة بمساعدة الإدارات الجبائية والجمركية[2] كما تتحصل الوكالة على إتاوة محددة مقابل تحملها لتكاليف دراسة ملفات المستثمرين.[3]

سادسا: الشباك الوحيد اللامركزي

تم تأسيسه ضمن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، أنشأ خصيصا لتسهيل العمليات الاستثمارية باعتباره المخاطب الوحيد للمستثمرين، يشمل ممثلين محليين للوكالة والهيئات الإدارية المعنية بالاستثمار،يتواجد على مستوى بعض الولايات فقط وهي: الجزائر العاصمة البليدة وهران، تلمسان تيارت سعيدة، قسنطينة، عنابة، سطيف، بجاية، باتنة، ورقلة، أدرار.[4]من خلال كل ما سبق يتضح أن الشراكة الأجنبية في الجزائر عرفت تنظيمات عديدة تتماشى واحتياجات كل مرحلة اقتصادية مرت بها الجزائر، لتؤول هذه الأخيرة في النهاية لتطبيق قوانين ومبادئ مشجعة على جذب مستثمرين أجانب من أهمها: مبدأ إلغاء التمييز بين المستثمرين الأجانب والمحليين، ضمان حرية انتقال الأموال. كما نستنتج أيضا من مجمل التشريعات الخاصة بالشراكة الأجنبية في الجزائر أن أغلب عقود الشراكة الأجنبية قد وقعت في قطاع الطاقة على حساب القطاعات الأخرى دون طموحات الاقتصاد الجزائري عند مقارنتها بالفرص المتوفرة فيه، وهذا راجع لعدة عوامل أبرزها:

- تردد المستثمرين الخواص الجزائريين في الدخول مجال الاستثمار والمخاطرة؛ حيث يعتبر المستثمرين المحليين مؤشر للاستثمار بالنسبة للأجانب.
- المبالغة في تقييم درجة مخاطرة الاستثمار داخل الجزائر من قبل بعض المؤسسات الأجنبية.[5]

---

[1] أنظر المادة 03 من الأمر 08/06.

[2] أنظر المادة 05 .من نفس الأمر.

[3] أنظر المادة 14 من نفس الأمر.

[4] أنظر المادة 23 من الأمر 03/01

[5] قدي عبد المجيد الاقتصاد الجزائري والشراكة الأجنبية خارج المحروقات في ظل المناخ الاستثماري الجديد مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية

من أجل معرفة أهمية الشراكة الأجنبية في الاقتصاد الجزائري، سنحاول في الفرع التالي التطرق لدورها في تطوير قطاع الطاقة لكونه يمثل معادلة أساسية في هيكل الاقتصاد الجزائري.

خلاصة الفصل:

تتطلب التحولات التي يعرفها العالم في الوقت الحالي والمستقبلي واشتداد الطلب على الطاقة والمنافسة الشرسة في ظل العولمة في جميع نشاطات الدول الاقتصادية والتجارية والاجتماعية ومواكبة التحديات الكبرى في مجال الشراكات الأجنبية بكل أنواعها وخاصة في التعاون الاستثمارات لزيادة الانتاجية وخلق مناصب الشغل، حيث هذا يفرض علينا البحث واللجوء إلى أنواع من الشراكات الأجنبية بحيث أنها تنفتح مجالات عدة لتبادل المعارف والخبرات ولتقنيات لذا فان الشراكات الاجنبية تعتبر ضرورة حتمية وملحة تفرض نفسها بنفسها في الوقت الراهن على المدى القريب والمتوسط والبعيد في كل المجالات والمستويات سوآء كان ذلك المستوى الدولي أو بين المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة فانه يتحتم على الدول النامية خاصة مسايرة ومعايشة هذه المعطيات الناتجة عن تحصيل حاصل للنشاطات الهائلة للشركات العملاقة والعابرة للقارات المنبثقة عن الساحة الدولية وذلك من خلال خلق مناخ استثماري ملائم و الفرص الاقتصادية للشراكات الاجنبية لتشجيع المستثمرين الاجانب بجعل هاته الشراكات من أهم محاور التنمية الاقتصادية التي تدفع باقتصاديات الدول المستقبلة للشراكات الاجنبية تقفز الى مصف الدول و الالتحاق و الاندماج في الاقتصاد العالمي.

كما تعتبر الشراكات الاجنبية بمثابة روح التعاملات الاقتصادية بين الدول فلهما أهدافا ومصالح محددة تقوم على أساس الثقة المتبادلة بينها وهي من أهم المواضيع التي عرفتها التطورات الاقتصادية العالمية المعاصرة، بحيث اصبحت من اهتمامات الساعة واهم ركائز اقتصاد التنمية في قطاع الطاقة التي انتهجته الدولة الجزائرية عبر شراكات جديدة في مختلف مراحل التطور الذي يشهده الاقتصاد الطاقوي للجزائر المتنوع بينها و بين الدول الذي سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

جامعة ورقلة، 22-23 أفريل 2003، ص 11.

الفصل الثاني:

أهمية الشراكات الأجنبية في تنمية الاقتصاد الطاقوي للجزائر

تمهيد:

تعتمد الجزائر كغيرها من الدول العربية النفطية في تغطية الطلب المحلي على الطاقة الأولية بشكل أساسي على مصادر النفط والغاز الطبيعي، وهذا بحكم إمتلاكها لكميات كبيرة من البترول الذي تم إكتشافه في الجزار سنة 1956 في الصحراء الجزائرية وكما أنها تمتلك إحتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي الذي يرتكز غالبيته في الصحراء الجزائرية بمنطقة حاسي الرمل، وتلعب الموارد الطاقوية في الجزائر دورا كبيرا في التنمية الوطنية والاقتصاد الطاقوي فقد ساعدت وفرة المحروقات بعنصريها الأساسيين النفط والغاز على النهوض بالاقتصاد الجزائري وتلبية الإحتياجات الطاقوية لمختلف القطاعات والتي أصبح الإستهلاك الطاقوي كبيرا وبازدياد مستمر خلال السنوات الأخيرة نتيجة النمو الإقتصادي والسكاني مما حتم على الدولة بأن تبادر بعمليات ترشيد إستهلاك الطاقة الذي جعلها تعتمد إستراتيجية للتحكم في الطاقة والتي تعمل على تحسين الأثر البيئي للإحتباس الحراري أجل خفض إستهلاك الوقود الأحفوري، وكما أن إنخفاض أسعار النفط عالميا وتأثر الأمن الطاقوي بذلك، حتم على الجزار الإستعانة بمصادر الطاقة المتجددة، المتجددة، فالإتجاه نحو توظيف الطاقات تسعى من خلاله الجزائر إلى تحقيق التنمية المستدامة للنهوض بإقتصادها وتنوع مصادره عبر انتهاج شراكات مهمة ومتنوعة دوليا سنتطرق اليها عبر الفصل الثاني .

المبحث الأول: تحليل الوضعية الطاقوية في الجزائر

الجزائر بلد واسع المساحة متنوع التكوينات الجيولوجية، يزخر بالمعادن والثروات التي تمثل المصدر الرئيسي للعوائد المالية من العملة الصعبة في البلاد، وتحتل موارد الطاقة مركزا متميزا في الاقتصاد الجزائري، لما لها من آثار مادية واجتماعية إيجابية حيث ارتبط الاقتصاد الجزائري ونموه باستغلال هذه الموارد[1]، ولذا وجب علينا التكلم في هذا المبحث عن الوضعية الطاقوية إنتاجا، واحتياطا وتسويقا ... الخ .

المطلب الأول: الإمكانيات التقليدية والقدرات الإنتاجية لقطاع الطاقة

يعتبر النفط المصدر الأول والأساسي للطاقة ومحور كل إنتاج صناعي وزراعي في العالم المعاصر، وقد أصبح عنصرا حيويا من عناصر الحياة اليومية، فهو لم يعد أهم مصدر من مصادر الطاقة فحسب، بل أصبح مصدرا لاستخراج سلع صناعية مختلفة في العالم الأمر الذي جعله يحظى بإهتمام كبير من مختلف الدول نظرا للمكانة التي يحتلها في اقتصاداتها.

فالنفط اليوم، يساهم بصورة فعالة في التنمية الاقتصادية من خلال ما توفره العوائد النفطية في تطوير مستوى المعيشة وتعزيز القدرات الحكومية لتنفيذ المشاريع التنموية وتعزيز القطاعات البديلة، فيمكن تحويل عائداته إلى أصول منتجة قادرة على تحريك عجلة التنمية،[2] ليس هذا فقط بل وتتبع أهميته أيضا من كونه المورد الطاقوي الأكثر كفاءة مقارنة بالمصادر الطاقوية الأخرى وذلك مقارنة بفعالية الإستخدام وانخفاض تكاليفه الاقتصادية من بين مجموعة من المصادر الطاقوية البديلة.

باعتبار الجزائر أحد الفاعلين في السوق النفطية، فإن نقطها يمثل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري ذلك لأنه لا يزال بعد أكثر من ستة عقود من الاستقلال القطاع المهمين على النشاط الاقتصادي، فقد لعب دورا هاما وبارزا في بناء وإرساء قواعد اقتصادها الوطني ومشاريعها التنموية، اذ هو يتربع على قائمة الصادرات الجزائرية بهيمنته على أكثر من 96% من إجمالي الصادرات، وعليه وجب الوقوف على تطور الاحتياطات بالموازاة مع تطور وتيرة الإنتاج والاستهلاك.

---

[1] خالد لجدل، مرجع سابق، ص 150.

[2] عبد القادر بلخضر، الخيارات الاستراتيجية للخروج من التبعية للمحروقات وتحقيق التنمية المستدامة مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، العدد: 6، جوان 2018 ص 96.

المطلب الثاني : قطاع النفط في الجزائر

1) الإحتياطات والقدرات الإنتاجية وحجم الاستهلاك: إن التعرف على حجم الإحتياطي النفطي في مناطق العالم المختلفة عموما والجزائر خصوصا أضحى من الأمور المهمة جدا لدى الباحثين الاقتصاديين والسياسيين، ذلك لأن مقدار الاحتياطي المؤكد يؤثر بشكل كبير على العمر المنتظر المورد النفط[1]، وعند تقدير احتياطات أية دولة من المحروقات فإنه يؤخذ بعين الاعتبار فقط الإحتياطات المؤكدة[2]، وتلعب هذه الأخيرة دورا مهما من حيث كونها تعتبر ضامنا لاستمرار الإنتاج وتدفق الإمدادات وفي بلد كالجزائر تعتبر هذه الإحتياطات بمثابة الائتمان المقدم للاقتصاد، حيث تصاغ السياسات الاقتصادية بناء على معطيات المحروقات من الإحتياطي والإنتاج[3]، وقد عرف كل من الإحتياطي والإنتاج وحجم الاستهلاك النفطي تطورا متذبذبا من 2000 – 2020 بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى والأشكال (01– 02) التالي يوضح لنا هذا.

الشكل رقم (01) يوضح تطور احتياطيات النفط في الجزائر



المصدر: وحدة أبحاث الطاقة، ماذا تعرف عن أكبر دولة من حيث المساحة في افريقيا، نقلا عن الموقع الالكتروني:https://bit.ly/3Bc19Nz

---

[1] العمر المنتظر المورد النقطة عبارة عن الاحتياطي المؤكد مقسوما على معدل الإنتاج السنوي الحالي فقط

[2] وهيئة زمال أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي): حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، 2017-2018، ص 141.

[3] محمد شيخي وبن محاد ،سمير السياسة الطاقوية في الجزائر بين محدودية الموارد الناضية ورهانات الطاقات المتجددة: دراسة قياسية، مرجع سابق، ص 21.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن القطاع النفطي سجل العديد من الإكتشافات بلغت ذروتها سنة 2017 بـ 20 اكتشافا إلا أن ذلك لم يدعم مستوى الاحتياطي، وهذا راجع لأن معظم الإكتشافات عبارة عن آبار عادية ذات منسوب ضئيل من البترول الخام، إضافة إلى أن الآبار المكتشفة تشهد تناقصا مستمرا في الإنتاج مع مرور الزمن نتيجة الاستغلال المكثف الذي تتعرض له تزامنا مع ارتفاع وتيرة الطلب على هذا المورد غير المتجدد ، ولذا بقيت هذه الإحتياطات ثابتة عند رقم 12,2 مليار برميل حتى سنة 2020 أي بنسبة 0.97% من الإحتياطي العالمي[1].

يمتاز النفط الجزائري بنوعية جيدة مقارنة مع الكثير من أنواع النفط المصدرة من قبل الدول الأخرى، فالبترول الأول المستخرج من أول بئر تم اكتشافها في وادي قيطيريني) تميز بدرجة نقاوة عالية حيث قدرت كثافته بـ 0.83 كما أن أهم المنتجات البترولية المعروفة في الجزائر هي المكثفات المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي وتعد أجود أنواع البترول، كما أن نفط الجزائر الأساسي المعروف بـ نقط خفيف وخال تقريبا من الكبريت (0.14%) وهذا ما يجعله من أفضل أنواع النفط المنتجة للمشتقات الخفيفة التي يكثر الطلب عليها[2]، نظرا لميزاته يلعب إنتاجه دورا محوريا في الجزائر حيث يشكل نسبة 1.10% من الإمداد الطاقوي العالمي[3]، فالجزائر من أهم الدول التي تمول السوق العالمية والسوق الأوروبية على وجه الخصوص بهذه المادة الاستراتيجية.

[1] British petroleum, Statistical review of world energy, june 2021, 70 edition, p14.

[2] وهيئة زمال، مرجع سابق، ص 143.

[3] OAPEC, Annual statistical report, 2020, p 30

الشكل رقم (02) يوضح إنتاج النفط في الجزائر (2009 – 2020)



المصدر: وحدة أبحاث الطاقة، ماذا تعرف عن أكبر دولة من حيث المساحة في افريقيا، نقلا عن الموقع:https://bit.ly/3Bc19Nz

يظهر جليا من خلال الجدول والشكل أعلاه أن هناك تزايد في إنتاج النفط الخام في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2013 ليصل ذروته سنة 2013 بقيمة 1 مليون و203 ألف برميل يوم وهذا راجع إلى تغيير نظام استغلال النفط خاصة والمحروقات عامة، حيث عمل هذا التغيير على مواكبة قطاع المحروقات الجزائرية للعولمة، الذي تجسد في إنتهاج نوع جديد من العقود التي تحكمها شروط المناقصة التي تهدف لإستقطاب التطورات التكنولوجية المتعلقة بمراحل نشاط الصناعة النفطية عامة ومرحلة المنبع خاصة من خلال قانون 07/05 المعدل بالأمر، 10/06، حيث قدم هذا الأخير تحفيزات كبيرة للشركاء الأجانب من أجل ممارسة نشاطات الاستغلال وذلك بمساهمة سوناطراك بنسبة لا تتعدى 30% في استغلال الآبار المكتشفة.

بعد الارتفاع المحسوس الذي عرفه إنتاج النفط عاد لينخفض تدريجيا خلال السنوات الأخيرة وهذا راجع في إلى نضوب النفط بالدرجة الأولى والأزمة الاقتصادية العالمية التي إمتدت تداعياتها

لانخفاض سعر البترول في السوق العالمي، إضافة إلى تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي.

كما يفسر كذلك انخفاض الانتاج لالتزام الجزائر باتفاق تخفيض الإنتاج الذي توصل إليه أعضاء منظمة الأوبك نهاية 2016 لمواجهة انخفاض أسعار النفط، حيث انخفض الإنتاج إلى 838.5 ألف/برميل يوميا سنة 2020[1]، ثم انخفض إنتاج الجزائر النفطي أكثر في بداية عام 2021 إلى ما هو أقل من حصة الجزائر المقررة في أوبك، والتي كانت تبلغ 1.04 مليون برميل يوميا[2]، إضافة لتبني الجزائر السياسة طاقوية تعتمد على تطوير مختلف الآليات الإستغلال إمكانيات مصادر الطاقة المتجددة من خلال تكثيف عقود الشراكة على المستوى الدولي.[3]

أما فيما يخص حجم استهلاك الطاقة فإنه يعكس في أية دولة مدى التطور والنمو الذي يعرفه اقتصادها، وكذا حجم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والرفاهية المعيشية لمواطنيها[4]، وفي الجزائر عرف استهلاك الطاقة من النفط ارتفاعا متزايدا خلال السنوات الأخيرة حيث تضاعف الاستهلاك المحلي بين سنة 2000 و 2019 بارتفاع فاق 100% فانتقل من 192 ألف برميل/يوم سنة 2000 إلى 443.9 ألاف برميل في اليوم لسنة 2019.

2) **التوزيع الجغرافي للمناطق النفطية في الجزائر** : يتركز البترول الجزائري في منطقتين رئيسيتين هما منطقة شمال الصحراء، وأهم حقولها حاسي مسعود الذي يعد من أكبر الحقول في العالم، بالإضافة إلى حقول أخرى مثل حاسي الطويل وحاسي العقرب وغورد الباقل، وحوض الحمراء وحاسي الرمل، حاسي بركين، إضافة لحوض غدامس الذي اكتشف حديثا بالجنوب الشرقي لحاسي مسعود، أما المنطقة الثانية فتشمل مجموعة حقول شرق الصحراء تقع بالقرب من الحدود الليبية بنحو 480 كلم بمساحة تبلغ مربع وأهم حقولها حقول عجيلة وتقنتورين، ولازالت الإكتشافات النفطية متواصلة في الجزائر 1580 كلم إلى يومنا هذا.

---

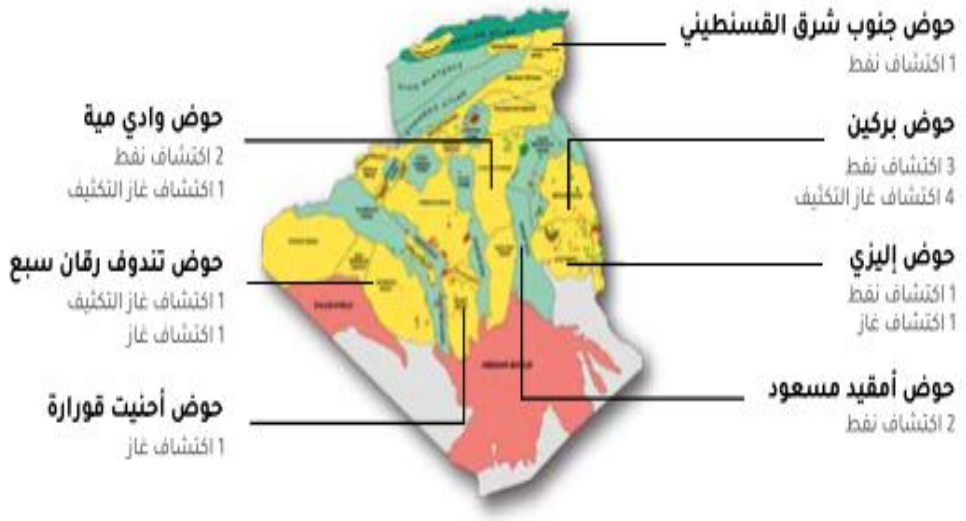
[1] OAPEC, Annual statistical report, 2021, p 27

[2] وحدة أبحاث الطاقة، ماذا تعرف عن أكبر دولة من حيث المساحة في افريقيا، نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3BC9NE

[3] علي طالم، "الأمن" الطاقوي وتنويع الموارد الطاقوية كمدخل لبناء نموذج جديد للتنمية وتحقيق جودى الحياة في الجزائر"، مجلة الاستراتيجيات والتنمية المجلد: 09، العدد 03، ج:2، 2019، ص 145.

[4] محمد شيخي وبن محاد سمير، مرجع سابق، ص 23.

الشكل رقم (03) توزيع اكتشافات النفط في الجزائر (2019 – 2020)



المطلب الثالث: قطاع الغاز الطبيعي

يعتبر الغاز الطبيعي أحد مصادر الطاقة البديلة عن النفط فهو غاز بلا لون أخف من الهواء، معظم مكوناته من غاز الميثان CH_4 الذي يشكل 95% من مكوناته الأساسية، أما نسبة 5% فهي غازات ايثان، نيتروجين، البروبان وهيدروكربونات ثقيلة بالإضافة لعوالق أخرى مثل الماء والسلفر، فهو أحد مصادر الطاقة ذات الكفاءة العالية القليلة الكلفة والانبعاثات الملوثة للبيئة، إضافة لذلك مورد طاقوي مهم للصناعات الكيماوية[1].

لم يبرز الغاز الطبيعي مصدرا للطاقة في الماضي إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث اعتبر منتوجا ثانويا ونظرا لعدم وجود طلب عليه جرت العادة على التخلص من الجزء الذي يستخرج من الحقول مقترنا بالبترول أو نائبا فيه عن طريق حرفه، وذلك بعد فصله بواسطة أجهزة خاصة في الحقول، لكن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ استهلاكه خاصة في الولايات المتحدة

[1] حنان سعيدي سياف وخالد بوجغدار، التوجه الطاقوي نحو الغاز الصخري في الجزائر بين الرهان الاقتصادي والهاجس البيني، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 2 ، العدد 3 ديسمبر 2017، ص 35.

الأمريكية[1]، حيث ارتفع إنتاجه التجاري العالمي من 4 مليار م3 بداية القرن العشرين إلى 455 مليار م3 سنة 1960 استهلك منها ما يقارب 80% في الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها، وفي أوروبا رغم إكتشاف الغاز الطبيعي فيها مبكرا إلا أنها تأخرت في صناعته إلى غاية الخمسينيات في أوروبا الشرقية والستينيات في أوروبا الغربية، وفيما يخص الدول العربية فإنها لم تعرف استخدامه إلا بعد حصول أغلب بلدانها على إستقلالها السياسي نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات بالرغم من إحتواء أراضيها على إحتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي بنوعيه الحر والمصاحبة.[2]

أما فيما يخص الجزائر تعود البدايات الأولى لإكتشاف أكبر حقول الغاز (حقل حاسي الرمل) لسنة 1956 والذي إعتبر أنناك من أكبر الحقول الغازية في العالم بإحتياطي قدره حينها بحوالي 2000 مليار م3، الأمر الذي جعلها أحد أكبر منتجيه ومصدريه في العالم بنوعيه الجاف والسائل، وبذلك تعد الجزائر بلدا غازيا بالدرجة الأولى قبل أن تكون بلدا بتروليا، إلا أن هذا لا ينفي أ أنه مورد ناضب يتناقص مع مرور الوقت بزيادة استهلاكه، ويمكن الاطلاع على وضعية الغاز الطبيعي في الجزائر كمصد رئيسي للطاقة مستقبلا من خلال التعرف على مستوى الإحتياطيات الإنتاج ووتيرة الاستهلاك .[3]

1- الإحتياطات والقدرات الإنتاجية وحجم الإستهلاك: يرجع الاهتمام المتزايد بتقدير إحتياطات الغاز الطبيعي القابلة للإستخلاص عبر مختلف أنحاء العالم لبروزه كطاقة فعلية وشبه بديلة للبترول، وتتحدد إحتياطات الغاز كل عام بما يضاف للعام السابق الزيادة أو النقصان نتيجة عمليات الإنتاج والإكتشاف لحقول جديدة وإعادة التقدير لإحتياطات حقول قديمة،[4] ووفقا لتعريف مجلة البترول والغاز الأمريكية المتخصصة: " فالإحتياطي المؤكد من الغاز يمثل الكميات التي يمكن إستخراجها في ظل ما هو معروف حاليا من الأسعار والتكنولوجيا"[5]، وأدى تزايد إنتاجه واستهلاكه في العالم عامة والجزائر خاصة إلى الاهتمام بتقدير إحتياطاته ما نلاحظه عبر الجدول و الشكل الآتيين.

---

[1] سعيدة سنوسي وجابة أحمد، برامج الطاقة المتجددة والفعالية الطاقوية آلية لتجسيد الاستدامة (دراسة حالة الجزائر)، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون العدد 48 ديسمبر 2016، ص.262.

[2] سهيلة زناد، مرجع سابق، ص 93.

[3] المرجع نفسه ص 294

[4] المرجع نفسه ص295.

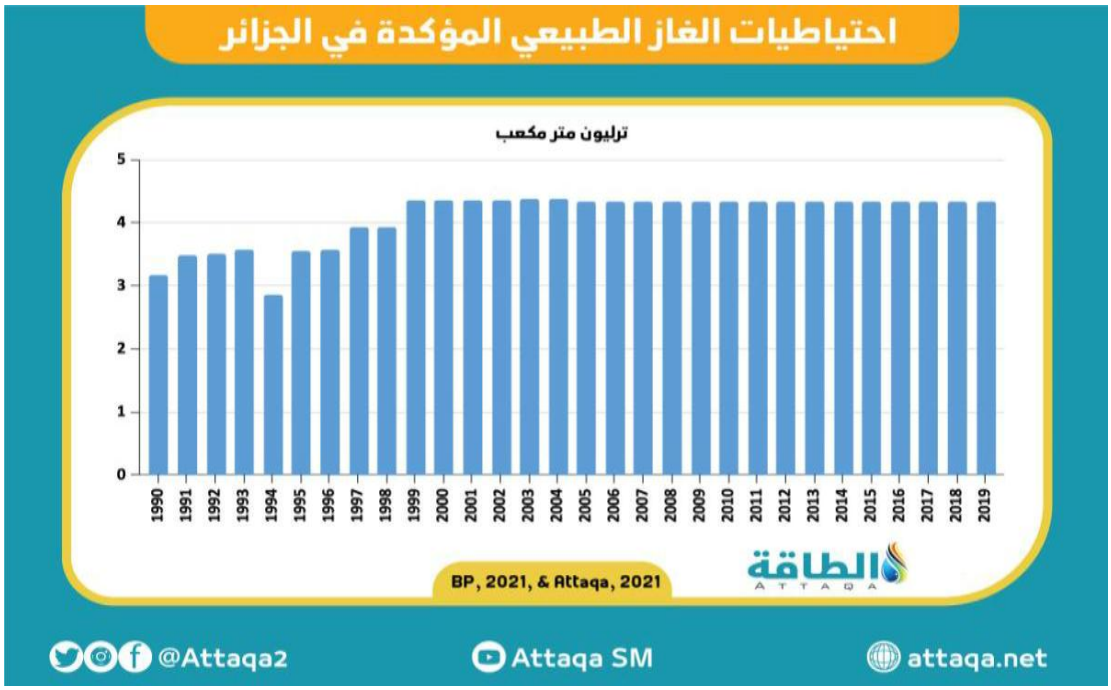
[5] حنان سعيدي سياف وخالد بوجغدار، مرجع سابق، ص 36.

الجدول رقم (02): يوضح احتياطي وإنتاج واستهلاك الغاز الطبيعي في الفترة (2020 – 2008)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الاحتياطي مليار متر مكعب	4504	4504	4504	4504	4504	4504	4504	4504	4504	4505	4505	4504	4504
الانتاج/مليار متر مكعب	103.8	82.6	83.8	82.6	85.7	81.5	83.3	84.6	95.0	96.6	97.5	90,3	84.8
الاستهلاك	280.0	469.4	455.2	512.0	572.4	595.2	655.1	707.8	706.3	734.0	790.4	810.8	781.2
الصادرات	59.78	72.49	109.75	130.35	121.59	47.00	45.29	43.51	53.97	54.01	51.60	42,77	39.46
الواردات													
الاكتشافات	9	12	15	10	23	20	14	13	16	13	15	12	09

المصدر: Source: British petroleum, Statisticalreview of world energy, june 2019, 68 edition, p14

الشكل رقم (04) يوضح احتياطيات الغاز الطبيعي في الجزائر (1990–2019)



المصدر: وحدة أبحاث الطاقة، ماذا تعرف عن أكبر دولة من حيث المساحة في افريقيا، نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3Bc19Nz

نلاحظ من الشكل أعلاه أن هناك ثبات في الإحتياطات الغازية في السنوات الأخيرة، حيث وصلت إلى 4504 مليار م سنة 2020،[1] وهذا راجع لإطلاق عدة مشاريع لتطوير الحقول في تلك الفترة، إضافة لأهمية الإستثمارات المخصصة لذلك، وتطور التكنولوجيا بما يتماشى والتطورات العالمية لصناعة الغاز الطبيعي، وتتمركز هذه الإحتياطات في خمسة مناطق غازية هي:[2]

- أهمها حقل حاسي الرمل المكتشف في عام 1956 وهو حقل غازي ضخم حجمه يفوق 2415 مليار م^3، على عمق 2200 متر وهو بذلك يمثل أكثر من نصف الإحتياطات الإجمالية للغاز. المنطقة الثانية وورد نوس المتكونة من ستة حقول بإحتياط اجمالي يساوي 500 مليار م ، أهمها أكتشف عام 1962.
- المنطقة الثالثة ألرار الواقعة بولاية ايليزي المكتشفة عام 1961 وتقدر إحتياطاتها المؤكدة بما يقارب 317 مليار م^3.
- المنطقة الرابعة قاسي طويل الواقعة جنوب شرق حاسي مسعود اكتشف هذا الحقل سنة 1961 باحتياطات تبلغ 195.3 مليار م^3
- المنطقة الخامسة عين صالح الواقعة شرق أدرار والمتضمنة العديد من الآبار التي تم إكتشافها خلال عقد تسعينات من القرن المنصرم وقدرت مخزوناتها الغازية بنحو 300 مليار ممكعب.

نظرا للاحتياطيات الهائلة التي تحوزها الجزائر من الغاز الطبيعي كما تم توضيحه سابقا الأمر الذي جعلها من أكبر الدول المنتجة له في العالم، حيث تحتل المركز التاسع عالميا والمركز الثالث عربيا، رغم هذه المكانة التي تحتلها الجزائر في إنتاج الغاز إلا أنه قد انخفض إنتاجها عام 2020 إلى أدنى مستوى له منذ عقد على الأقل، وفقاً لمنتدى الدول المصدرة للغاز (84.8 مليار م^3)[3]، نتيجة لانحسار الإكتشافات وعدم دخول بعض المشاريع الجديدة الخدمة في وقتها المحدد، وكذلك بسبب تداعيات انخفاض أسعار البترول بداية من النصف الثاني من سنة 2014 التي ساهمت في تخفيض وتيرة النشاطات الإستكشافية، وتبلغ الحصة النسبية لإنتاج الغاز الطبيعي ضمن إجمالي الإنتاج العالمي سنة 2020 حوالي 2.20 وبالرغم من تصنيفها من طرف الوكالة الدولية للطاقة ضمن أكبر

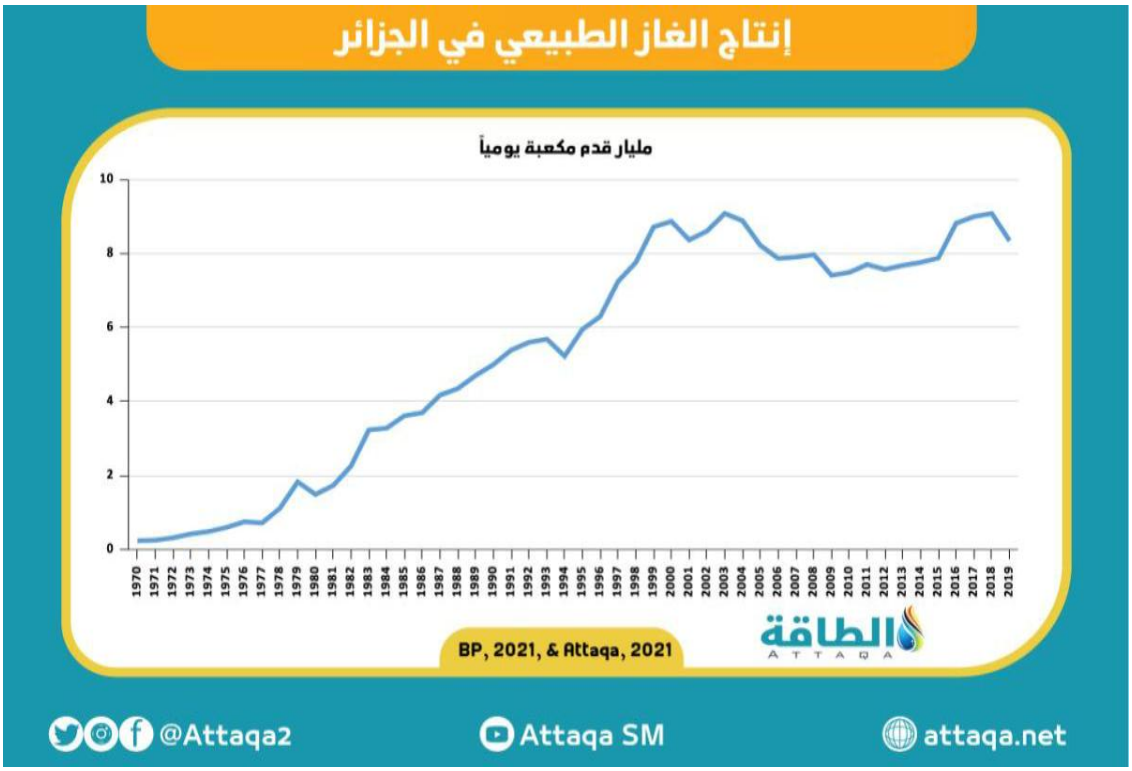
[1] OAPEC, Annual statistical report, 2021, p 27

[2] عدنان بوزيدي الاحتياطات الغازية للجزائر: الرهان والخيارات (ب، م، ن، ص 43.

[3] OAPEC, Annual statistical report, 2021, p 27

عشر دول منتجة للغاز في العالم، إلا أن هذا الرقم يتطلب قراءة دقيقة للتوجهات والسياسات الإستغلالية المطبقة في القطاع الغازي.

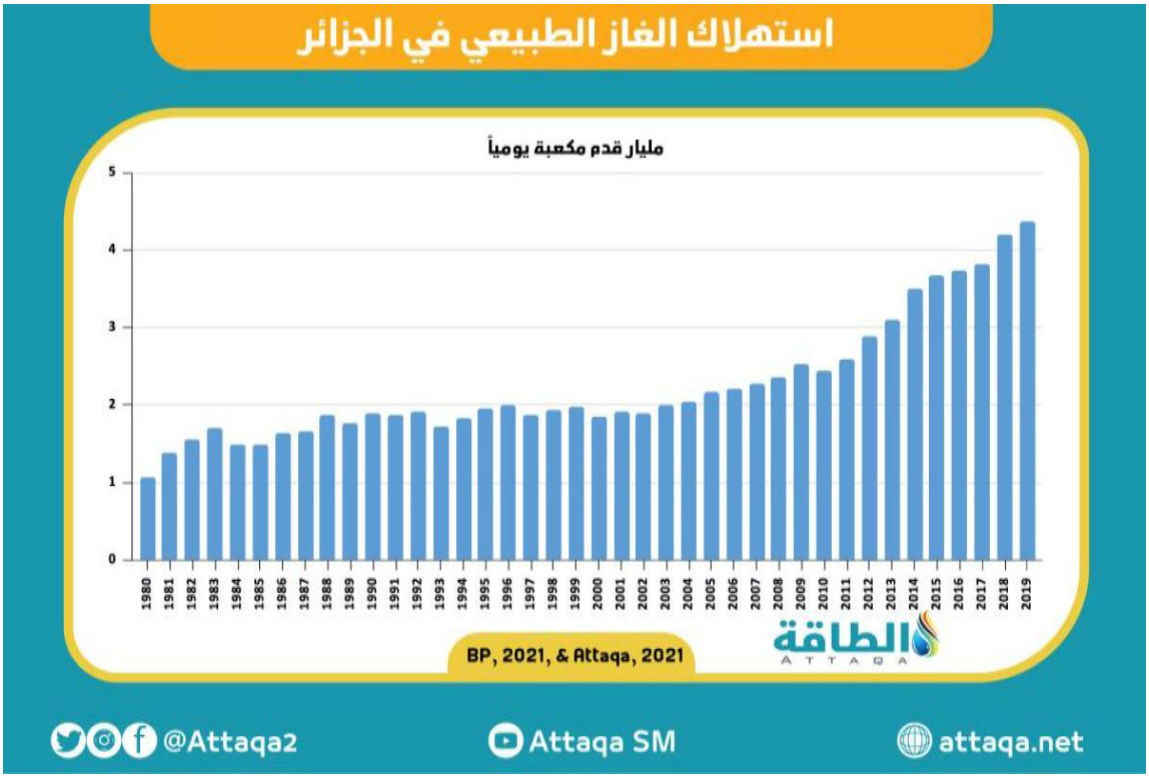
الشكل رقم (05): يوضح انتاج الغاز الطبيعي في الجزائر



المصدر: وحدة أبحاث الطاقة، ماذا تعرف عن أكبر دولة من حيث المساحة في افريقيا، نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3Bcl9Nz

كما تضاعف حجم الاستهلاك في السنوات الأخيرة مثل ماهو موضح في الشكل أدناه وذلك بفضل التطور التكنولوجي الذي ساعد في التغلب على مشاكل عديدة في صناعة الغاز الطبيعي خاصة في مجال نقله وفي توسيع استعماله، ويعتبر قطاع الصناعة أكبر مستهلك للغاز ومراكز توليد الكهرباء وزبائن سوناطراك والتوزيع المحلي.

الشكل رقم (06): يوضح استهلاك الغاز الطبيعي في الجزائر



المصدر: وحدة أبحاث الطاقة، ماذا تعرف عن أكبر دولة من حيث المساحة في افريقيا، نقلا عن الموقع:https://bit.ly/3Bc19Nz

2- صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي: تحتل الجزائر المرتبة الثالثة في تصدير الغاز الطبيعي والثانية في تصدير الغاز الطبيعي المسال وتعتبر بذلك المورد الأساسي لأوروبا في ميدان الطاقة بنسبة تقدر بحوالي من 12% إلى 15% من الطلب الأوروبي، فهي من بين الأربعة موردين الأساسيين لأوروبا إلى جانب روسيا، النرويج وهولندا، وهذا راجع لوجود هياكل قاعدية بترولية وغازية هامة بالقرب من أوروبا.[1]

ويتضح لنا كذلك من الجدول السابق أن صادرات الجزائر قد عرفت بعض الإضطرابات وهو ما يظهر من خلال حجم الصادرات المتناقصة شيئا فشيئا محققة بذلك أعلى مستوياتها سنة 2011

[1] عاشور كنوش وبلعزور بن طلي، الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد:2، ص170.

بحوالي 130.35 مليار متر مكعب، وهو ما يجعل سياسة الجزائر محل تساؤل حول مدى إهتمامها الفعلي بهذا المورد الحيوي.

المطلب الرابع: قطاع الغاز الصخري

إن الغاز الصخري Shale Gas هو غاز طبيعي يتولد داخل الصخور التي تحتوي على النفط بفعل الحرارة والضغط، ويحتاج إلى المزيد من المعالجة قبل تدفقه، ولهذا السبب يصنفه المختصون بأنه غاز غير تقليدي، وكما هو حال الغاز الطبيعي، يكون الغاز الصخري إما جافا أو غنيا بالسوائل ومنها الايثان المفضل في صناعة البتروكيماويات.[1]

ويعتبر الغاز الصخري غاز ثقيل ونادر يتم استخراجه من الصخور الكائنة في جوف الأرض على عمق يتراوح بين 4 إلى 5 آلاف متر، والتي تمثل الصفائح الصخرية الكبرى، ونظرا لكونه ينشأ داخل الصخور ويبقى محجوزا بين تجويفاتها فإنه يحتاج لتقنية معقدة لإستخراجه تتضمن المزاوجة بين الحفر أفقيا تحت الأرض لمسافة قد تصل إلى 3 كيلومترات من أجل الوصول الى أكبر مساحة سطحية ملامسة للصخور وتكسير تلك الصخور هيدروليكيا، بواسطة خليط سائل مكون من مزيج الماء والرمل وبعض الكيماويات، ويضخ تحت ضغط عال جدا لتحرير الغاز من خلال تحطيم الصخور الحابسة له،[2] وما أخذه يجب بعين الإعتبار في هذا الصدد أن هذه التقنية تتطلب حقن كميات هائلة من المياه المعالجة بمواد كيماوية، وبالتالي فلابد من التصرف في المياه الناتجة والتي تدفع إلى السطح، وهذا الأمر يثير القلق من إحتمال تلويث المواد الكيماوية المستخدمة في إستخراج الغاز الصخري مصادر المياه الجوفية، ما قد يشكل عائقا أمام تطوير هذه الصناعة مستقبلا.[3]

جدير بالإشارة أن مخزونات الغاز الصخري كانت معروفة منذ زمن طويل لكن تقنية إستخراجها بتكلفة منخفضة بالدرجة الكافية لم تكن متاحة، وبعد عقدين من البحوث التي بدأتها شركة Mitchell Energy&DevelopmentCorp الأمريكية في منتصف الثمانينات والتي طورت تقنيات جديدة في حقل بارنيت في شمال ولاية تكساس أسهمت في خفض تكلفة إستخراجه ومهدت

---

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق، ص 305.

[2] طارق خاطر واسمهان خاطر، الغاز الصخري في الجزائر بين المنافع والأضرار ، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد : 04 جوان 2016، ص ص 122 123

[3] دلال بحري وخميسة "عقابي الطاقة الشمسية والغاز الصخري خيارات الجزائر ما بعد النفط"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد:13 جويلية 2018، ص ص103 104,

السبيل للمباشرة في حفر آبار أخرى للغاز الصخري في ولايتي أركنساس ولويزيانا ما دشن مرحلة جديدة أضحى فيها الغاز الصخري ثروة طاقوية .[1]

حسب تقرير الوكالة الوطنية للطاقة فإن الجزائر تحتل المرتبة الثالثة عالميا من حيث إحتياط الغاز الصخري بـ: 4940 تريليون قدم مكعب منها 740 تريليون قدم مكعب قابل للإستخراج،[2] بعد كل من الصين والأرجنتين، فيما تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الرابعة، وهذا يعتبر موردا جديدا يضمن التنوع في مصادر الطاقة، وقد أشارت نتائج الدراسات التقييمية التي تم خوضها في إطار مخطط العمل (2009-2020) أن الصخور الفراسنية والسيلورية لأحواض الصحراء الجزائرية تصنف كصخور أصلية تحتوي على نسبة عالية من الفحم العضوي الكامل ،[3] والجدول الموالي يوضح مكانة الجزائر ضمن العشر دول الأوائل في إحتياطي الغاز الصخري.

الجدول رقم (03): يوضح ترتيب الدول من حيث احتياطي الغاز الصخري

المرتبة	الدولة	الاحتياطي (م)
1	الصين	31220
2	الأرجنتين	22456
3	الجزائر	19796
4	الولايات المتحدة الأمريكية	17500
5	كندا	16044
6	المكسيك	15260
7	استراليا	12236
8	جنوب افريقيا	10920

[1] سنوسي بن عبو وبن عبد الله رشيدة رشا أهمية استغلال الغاز الصخري والمراهنة عليه كمصدر طاقوي بديل"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس العدد 02 أوت 2019، ص 677.

[2] حمزة كحال الغاز الصخري الجزائري .. ملاذ مرفوض شعبيا لمواجهة انهيار النفط، 21 مارس 2020، نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3s MUkfC

[3] عبد الناصر مشري وبوفارس الشريف، إمكانية استغلال الغاز الصخري كمصدر للتنويع الطاقوي في الجزائر : بين الضرورة الاقتصادية والمتطلبات البيئية، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد: 07 ديسمبر 2017، ص ص 47-48.

9	روسيا	7980
10	البرازيل	6860
المجموع	//	204372

المصدر: معلومات إدارة الطاقة الأمريكية، نقلا عن الموقع الإلكتروني: 8https://bit.ly/3198fq

المبحث الثاني: الشراكات الدولية لتنمية الطاقات المتجددة

لا تستطيع الكثير من الدول تجسيد مشاريع الطاقة المتجددة بمفردها، وهذا يرجع إلى ضعف إمكانياتها الداخلية، سواء المالية منها أو الفنية أو التقنية، فتلجأ إلى الاستعانة بخبرات ورؤوس أموال أجنبية في إطار ما يسمى باتفاقيات الشراكة الإقليمية والتعاون الدولي أو قروض من هيئات دولية.

نتناول في هذا الفصل في ثلاث مطالب، في المطلب الأول نتطرق إلى مفهوم التعاون الدولي في مجال الطاقة المتجددة وفي المبحث الثاني سنتطرق إلى السياسات والمشاريع الدولي في مجال الطاقات المتجددة

المطلب الأول: الشراكات الدولية والتنمية الدولية في مجال الطاقة

أولا : مفهوم الشراكات و التنمية الدولية

أولا : تعريف الشراكات والتنمية الدولية

نقصد بالشركات الدولية تلك الجهود المبذولة بين الدول لتحقيق السلم والأمن الدوليين ومواجهة التحديات السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية، كما أنه تحرك جماعي للأطراف الدولية المعنية به، وفي العلاقات الإقتصادية الدولية ارتبط هذا المفهوم بمفهوم آخر يعبر عن العلاقة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وهو التعاون شمال، جنوب والذي تميز بتوزيع غير متكافئ للثروات الإقتصادية.[1] كما يعرف أيضا تحرك جماعي للأطراف الدولية المعنية به، فهذا الشعور الجماعي يفترض ضمنيا وجود استعداد و إرادة و رغبة وقدرة من الفاعلين بشكل جدي و منسجم يسهل التدخل في الحياة الاقتصادية للدول المرتبطة بهذا التعاون، ولعل هذه المبادرات المتعددة الأطراف أو الثنائية يضمن تحقيق حقوق

[1] روبيح حياة ، محاضرات في التعاون الدولي في مجال الطاقة ، مجموعة محاضرات مقدمة لطلاب سنة الأولى ماستر ؛ تخصص : تعاون دولي السداسي الثاني ،ص4

متساوية لكل الأطراف[1]

ثانيا: وسائل الشراكات و التنمية الدولية:

تمثل الشراكات الدولية (IC) وسيلة وأداة مساعدة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما يعزز هيئات التنمية الإقليمية والدولية ويتمثل هذا التعاون من العلاقات الخارجية مع الدول منظمات ومع خلال تقديم المعونات التي تصنف مكوناتها إلى ثلاثة أنواع أساسية:

أ) **مساعدات مالية:** وهي عبارة عن تمويل بإحدى الآليات التالية:

- قروض (**loans**) قد تكون قروض ميسرة أو تجارية أو مختلطة.
- منح مالية. **Financial Grants**
- تبديلدين. Debt Swap

أ) **مساعدات فنية:** وهي تتسم بأن خطة عملها تنفذ بالشراكات والتعاون ما بين الجهة الوطنية المستفيدة والجهة الخارجية المقدمة للمعونة، ويتم هذا عادةً عبر تنفيذ مجموعة نشاطات يهدف القاسم المشترك بينها جميعاً في النهاية إلى تدفق خبرات محددة مطلوبة من أجل تطوير وتوطين الخبرات الوطنية وتوليد المعرفة، كما يمكن أن تشتمل على توريد معدات وتجهيزات ويتم ذلك بشكل أساسي عبر الآليات التالية:

- خدمات استشارية.
- إجراء البحوث.
- تعزيز البنية التحتية (عتاد وتجهيزات) لدى الجهة الوطنية المستفيدة بحسب ما يتطلبه المشروع.
- تدريب العاملين.

وفي بعض الأحيان يشتمل مشروع الشراكات والتعاون الفني على تقديم الدعم المباشر وتولي مهام التشغيل والاستثمار، وهذا مرتبط بمدى ضرورتها من أجل تحقيق غايات المشروع. مساعدات طارئة: ويقصد بها المعونات الإغاثية والغذائية المباشرة التي تلجأ الدول إليها في حالات خاصة.

[1] التعاون الدولي وهيئاته ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية ، موقع إكتروني : التعاون الدولي وهيئاته (politics-dz.com) (Giz-jaica-usaid)

ثالثا: دوافع الشراكات الدولية (الشركات):[1]

1/ **تقليل المخاطر:** إن عدم توفر معلومات كافية لدى الشركات الأجنبية عن السوق الأجنبي المراد الاستثمار فيه يخلق نوعا من المخاطر تهدد استثماراتها، فتلجأ للشراكة مع شركات الدول المضيفة بحكم دراية هذه الأخيرة بكيفية العمل في أسواقها وبالتالي تتمكن الشركات الأجنبية من تقليل المخاطر التي قد تنشأ في الأسواق الأجنبية.

2 تخفيض التكاليف: إن رغبة الشركات الأجنبية بالاستثمار في سوق أجنبي ما وفي مجال معين يتطلب أموالا ضخمة تفوق قدراتها، تدفعها إلى اللجوء للشراكة مع الشركات العاملة في ذلك السوق الأجنبي وفي نفس المجال قصد تخفيض تكاليف الاستثمار هذا من جهة، ومن جهة أخرى عند قيام الشركات الأجنبية بالسيطرة على التكاليف من خلال الشراكة مع شركات أخرى يمكنها من رفع قدراتها على المنافسة.

3 تنشيط الاستثمار: إن توثيق العلاقات والروابط بين الدول المضيفة والدول الأجنبية من خلال عقود الشراكة سيؤدي لا محالة إلى تدفق كبير لفوائض رأس المال، وهو ما يسمح بمضاعفة حجم الاستثمار في الدول المضيفة وتسهيل عملية انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبالتالي التمكن من دخولها في نظم المعلومات الاقتصادية العالمية 4 التطور التكنولوجي: يعتبر التطور التكنولوجي عاملا أساسيا في تبلور فكرة الشراكة الأجنبية نظرا لذلك لكون أن التكنولوجيا في تغير مستمر يوما بعد يوم، الصعب على الدول أن تواكبه دوما نظرا من لتكاليفه الباهظة، هذا ما يستدعي اللجوء إلى إستراتيجية الشراكة الأجنبية لتقليص تكاليف الأبحاث التكنولوجية.

المطلب الثاني: أهمية الشراكات الأجنبية في مشاريع الطاقات المتجددة

تشكل الطاقة أهم مواضيع ومجالات التعاون الدولي، فليس من الصدفة أن ظهر مفهوم الطاقة بالتوازي مع الثورة الصناعية خلال القرن 19 ،فقد أعطى "جامس واط" مخترع الآلة البخارية اسمه لوحدة قياس تدفق الطاقة .[2]

تعتبر الشراكات الدولي في مجال الطاقات المتجددة حديث نسبيا، وذلك راجع لحداثة

---

[1] هاجر بريطل دور الشراكة الجزائرية الأجنبية في تمويل وتطوير الطاقات المتجددة في الجزائر - دراسة حالة الشراكة الجزائرية الاسبانية رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة الطور الثالث (ل م د) في العلوم الإقتصادية } تخصص : إقتصاديات النقود والبنوك، والاسواق الملية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015/2016 ، ص46-47.

[2] روبيح حياة، نفس المرجع، ص 112.

الإستخدام الواسع لهذه الطاقات من جهة وعدم انتشارها الجغرافي من جهة ثانية وحسب إحصائيات الوكالة الدولية للطاقة، فإن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة يمكن تقليصها إلى النصف إلى غاية 2050 ، وذلك باستخدام تكنولوجيات موجودة وحديثة مما يتطلب استثمارات إضافية تقدر ب 21000 مليار دولار[1]. إن أهداف التنمية المستدامة با من المتحدة بضمان حصول الجميع على الخدمات الطاقات الحديثة بتكلفة ميسورة ، ويتم تحقيق هذا الهدف بالتوسع في إستخدام الطاقات المتجددة و توفير الطاقة بحلول 2030[2] للشراكة الأجنبية عدة مميزات في مجال الطاقات المتجددة وهي كالتالي: سرعة انتقال المعرفة والتكنولوجيا الحديثة بين مختلف الدول: حيث تعتبر الشراكة الأجنبية أهم قناة لتبادل الخبرات والتكنولوجيا بين تلك الموجودة في دول المركز (الشركات لأم) وتلك الناشئة في مختلف الفروع في الدول المضيفة

- تعمل الشراكة الأجنبية على اكتساب المزيد من الخبرة بظروف الأسواق الأجنبية، والإنتاج بتكاليف منخفضة
- تؤثر الشراكة الأجنبية على مستوى تدريب العمال وتأهيل محطات الطاقة، كما أنها ذات صلة وثيقة بجوانب نقل التكنولوجيا، خاصة فيما يتعلق برفع مستوى مهارات العمال .
- يعمل المشروع المشترك على تحقيق أهداف الاقتصاد المضيف له على عكس الاستثمار الأجنبي المملوك بصفة كاملة للطرف الأجنبي الذي يخدم مصالح دول الأم أساسا تمكن الشراكة الأجنبية من زيادة فرص التوظيف الاستثماري للمدخرات ورؤوس الأموال في الدولة المضيفة، وتشجيع الأفراد والمستثمرين فيها على عدم تهريب أموالهم للخارج.

المطلب الثالث: المبادرات للشراكة الإقليمية والدولية للشراكات في الطاقات المتجددة

برزت على الساحة الإقليمية خلال الأعوام الأخيرة عدة مبادرات بشأن نشر استخدام الطاقة المتجددة على نطاق واسع وهي تعتمد على ثلاث دراسات حول مصادر الطاقة المتجددة في المنطقة العربية أعدها ونشرها المركز الألماني لبحوث الطيران والفضاء، بعنوان "محطات الكهرباء من الطاقة

[1] نفس المرجع، ص 248.

[2] يوهانس أوربلينن، التعاون الدولي حول الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة بشأن الطاقة النظيفة وميسورة التكلفة للجميع، أكاديمية إمارات الدبلوماسية، سلسلة العلاقات لخارجية للتحول في مجال الطاقة، ديسمبر 2018، ص2

الشمسية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ، وأيضا ربط دول حوض البحر الأبيض المتوسط لنقل الطاقة. من محطات الكهرباء الشمسية، وكذلك تحلية مياه البحر باستخدام مركزات الطاقة الشمسية" وتدخل بعض المبادرات في نطاق التعاون الحكومي بين البلدان المتقدمة والنامية، وبرامج الدعم المالي والفني التي تتيحها بعض الدول مثل اسبانيا وألمانيا وإيطاليا وفرنسا والدانمرك واليابان لتنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة في البلدان النامية. كما أنشئت مراكز إقليمية مثل المركز الإقليمي للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة في القاهرة، والمركز المتوسطي للطاقات المتجددة (MEDREC)في تونس، ونظمت برامج للتعاون لأقاليمي مثل المرصد المتوسطي للطاقة (OME) وبرامج متوسطية لتكامل أسواق الطاقة وكفاءة الطاقة في قطاع البناء، واتخذت تدابير لتنفيذ الخطة الشمسية المتوسطية (PlamSolarMediterranean _MSP) برعاية الإتحاد الأوروبي وفي إطار أنشطة الاتحاد من أجل المتوسط. ونُفّذت مبادرة(DESERTEC Industrial Initiative DII) برعاية مؤسسة تقنية الصحراء، وهي تهدف إلى إنتاج الكهرباء عن طريق استخدام المركزات الشمسية، ونقل جزء منها إلى أوروبا بدعم من استثمارات القطاع الخاص. وجرى تعزيز التعاون بين البلدان العربية عبر المجلس الوزاري العربي للكهرباء، التابع لجامعة الدول العربية، ونُفذت أنشطة عدة، أهمها:

أ- إعداد الإستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010-2030)

ب-إعداد دليل إمكانات الدول العربية في مجالات الطاقة المتجددة ورفع كفاءة إنتاج واستهلاك الطاقة

ت-إعداد ورقة عمل لصياغة رؤية عربية تجاه الخطط والمبادرات الشمسية.[1]

أولا: الخطة الشمسية المتوسطية :

أطلق المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (CREEE) ومنظمة حلول الطاقة المتجدة من أجل المتوسط (RESMED) تحالف إستراتيجي جديد يهدف إلى تسريع نشر الطاقة

[1] اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا) ، دور الطاقة المتجددة في الحد من تغير المناخ في منطقة الإسكوا؛ الأمم المتحدة؛ نيويورك، 2010، ص 58.

المتجددة وكفاءة الطاقة وأنظمة التوليد الموزع في منطقة البحر الأبيض المتوسط.[1]

وقد تم الإعلان عن الخطة الشمسية المتوسطية في إطار أنشطة التعاون التنموية المقرر تنفيذها عبر الإتحاد من أجل المتوسط (الذي تم إنشاؤه في تموز / يوليو 2008) كاستجابة إقليمية للتحديات التي تواجه منطقة حوض المتوسط والإتحاد الأوروبي لتحقيق استدامة الطاقة والحد من ظاهرة تغير المناخ، وذلك في ظل تنامي الطلب على الطاقة من دول جنوب المتوسط وزيادة الإهتمام بتأمين إمدادات الطاقة من دول شمال المتوسط . كل ذلك مع مراعاة تأثير التغيرات السريعة في أسعار الوقود على استقرار السوق العالمي للطاقة وعلى اقتصادات البلدان النامية المستوردة لها، والاهتمام العالمي بالحد من آثار تغير المناخ .

وتتضمن الخطة الشمسية المتوسطية تنفيذ مشاريع تتصل بالطاقة المتجددة وتعتمد على الطاقة الشمسية إلى جانب طاقة الرياح إنتاج الكهرباء بقدرات مركبة تصل قيمتها الإجمالية إلى 21 جيغاواط بحلول عام 2121 ومن المقرر تنفيذ هذه المشاريع في منطقة جنوب المتوسط، لتلبية الإحتياجات المحلية وتصدير جزء من الطاقة المنتجة إلى أوروبا عبر خطوط الربط المتوسطي. ولا تقتصر هذه المشاريع على التعاون مع الحكومات، بل إنها مفتوحة أمام القطاع الخاص أيضاً. ويتولى حالياً أحد المكاتب الإستشارية إعداد دراسة لتمهيد الطريق.[2]

ثانيا: مبادرة مؤسسة تقنية الصحراء:

في جانفي 2009 تم الإعلان عن مؤسسة تقنية الصحراء، كمؤسسة للمجتمع منطقة المدني العالمي غير هادفة للربح وهي تضم مجموعة من العلماء والسياسيين والاقتصاديين من المتوسط، وتحضّر لمستقبل مستدام من خلال تعزيز تجارة الكهرباء في أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عبر تنفيذ عشرين خط كهرباء ينقل كل منها 5 جيغا واط (طبقاً لدراسة المركز الألماني لشؤون الطيران والفضاء) ويُتوقع تحقيق ذلك باستثمارات خاصة من أجل: تلبية الإحتياجات المحلية؛ والتصدير إلى أوروبا . عبر شبكات الربط لنقل الكهرباء بالتيار المستمر الفائق الجهد التوتر.

- استخدام نظام شراء الطاقة المنتجة بتعرفة مميزة

[1] العيد قريشي خطة الطاقة الشمسية في منطقة البحر المتوسط (MSP) كحافز لتجسيد التنمية المستدامة في الجزئر، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية؛ المجلد السادس، العدد الثاني، ديسمبر 2019 ،ص285

[2] اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا)، نفس المرجع، ص59.

- دعم القدرات الصناعية للدول التي ستقوم بتنفيذ المشاريع
- المساهمة في إيجاد فرص العمل
- الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ومن الإجراءات المقرّرة لتحقيق ذلك التعاون مع الإتحاد من أجل المتوسط في تنفيذ الخطة الشمسية المتوسطية
- تنظيم حملات إعالمية
- إعداد أطلس شمسي للمناطق الصحراوية ذات الصلة يكون متاحاً للجميع

وفي ميونخ في 30 تشرين الاول / أكتوبر 2009 تم الإعلان عن إنطلاق المبادرة الصناعية التي تشارك فيها 12 شركة كبرى في مجال الطاقة ومؤسسة DESERTEC ،بهدف تنفيذ مشاريع لإنتاج الطاقة الكهربائية اعتماداً على الطاقة الشمسية، بكلفة تقديرية قدرها حوالى 411 مليار يورو.

ومن المتوقع بدء الإنتاج خلال عشر سنوات والمساهمة في توفير 15 في المائة من الإحتياجات الأوروبية للكهرباء بحلول عام 2050 ويتجه المؤسسون إلى ضم عدد آخر من الشركات من دول شمال وجنوب المتوسط

المبحث الثالث: واقع الطاقات المتجددة في الجزائر ودور الشراكة الأجنبية في تحقيق التعاون والتنمية

المطلب الأول: واقع الطاقات المتجددة في الجزائر ودورها في التنمية

تسعى الجزائر لتطوير طاقاتها المتجددة وذلك بالتخطيط للوصول إلى ما يقارب حوالي 40 % من الإنتاج الوطني للكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام من 2030 وهذا بما توفره من إمكانات ضخمة من مصادر الطاقات وفي هذا مبحث سنتطرق إلى مصادر الطاقات المتجددة في الجزائر .

أولا: مصادر الطاقات المتجددة في الجزائر وأهميتها

- **أولا: إمكانيات الجزائر من الطاقات المتجددة**

تحوز الجزائر على ثروة هامة من الموارد الطاقات المتجددة أهما:

أ- **الطاقة الشمسية:** تقدر مساحة الجزائر بأكثر من 32 مليون كيلومتر مربع، و تمثل الصحراء بذلك تشكل ميزة هامة للبلاد جعلتها أحد أكبر حقول الطاقة الشمسية، فهيمنها نسبة 80%، وهي: تتوفر على مخزون هائل من هذه الطاقة، وهذا ما أعلنت عنه محافظة الطاقات المتجددة والفعالية

الطاقوية شهر ديسمبر 2020، حيث أوضحت أن الجزائر تملك أحد أكبر حقول الطاقة الشمسية في العالم، مع فترة تشميس بأكثر من 2000 ساعة سنويا على كامل التراب الوطني تقريبا، حيث يمكن أن يصل إنتاج الإشعاع الشمسي إلى 5,5 كيلوواط / ساعة (حوالي 1860 كيلوواط/ساعة لكل متر مربع في الشمال) و6,6 كيلواط/الساعة (حوالي 2410 كيلوواط/ساعة في السنة لكل متر مربع في الجنوب الكبير)، لذلك تحتل الطاقة الشمسية حيزا هاما في البرنامج الطاقوي الجديد الذي يهدف إلى توفير 22000 ميغوات من قدرة توليد الكهرباء من خلال استخدام الطاقة الشمسية خلال الفترة2011-2030.

خلال الفترة ما بين حيث وكما أشرنا يبلغ متوسط إشراقة الشمس في الأراضي الجزائرية 200 ساعة سنويا و مجموع تلقي الطاقة الشمسية في الجزائر 169400 تيراواط / سنويا أي ما يعادل استهلاك 3700مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي وهو رقم يمثل ما يعادل ثمانية أضعاف احتياطات الغاز الطبيعي في البلاد

ب- طاقة الرياح: يتغير المردود الرياحي في الجزائر من مكان إلى آخر، وهذا ناتج أساسا عن الطوبوغرافيا وعن مناخ جد متنوع؛ فالجزائر تنقسم إلى منطقتين جغرافيتين كبيرتين متميزتين، الشمال الذي يحده البحر الأبيض المتوسط ويمتد على 1200 كلم، وبتضاريس جبلية تمثلها سلسلتي الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، وبين هاتين السلسلتين توجد السهول والهضاب العليا ذات المناخ القاري.
وتمتلك الجزائر مناطق غنية بسرعة الرياح يبلغ متوسطها /5م / ثانية في منطقة تيندوف تيارت ووهران، وفي أقصاها إلى أكثر من 6م ثانية في منطقة أدرار، تيميمون وعين صالح وهي حقول مناسبة لإنشاء مزارع رياح لإنتاج الطاقة الكهربائية، و يمكن القول أن سرعة الرياح في الجزائر معتدلة و تتراوح 2 إلى 6 م / ثانية و هي طاقة ملائمة لضخ المياه خصوصا في السهول المرتفعة، غير أن التكلفة الباهظة لإنجاز منصات طاقة الرياح يعد أحد الأسباب الرئيسية في عرقلة تجسيدها على أرض الواقع.

ت- الطاقة المائية : يرتبط إنتاج الطاقة الكهرومائية مباشرة بسقوط الأمطار، وتعكس أثار الجفاف الذي ميز الجزائر في السنوات الأخيرة انخفاض حصة الطاقة الكهرومائية من إجمال الاستهلاك المحلي للطاقة، لتصل إلى غاية 0.12% سنة 2013 لتتضاءل هذه النسبة سنة 2014 بعدما كانت

تبلغ حصتها 6 % سنة 1985.[1]

ث- طاقة الحرارة الجوفية لدى الجزائر أكثر من 200 ينبوعا ساخنا، والأكثر شهرة منها توجد فيكل من؛ ولاية قالمة، ولاية خنشلة ولاية بسكرة وولاية سطيف، حتى الآن لازالت تستخدم الينابيع الساخنة لأغراض علاجية وترفيهية فقط، ذلك يمكن الاستفادة مع هذه من الينابيع الساخنة لتوفير الطاقة. فبالنسبة للمناطق التي لديها ارتفاع درجة حرارة المياه يمكن استخدام بخار تلك المياه الساخنة لإنتاج الكهرباء أو استخدامه في بعض الصناعات تحت ضغوط معينة على سبيل المثال استخدام البخار للتجفيف الصناعي مثلما يحدث في مصانع الورق أو غيرها، كما يمكن استغلال درجة حرارة الأرض لتوفير التدفئة أو التبريد من خلال استخدام أجهزة متطورة يمكنها توفير التدفئة خلال فصل الشتاء والتبريد خلال فصل الصيف عن طريق حفر شبكة من الأنابيب إلى أعماق 10-15 متر ودفن النظام الرئيسي تحت الأرض. يعتبر هذا النظام الجديد الأحدث لإنتاج الطاقة الحرارية الجوفية. أكدت العديد من الدراسات الجيولوجية، الجيوكيميائية والجيوفيزيائية على وجود أماكن مهمة للطاقة الجوفية الحرارية في الجزائر، أين تمكنت تلك الدراسات من تحديد ثلاث أماكن يفوق فيها التدرج الحراري 5 درجات مئوية على بعد متر وهي: : منطقة غليزان ومعسكر، منطقة عين بوسيف (بالمدية)، ومنطقة سيدي عيسى (بالمسيلة)، منطقة قالمة وتبسة.[2]

ثانيا: أهمية تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر

لإستراتيجية تطوير الطاقات المتجددة أهمية على قطاع الطاقة وعلى الجزائر ككل؛ فيما يلي إشارة إلى ذلك[3].

أ) عند استغلال الجزائر لمصادر الطاقات المتجددة ستتمكن من تقليص تبعيتها الاقتصادية للمحروقات ودعمها بمورد طاقوي دائم وضروري لاستمرار عملية التنمية في الجزائر

ب) إن الانهيار الكبير في السعر الذي عرفه السوق الدولي للنفط خلال سنتي (1986-1998)، كان له تأثير كبير على الاقتصاد الجزائري، ذلك ستتمكن الجزائر من التخلص من التبعية المطلقة للنفط وأسعاره عند إنتاجها للطاقات المتجددة، كما يجنبها الوقوع في الأزمات مجددا.

---

[1] هاجر بريطل، المرجع السابق، ص 133- ص 134.

[2] نفس المرجع ، ص 134

[3] نفس المرجع ،ص130

ت) إن إنتاج الطاقات المتجددة لإنتاج الكهرباء وفقا للبرنامج الوطني، سيساهم في توفير حوالي 600 ألف مليون متر مكعب من الغاز على عدى 25 سنة كما سيخزن نصف الغاز الموفر فيحسين سيصدر الباقي مما سيكسب عوائد مالية إضافية خلال نفس الفترة خلال توجه الجزائر نحو الطاقات المتجددة ستتفادى الاستغلال المفرط للنفط والغاز.

ث) من عليه للأجيال القادمة

ج)إن استغلال مصادر الطاقات المتجددة من شأنه أن يساهم في تطوير صناعة المقاولات الفرعية المحلية وتوفير مناصب شغل

ح)إن التطور التكنولوجي المعتمد في إنتاج الطاقات المتجددة سيسمح بنقل الكهرباء إلى كل المناطق التي لم يكن بالإمكان مدها بالكهرباء بالوسائل التقليدية من قبل. كون إمداد الكهرباء بهذه الطرق التقليدية لأهالي المناطق المعزولة كان سيحدث مشاكل حقيقية كالإفراط في الهندسة وتكاليف نقل الوقود

خ)إسهام الطاقات المتجددة في توفير الطاقة لمختلف القطاعات والمساعدة في دفع الجزائر نحو استدامة التنمية.

المطلب الثاني: مشاريع تطوير الطاقات المتجددة والإجراءات التحفيزية

أولا: مراحل إنجاز مشاريع الطاقات المتجددة ما بين2015-2030

تسعى الجزائر من خلال النموذج الطاقوي الذي يركز على الإمداد الطاقوي المستدام إلى تطوير إمكانيات إستخدام الطاقة المتجددة كأحد الرهانات للألفية القادمة، وفي هذا السياق ستتم مشاريع الطاقة المتجددة للإنتاج الكهربائي الموجهة للسوق على مرحلتين.[1]

1) **المرحلة الأولى فترة مابين 2015-2020:** ويرتقب خلالها تركيب قدرة بحوالي 4525 ميغاواط مكونة من مزيج من الطاقة الشمسية الضوئية وطاقة الرياح والتوليد المشترك، وطاقة الكتلة الحيوية والطاقة الحرارية الجوفية

2) **المرحلة الثانية فترة مابين 2021-2030:** ويرتقب تأسيس قدرات بحوالي 17475 ميغاواط من مزيج من الطاقة الشمسية الضوئية والحرارية وطاقة الرياح... إلخ. ، بحيث تتم تنمية

[1] بوزرورة ليندة قطاف سهيلة برنامج تطوير الطاقات المتجددة والفاعلية الطاقوية في الجزائر في الفترة بين: 2015-2030، مجلة دفاتر إقتصادية، تايخ النشر : 23/12/2019، ص 152

الربط الكهربائي بين الشمال والصحراء ويكون ذلك بتركيب محطات كبرى للطاقات المتجددة في مناطق متعددة :عين صالح؛ أدرار؛ تيميمون؛ بشار.

هذه المراحل تجسد إستراتيجية الجزائر التي تهدف إلى تطوير جدي لصناعة حقيقية للطاقة الشمسية مرفقة ببرنامج تكويني وتجميع المعارف التي تسمح بإستغلال المهارات المحلية الجزائرية، كما يسمح بسد إحتياجات الطاقة الكهربائية بالسوق الوطني.

ثانيا: الإجراءات التحفيزية لتطوير الطاقات المتجددة

إن تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر مؤطر بالنصوص القانونية التي من شأنها ضبط وتنظيم الاستثمار في هذا المجال، وهي كالأتي:

- القانون رقم 09-99 المؤرخ في 28 جويلية 1999: يتعلق بالتحكم بالطاقة ويهدف إلى تحديد شروط السياسة الوطنية للتحكم في الطاقة ووسائل تطويرها
- القانون رقم 01-02 المؤرخ في 05 فيفري 2002 يتعلق بالكهرباء والتوزيع العمومي للغاز القانون 09-04 المؤرخ في 04 أوت 2004: يتعلق بكيفية ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة
- القانون المالية التكميلي لسنة 2009: المتضمن إنشاء صندوق للطاقات المتجددة مرسوم تنفيذي رقم 11-252 المؤرخ في 14/07/2011: يهدف إلى دعم الإستثمار في الكهرباء والتوزيع العمومي للغاز
- مرسوم تنفيذي رقم 160-121 المؤرخ في 06/04/2016: يهدف إلى الطاقة والطاقة المتجددة

ثالثا: الإجراءات التمويلية لتطوير الطاقات المتجددة :

وضعت الجزائر عدة إجراءات تمويلية تهدف إلى تمويل إنتاج الطاقات المتجددة من خلال توفير الظروف الملائمة للإستثمار في مجال الطاقات المتجددة وهذا من خلال:[1]

- إنشاء الصندوق الوطني للطاقات المتجددة طبقا لما نص عليه مشروع قانون المالية 2010 لتمويل الطاقات المتجددة كما تضمن قانون المالية الصادر في جويلية 2011 تخصيص 1 من عوائد المحروقات لدعمه

[1] عمامرة ياسمينة، ممو سعيدة إستراتيجية تطوير إستثمارات الطاقة المتجددة في الجزار في ظل التوجه نحو الإستدامة: قراءة في الواقع واستشراف للمستقبل، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد -10- العدد 02 ، 2018، ص 400

- يمكن لحاملي المشاريع في مجال الطاقة المتجددة الاستفادة من المزايا الممنوحة بموجب الأمر 03-01 المؤرخ في أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار والمتمثلة في حوافز ومنافع جبائية وجمركية ومالية كافية، وأمن قانوني وحرية الاستثمار وانتقال الأموال وعدم التأميم وإقرار التحكم الدولي
- إدخال حوافز لإنتاج الكهرباء من محطات الطاقة المتجددة بما فيها تعريفة التغذية؛
- منح امتيازات مالية وجمركية لتفعيل المشاريع المتنافسة لتحسين الفعالية الطاقوية وترقية الطاقات المتجددة
- تقديم إعانات لتغطية التكاليف الزائدة الناجمة عن نظام التسعيرة المطبق على الكهرباء؛
- إنشاء صندوق وطني للتحكم في الطاقة من أجل التمويل ومنح قروض دون فوائد وضمانات
- تخفيض الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة عند إستيراد المواد الأولية المستعملة لصناعة الاجهزة المستخدمة في الطاقة المتجددة داخل الجزائر
- وقد أدخل قانون المالية لسنة 2017 ضريبة جديدة بعنوان ضريبة الفاعلية الطاقوية والتي تساهم في تحسين الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقات المتجددة والتوليد المشترك للطاقة، والتحول الطاقوي يجب أن يبدأ أولا على مستوى الجماعات المحلية

رابعا: الإجراءات التنظيمية

تم تعزيز سياسة تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر بمجموعة من المراكز لتطوير الصناعة الوطنية **مثل:**[1]

- مركز البحث وتطوير الطاقات الكهربائية والغازية CREDEG
- الوكالة الوطنية لترقية استعمال الطاقة وترشيدها UPRUE
- المحافظة السامية لتنمية السهوب HCDS
- مركز تطوير الطاقات المتجددة CDER
- وحدة تطوير معدات الطاقة الشمسية UDES
- وحدة الأبحاث التطبيقية في مجال الطاقة المتجددة URAER
- وحدة الابحاث في مجال الطاقة المتجددة في المناطق الصحراوية URERMS
- وحدة بحوث المعدات والطاقات التجددة URMER

[1] نفس المرجع ، ص401.

- وحدة تطوير تكنولوجيا السيليسيوم USTD
- المعهد الجزائري للطاقة المتجددة IARE

بغرض وضع إطار تثمن فيه كل جهود البحث ومن أجل إعداد أداة فعالة تسمح بوضع سياسة وطنية حول الطاقة المتجددة قامت وزارة الطاقة والمناجم بإنشاء شركة مشتركة بين سونطراك وسونلغاز ومجموعة سيم ويتعلق الأمر بمشروع NEAL المؤسسة في 2002 لتطوير الطاقة المتجددة على المستوى الصناعي.

خلاصة الفصل:

تعد الطاقة ركيزة أساسية من ركائز التنمية واقتصاديات الطاقة التي تهتم بها كل الدول وخاصة الجزائر لأنه يعتمد في تحقيقها على توفر الخدمات الطاقة بالقدر الكافي وفي جميع مجالات التنمية (الإقتصادية أو الإجتماعية) لذا زاد الطلب عليها مما ادرى إلى إستنزاف مصادر الطاقة التقليدية بسبب الإعتماد الكبير عليها، والتي أصبحت مهددة بالنفاذ، وهو الأمر الذي قد ضع العالم في أزمة طاقة وتزعزع الاقتصاديات العالمية للدول للبحث عن البدائل، وقد جاء الإهتمام العالمي بالإنتقال الطاقوي نحو الطاقات المتجددة جعلها تحتل مكانة هامة في الأجندة الطاقوية للدول.

وبخصوص الجزائر فإنها تتمتع بقدرات هائلة من الطاقة الشمسية بسبب إتساع مساحتها وتموقعها ضمن الحزام الشمسي، مما جعلها من بين أهم الدول التي يعول عليها في إنتاج الطاقة الشمسية والتي يمكن من خلالها تلبية الإحتياجات والمتطلبات الضرورية المحلية بالإضافة إلى إمكانية إستغلالها وتصديرها إلى الخارج.

وتستند رؤية الجزائر على إستراتيجية تتمحور حول تثمين الطاقات المتجددة لاسيما الطاقة الشمسية حيث تهدف من خلال برنامجها للطاقات المتجددة تأسيس قدرة ذات أصول متجددة تقدر بحوالي 22000 ميغاوات أفاق 2030.

وقد تنوعت وتعددت مشاريع الجزائر لتصدير الطاقة الشمسية عبر القارات خاصة من شمال إفريقيا نحو أوروبا، وهذا من خلال شراكة متعددة مع دول أجنبية من بينها (شراكة الجزائرية–الإسبانية) والشراكة (الجزائرية – اليابانية)،والشراكة (الجزائرية – الألمانية) وهذا من أجل تمكين الجزائر من إكتساب التكنولوجيا والتقنية المتطورة لنظم الطاقة الشمسية عن طريق البحث والتطوير المشترك بين الجزائر والدول الأجنبية هذا ما سنتطرق الية في الفصل الثالث وابراز أهمية ودور الشراكات الأجنبية في الطاقات المتجددة وكذا النموذج الخاص بشركة سوناطراك عبر مختلف نشاطاتها وتنوعها.

الفصل الثالث:

واقع الشراكات الأجنبية وانعكاساتها على الاقتصاد الطاقوي في شركة سوناطراك

الفترة (2019-2024)

تمهيد الفصل

تعتبر سوناطراك من أقدم المؤسسات الجزائرية التي تبنت إستراتيجية الشراكة فهي تعتبر شريكا قديما لبعض الشركات الأجنبية، إلا أنه وبعد صدور القوانين المشجعة للاستثمار طورت سوناطراك علاقاتها التعاقدية مع الشركات الأجنبية الرائدة مما يكسبها عاملا قويا لتقوية إنتاجها وزيادة صادراتها.

بحيث تمتلك الجزائر ثروة محروقاتية هائلة، إلا أنه تعذر عليها إستغلال هذه الثروة على أحسن وجه وصعب عليها الإستفادة منها، وهذا ما حتم عليها اللجوء والاستعانة بخيار الشراكة الأجنبية، بحيث يتطلب الإستثمار في الحقول البترولية الهائلة التي تحتويها أراضينا الإعتماد على موارد مالية وتكنولوجيا متقدمة وتجنيد استثمارات معتبرة وضخمة والتي ستوفرها الشركات الأجنبية.

وتبقى الشراكة إستراتيجية وخطة تعتمد عليها الجزائر وإنتهاجا من طرف المؤسسات الوطنية التي أثبتت نجاعتها من خلال الشركة الوطنية سوناطراك في قطاع المحروقات.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى خيار الشراكة لدى مؤسسة سوناطراك، وهذا بتقديم عموميات حول سوناطراك، ثم الشراكة لدى المؤسسة، وفي الأخير سنوضح مدى مساهمة الشراكة في دعم سوناطراك والافاق المستقبلية للشركة عبر مؤشرات جد قيمة .

المبحث الأول: عرض وتقديم شركة سوناطراك

تعتبر شركة سوناطراك من أهم المؤسسات الاقتصادية في الجزائر لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى عرض وتقديم شركة

المطلب الأول: تعريف شركة سوناطراك، نشأتها وأهدافها

حيث سنتطرق في هذا المطلب إلى التعرف على الشركة من خلالها تعريفها والتعرف على مراحل نشأتها بالإضافة إلى أهدافها وهي كالآتي:

أولا: تعريف شركة سوناطراك

هي شركة حكومية جزائرية أنشئت لتقل وتسويق المحروقات، وتحولت لاحقا إلى مجموعة بترولية وغازية ضخمة توفر الجزء الأهم من عائدات البلاد من العملة الصعبة، وتصنف ضمن كبار مؤسسات المقاولات على الصعيد الإفريقي. ثانيا: نشأة وتطور شركة سوناطراك

1- ظروف النشأة:

تأسست الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات (سوناطراك) نهاية عام 1963 تجسيدا لرغبة السلطات الجزائرية في السيطرة على الثروة البترولية للبلد المستقل حديثا آنذاك (كيوليو/ تموز 1962)، وهدفت السلطات من إنشائها لتوجيه الثروة البترولية لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وجعلها رافعة لتأميم القطاع النفطي الخاضع حينها لفرنسا القوة الاستعمارية السابقة.

2 مسار التوسع:

في مسعى لإثبات وجودها، قامت في عام 1964 بمشروع أنبوبها النفطي الأول بمسافة 800 كيلومتر، وربط بين منطقتي آرزو (غرب) و هاود الحمرا"، وفي نفس الفترة، أطلقت الجزائر أول مشاريعها في مجال استكشاف واستغلال الغاز الطبيعي، فتأسست الشركة الجزائرية للميثان السائل بطاقة إنتاجية أولية بلغت نحو ملياري متر مكعب في السنة، وفي عام 1965 توصلت الجزائر وفرنسا إلى اتفاق حول ملف المحروقات تضمن إقامة تعاونية صناعية بين شركة تمثل الطرف الفرنسي والحكومية، الجزائرية، مما أتاح للدولة الجزائرية توسيع أنشطتها الإنتاجية ومنحها قدرا أكبر من المشاركة في تسيير قطاع المحروقات وفي ضوء هذا الاتفاق، أطلقت سوناطراك أول مشاريعها الاستكشافية بعد أن كان دورها في السابق محصورا في النقل والتسويق، وبناء على هذا التوسيع تمت مضاعفة رأس مالها عشر مرات ليبلغ 400 مليون دينار جزائري.

3- دخول الأوبك:

مع بداية عام 1969، كانت الجزائر قد حققت إنجازات كبيرة في مجال استكشاف المحروقات وعثرت على مخزونات كبيرة من الغاز، خاصة إثر اكتشاف حقل غاسي العادم إلى الجنوب الشرقي من حاسي مسعود في 1968 ، وفي نفس الفترة حصلت سوناطراك على رخصة نقل الغاز المنتج في حاسي أرمل إلى سكيكدة عبر خط من الأنابيب تعود ملكيته أصلا لفرنسا، وتوج هذا المسار التصاعدي في الإنتاج والتسيير بدخول الجزائر منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) عام 1969، وتماشيا مع الوضع الجديد بوصف الجزائر أصبحت بلدا مصدرا للنفط، قامت سوناطراك بإطلاق أولى عمليات الاستكشاف بوسائلها الذاتية، وجرت هذه العمليات في حقل "البورما".

4- تأميم المحروقات:

تعززت مكانة سوناطراك في النسيج الاقتصادي الوطني بتأميم الحكومة الجزائرية لقطاع النفط في فبراير/ شباط 1971، فمع التأميم وجدت نفسها أمام تحدي توسيع أنشطتها بسرعة لتشمل كافة المؤسسات النفطية على التراب الجزائري الشاسع، وتجاوبا مع الحركية التي أوجدها قرارا التأميم، اقتنت أول مركب لتسييل "الميثان"، وشرعت في تشغيل مركب الغاز المسال في سكيكدة ومصفاة النفط بآرزو ، وبحلول 1975 كانت قد طورت أنشطتها لتشمل جزءا هاما من المشتقات البتروكيميائية، وهكذا أقامت وحدتين لتحويل المواد البلاستيكية في سطيف (شمال شرق) وشلف، ومع توسع أنشطة الشركة وتنوعها ، بات حتميا وضع مخطط توجيهي لرسم معالم المستقبل، فأطلق مخطط تقييم قطاع المحروقات عام 1977، ووضع في صدارة أهدافه رفع معدلات الإنتاج من البترول والغاز مع منح أهمية إضافية للمشتقات البتروكيميائية.

ثالثا: أهداف شركة سوناطراك

لسوناطراك مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، من أهمها:

1- الإبقاء على نمو سوناطراك وتعزيز قيادتها في الجزائر وإفريقيا، ومكانتها بين قادة الصناعة والتجارة العالميتين في مجال المحروقات السائلة والغازية.

2-التكفل كشركة وطنية ناجحة ومتطورة لبلد نفطي وغازي في تحسين تقييم الموارد الوطنية للمحروقات، وخلق الثروات لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

3-الاستمرار في جعل أنشطة المنبع **(AMONT)** أساس تقدم سوناطراك، ومحور أساسي لتوسيع

احتياطات الجزائر وتدعيم نشاطها في الخارج.

4-تنويع أنشطة المصب (AVAL) ورفع مساهمتها في أرباح الشركة بالجزائر وخارجها.

5-الاستمرار في التحكم وتخفيض التكاليف لضمان البقاء الأولى في الجزائر، الأولى في إفريقيا، وقائدة الصناعة الغازية في المنطقة الأورومتوسطية، وفي الصدارة العالمية.

6-الاستمرار في التحكم وتخفيض التكاليف لضمان بقائها الأولى في الجزائر، الأولى في افريقيا وقائدة الصناعة الغازية في المنطقة الأور ومتوسطية وفي الصدراة العالمية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة سوناطراك

وينقسم هذا المطلب إلى قسمين:

أولا: عرض الهيكل التنظيمي لشركة سوناطراك

الشكل رقم (07) – الهيكل التنظيمي لشركة سوناطراك

الهيكل التنظيمي لسوناطراك



المصدر: موقع الشركة https://sonatrach.com/organisation تاريخ الاطلاع على ساعة ثانية عشر زوالا من تاريخ 10/04/2024

ثانيا: شرح الهيكل التنظيمي لشركة سوناطراك:

الهيكل التنظيمي لسوناطراك هو عبارة عن هرم يوضح مختلف المستويات والعلاقات بالشركة والتي هي كما يلي:

1- **الرئيس المدير العام:** هو أعلى سلطة تنفيذية بالشركة، دوره الأساسي الإشراف على التسيير العام.

2- **اللجنة التنفيذية:** وهي لجنة تضطلع بتسيير الشركة، وترفع التقارير إلى كل من مجلس الإدارة، وإلى الجمعية العامة إذا لزم الأمر.

3- **لجنة الأخلاقيات:** مكلفة على احترام أحكام قانون الأخلاقيات وتعزيز الامتثال للممارسات الأخلاقية في الشركة.

4- **الأمانة العامة:** حيث تقوم بتصنيف الملفات الخاصة بالعمل ترجمة الرسائل ومكالمات التي تتلقاها الإدارة العامة.

5- **المكتب:** له دور التسيير الإداري لشركة ومتابعة مختلف الشؤون الإدارية.

6- **مديرية التدقيق والمخاطر:** تقوم بدور المراجعة الداخلية لشركة بمختلف الأنشطة والمستويات.

7- **الأمن الداخلي لشركة:** له دور متابعة وتسيير الأمن داخل الشركة، سواء الموفر ذاتيا، أو من طرف مؤسسات الأمن الخاصة

8- **مديرية الاتصال** وتهتم بالإعلام في الشركة

9- **المستشارون:** لهم دور استشاري يساعد على اتخاذ القرارات، وتسيير فهم التغيرات المختلفة المؤثرة على الشركة.

10- **المديرية المركزية لاستراتيجية التخطيط والاقتصاد:** تشرف على صياغة واختيار إستراتيجية الشركة بالتنسيق مع مختلف الأنشطة، كما تعمل على تقييم مشاريعه وصياغة سياساته العامة.

11- **المديرية المركزية للشؤون المالية:** وهي المديرية المسؤولة عن مختلف العمليات المالية لشر

12- **المديرية المركزية لتطوير الأعمال والتسويق:** تهتم بمختلف الشؤون المتعلقة بتطوير الأعمال والتسويق.

13- **المديرية المركزية للموارد البشرية:** تساهم هذه المديرية بصياغة السياسات والاستراتيجيات على مستوى الموارد البشرية بالشركة ومتابعتها.

14- **المديرية المركزية:** للتحصيل والخدمات تهتم بمتابعة أنشطة التحصيل ومختلف الخدمات

لسوناطراك.

15- المديرية المركزية لشؤون القانونية: لها دور متابعة كل التغيرات القانونية الخارجية التي تؤثر على الشركة، لتقوم بكشفها وتوضيحها لمختلف المستويات والأنشطة، كما تقوم بإضفاء الطابع القانوني على كل الأنشطة والمستويات ومتابعة ذلك.

16- المديرية المركزية لرقمنه ونظام المعلومات: تشرف على تسهيل الاتصال داخل الشركة وتبادل المعلومات بين مختلف الأنشطة والمستويات، وكذلك تطوير الأنظمة المعلوماتية والتقنية.

17- المديرية المركزية الصحة والأمن والبيئة: تساهم في صياغة السياسات لحماية صحة وأمن الأفراد داخل الشركة وخارجها، وكذلك حماية البيئة في مختلف الأنشطة والمستويات ومراقبتها.

18- مديرية المركزية للبحث والتطوير: تقوم بطلب تعزيز وتنفيذ البحوث التطبيقية في استحداث التكنولوجيات في الوظائف الأساسية لشركة من قبل الشركة.

19- نشاط الاستكشاف والإنتاج يشمل: جميع الأنشطة التي تؤدي وتساعد على استخراج المحروقات الخامة من البحث والتنقيب إلى صيانة الآبار واستخراج النفط، وقد جمعت سوناطراك كل هذه الأنشطة في محفظة واحدة هي الشركة القابضة للخدمات النفطية وشبه النفطية SPP، هذه الأخيرة التي تضم حصص سوناطراك بمجموعة من المؤسسات المملوكة لها كليا أو بالشراكة مع مؤسسات أخرى، أهمها:

أ- الشركة الوطنية للجيوفيزياء (ENAGEO)، والتي تمتلكها سوناطراك بالكامل.

ب-الشركة الوطنية للحفر (ENAFOR) ، والتي تمتلكها أيضا سوناطراك كليا.

ت-الشركة الوطنية لخدمات الآبار (ENSP) ، والتي ترجع ملكيتها أيضا كليا للشركة.

ث-الشركة الوطنية للهندسة المدنية والبناء (ENGCB)، والتي تمتلكها سوناطراك كليا.

20- نشاط النقل عبر الأنابيب:(TRC) تشمل الأنشطة التي تعمل وتساعد على ضمان نقل المنتجات المجمع عبر الأنابيب، وقد جمعت سوناطراك أيضا هذه الأنشطة في محفظة واحدة هي سوناطراك القابضة للاستثمار والمساهمة (SIP)، والتي تضم بدورها حصص شركة سوناطراك بمجموعة من الشركات التي يشترك في ملكيتها مع مؤسسات أخرى، ومن أهم مكونات هذه المحفظة:

أ- شركة نقل المحروقات،STH حيث تصل حصة سوناطراك إلى 60%

ب-الشركة الجزائرية لإنجاز المشاريع الصناعية SARPI، حيث تمتلك سوناطراك 50% منها

21- نشاط التكرير والبتروكيماويات ويشمل الأنشطة التي تساهم في معالجة الخامات وتحويلها، وقد

جمعت سوناطراك كذلك هذه الأنشطة في محفظة واحدة هي شركة القابضة للتكرير وكيمياء المحروقات RCH والتي تضم حصص الشركة في مجموعة من المؤسسات التي تمتلكها بالكامل أو بالشراكة مع مؤسسات أخرى، والتي من أهمها:

أ- الشركة الوطنية لتكرير النفط NAFTEC، والتي تمتلكها سوناطراك بالكامل.

ب-الشركة الوطنية للبتروكيمياويات،ENIP، والتي سوناطراك بنسبة 100%.

22- نشاط التسويق ويشمل جميع ا الأنشطة التي تساهم في تسويق منتجات شركة سوناطراك، والتي جمعت في سوناطراك القابضة لتقييم المحروقات SV هذه الأخيرة التي تضم حصص الشركة في مؤسسات تنوعت ملكيتها ما بين الملكية الكاملة، وبين الشراكة مع مؤسسات أخرى، وتتمثل أهم مؤسسات هذه المحفظة فيما يلي:

أ- الشركة الوطنية لتسويق وتوزيع المنتجات النفطية NAFTAL ، والتي تمتلكها سوناطراك بالكامل.

ب-شركة النقل البحري HYPROC، والتي تمتلكها كليا.

ت-شركة تجهيز وتسويق الغازات الصناعية COGIZ، والتي ترجع ملكيتها بالكامل لشركة.

ث- الشركة الجزائرية للطاقة AEC، والتي تمتلك شركة سوناطراك حصة 50% منها.

ج-الشركة الجزائرية للطاقة المتجددة NEAL، والتي ترجع ملكية 45% منها لشركة.

ثانيا: هيكلة شركة سوناطراك

عملت الجزائر جاهدة بعد الإستقلال على استعادة سيادتها الطاقوية، والتخلص من قانون النفط الصحراوي الصادر قبل الاستقلال، والمكرس لاحتكار الشركات الفرنسية للنفط الجزائري، وتجسد ذلك بإنشاء شركة سوناطراك التي كانت المالكة الوحيدة للسندات المنجمية والمحتكرة للسوق الجزائرية قبل أن تفتح الدولة مجال الشراكة في المجال الطاقوي.

طبقا للمرسوم 491 63 الصادر بتاريخ 13-12-1963 أنشئت الشركة الجزائرية لنقل وتسويق Société Nationale De Transport et de Commercialisation des Hydrocarbures

المعروفة اختصارا باسم سوناطراك ، وقد حددت أهدافها وفقا لهذا المرسوم كمايلي:[1]

- القيام بالدراسات التمهيدية المتعلقة ببناء وسائل النقل البرية والبحرية للمحروقات.
- بناء وسائل النقل.

[1] كريمة مباركي، مرجع سابق، ص 98.

- شراء وبيع المحروقات.
- الحصول على التراخيص البترولية وتوقيع الاتفاقيات لإنجاز كافة المشروعات المتعلقة بالبترول.
- تنفيذ العمليات العقارية وغير العقارية المتعلقة بالشركة.

وبموجب المرسوم رقم 66-292 الصادر بتاريخ 22-11-1966 عدل من النظام الأساسي للشركة وحول دورها من مجرد نقل وتجارة المحروقات إلى إعطائها دور المسؤولية الكاملة في مباشرة النشاط البترولي بالإقليم الجزائري، وأصبحت تدعى الشركة الوطنية للتنقيب عن المحروقات وإنتاجها، ونقلها وتحويلها وتسويقها"، لتصبح بداية من عام 1971 الفاعل الرئيسي في قطاع المحروقات، وفي سنة 1981 وفي إطار سياسة إعادة الهيكلة وتفكيك المؤسسات الوطنية خضعت شركة سوناطراك لعملية إعادة الهيكلة انبثقت عنها في البداية 3 مؤسسات سنة 1980، ثم أصبحت 9 مؤسسات سنة 1981 ليرتفع عندها إلى 12 مؤسسة سنة 1983، وفي عام 2005 وصل مجموع المؤسسات التابعة للشركة الأم 17 مؤسسة تابعة في مختلف التخصصات لها وظائف تكميلية.[1]

وقد توالت التطورات التي مرت بها سوناطراك حتى أصبحت الشركة بالمنظور القانوني مجمعا طاقويا من المنظور الاقتصادي ذات محفظة أنشطة متنوعة تضم 146 مؤسسة فرعية على المستويين الوطني والدولي (105) مؤسسة على المستوى الوطني و41 على المستوى الدولي)[2] حاضرة في العديد من الدول من أهمها البيرو إنجلترا اسبانيا إيطاليا، مالي، النيجر، مصر وليبيا، كما يقدر حجم بمجمع سوناطراك بحوالي 120 ألف ويحتل الصدارة عالميا من خلال كونه:[3]

- أول شركة نفطية وغازية في افريقيا.
- أول شركة غاز في البحر الأبيض المتوسط.
- ثالث مصدر في العالم لغاز البترول المميع GPL
- رابع مصدر في العالم للغاز الطبيعي المميع GNL خامس مصدر في العالم للغاز الطبيعي.
- سادس شركة عالميا من حيث احتياطات وإنتاج الغاز الطبيعي.

---

[1] المرجع نفسه، ص 99.

[2] سوناطراك، التقرير المالي للحسابات الموحدة لمجمع سوناطراك، تقرير 2019، ص 09.

[3] شريف بوقصية إنعكاسات تحليل البيئة الخارجية الدولية على التسير الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية في ظل العولمة: دراسة حالة سوناطراك الجزائر ، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم الضيير، 2015_2016، ص ص(146.147).

- وفي المرتبة الثانية عشر عالميا كشركة بترولية والخامسة والعشرين من حيث عدد الموظفين.

ولسوناطراك مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها أهمها:[1]

1- الإبقاء على نمو سوناطراك وتعزيز قيادتها في الجزائر وافريقيا ومكانتها بين قادة الصناعة والتجارة العالميتين في مجال المحروقات السائلة والغازية.

2- الإسراع والإنهاء بنجاح عملية التكيف مع الشروط الجديدة التي حددها قانون المحروقات الجديد05_07 للتقدم الى المعايير العالمية.

3- التكفل كمؤسسة وطنية وناجحة ومتطورة لبلد نفطي وغازي في تحسين تقييم الموارد الوطنية للمحروقات وخلق الثروات لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

4- الاستمرار في جعل أنشطة المنبع AMONT أساس تقدم ،سوناطراك، ومحور أساسي لتوسيع احتياطات الجزائر وتدعيم نشاطها في الخارج.

5- الاستمرار في التحكم وتخفيض التكاليف لضمان بقائها الأولى في الجزائر، الأولى في افريقيا وقائدة الصناعة الغازية في المنطقة الأورومتوسطية وفي الصدراة العالمية.

كما تمتلك سوناطراك مجموعة من المنتجات تتنوع ما بين المحروقات ومشتقاتها، كهرباء واتصالات مياه البحر المحلاة خدمات مالية وبيئية ومنتجات ،منجميه إلا أنها تركز على المحروقات كمنتجات رئيسية وأساس نشاطها ممثلة في البترول والغاز، كما يتنوع عملاؤها لتنوع أنشطتها ومنتجاتها إلا أنها تركز على عملاء منتجاتها الرئيسية المحروقات وتقسمهم ما بين السوق الوطنية والدولية، وقد حققت الشركة إيرادات إجمالية من مبيعات النفط والغاز بلغت 35 مليار دولار في العام 2021، صعودا من 20 مليار دولار في 2020، وفق بيانات رسمية.[2]

ونشير أيضا إلى أن دور سوناطراك على المستوى الوطني لا يقتصر على قطاع الطاقة فحسب بل يتعداه ليشمل إستثمارات في قطاعات أخرى ، فنذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: قطاع الطيران (النقل) من خلال شركة الطاسيلي للطيران" وهي فرع لمجمع سوناطراك قطاع الاتصالات من خلال الشركة الجزائرية الطاقوية للإتصال ETC بالشراكة بين سوناطراك وسونلغاز، أما فيما يخص

---

[1] المرجع نفسه، ص 147.

[2] محمد فرحات بعد الكشف النفطي ...ماذا تعرف عن قطاع الطاقة الجزائري نقلا عن الموقع الالكتروني:https://bit.ly/3DNVOHb

حضور مجمع سوناطراك دوليا وحسب المدير العام لشركة سوناطراك السابق عبد الحميد زرقين" فإن تنمية شركة سوناطراك لا تقتصر على الصعيد الدولي وتسويق المحروقات واستحواذ حصص في المجمعات الطاقوية بل تتواجد في العديد من البلدان حيث ترتكز نشاطاتها على الحرف الأساسية، إنتاج المحروقات والمصب النفطي والغازي والنقل البحري والنقل عبر الأنابيب بالإضافة إلى التسويق...الخ .[1]

المبحث الثاني: دور الشراكة الأجنبية في تنمية مشاريع الطاقة في الجزائر.

بادرت الجزائر بإقامة شراكة مع بعض الدول من أجل تعزيز الشراكات الدولية في الطاقة، وهذا من خلال نتفيذ برنامج طموح بهدف تبادل الخبرات التقنية مع الدول الأوروبية التي تحاول نيل فرصة الشراكة مع الجزائر وهذا لأهمية السوق الجزائرية وخصوصيتها.

المطلب الأول : أسباب لجوء الجزائر إلى الشراكات الأجنبية:[2]

تتجه شركات العالم إلى تكنولوجيات الطاقة الخضراء بكل ما تحتويه من تقنيات حديثة تحافظ على البيئة، ففي وسط كثرة تلك التكنولوجيا وكثرة تصاميمها وتنوعها الهائل في خدمة كافة الأغراض؛ كإنتاج الكهرباء والحرارة وغيرها إلا أننا نجد أنها مكلفة و تطلب تطبيقها إنفاق الملايين كحد أدنى. تعمل العديد من الشركات في مختلف أنحاء العالم على تطوير تكنولوجيات الطاقة الخضراء لكن في الواقع أن نسبة صغيرة جدا هذه الشركات تنجح، وما يقارب 75 % منها تفشل 2 ومن أسباب لجوء الجزار إلى الشراكة الأجنبية هي:

- افتقار الجزائر لتكنولوجيا عالية الجودة لإنتاج الطاقة المتجددة إنتاج الطاقة الشمسية الهجينة"
- إرتفاع تكاليف تكنولوجيا الطاقة
- إرتفاع تكلفة حقوق الملكية الفكرية في تطوير ونشر تكنولجيا النظيفة

المطلب الثاني: الشراكة الجزائرية الإسبانية

أولا: التعريف بالشراكة الجزائرية الإسبانية

تسعى الجزائر إلى إنجاز ثلاث محطات لإنتاج الطاقة الشمسية الهجينة (المغير "الوادي" ؛ النعامة؛ حاسي الرمل) من خلال إستراتيجية الشراكة الأجنبية بين الشراكة الجزائرية والشركة الإسبانية وأبدت الجزار رغبتها في إستغلال مواردها الطبيعية المتجددة عند إصدراها للقانون 01-02 سنة 2004

[1] كريمة مباركي، مرجع سابق، ص 99

[2] هاجر بريطل، نفس المرجع، ص 222.

وإطلاقها لأول دعوة رسمية دولية تعبر عن الإهتمام في نفس السنة. فقبل سنة 2004 لم تبدي الجزائر أي خطوة لتشجيع إنتاج الطاقات الشمسية كغيرها من الدول العربية لاسيما وإن كان في تلك الفترة عدد قليل جدا من الدول التي استثمرت في الطاقة الشمسية كالولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا وإسبانيا.

فبعد إشعار مشروع محطة SPP1 مع الخيارات التكنولوجية في تلك الدعوة وسحب جميع الشركات التي أبدت رغبتها في المشاركة ضمن هذه المحطة بنفس المواصفات المعلنة عليها، والبالغ عددها 12 شركة.[1]

وقد تمت عملية المناقصة في جوان 2005 وفوز شركة Abengoa الإسبانية بهذا المشروع من خلال تقديمها أفضل سعر لبيع الكيلوواط الساعي 3.122 دج مقابل 3.244 للكيلواواط ساعي المقترح من طرف شركة COBRA الإسبانية[2].

تتطلب إنجاز محطة SPP1 وسائل وتجهيزات متطورة مما فرض اللجوء للشراكة مع الشركة الأجنبية Abengoa للاستفادة من تكنولوجيات وخبرات متخصصة للاستغلال الأمثل للطاقة الشمسية لذلك تعد الشراكة الجزائرية الإسبانية شراكة أجنبية صناعية من نوعها باعتبار أن NEAL شركة الدولة المضيفة للشركة الأجنبية Abengoa وقعت اتفاقية الشراكة عام بين الشركة الجزائرية NEAL والشركة الإسباني الأطراف الشراكة المشاركة في المشروع وهي :

1. Abengoa الإسبانية
2. Sonatrach– الجزائرية.
3. Neal الجزائرية.

ثانيا : دور الشراكة الجزائرية الإسبانية في تمويل وتطوير محطة SPP1

1 /التعريف بمشروع المحطة الهجينة بحاسي الرمل SPP1 :

إفتتحت أول محطة للطاقة الشمسية الهجينة في الجزائر يوم 14 جوان 2011 سميت بمحطة الطاقة الشمسية الأولى One Plant Power Solar مختصرة في SPP1، تقع هاته المحطة في تيلغيمت على بعد 25 كلم شمال بلدية حاسي الرمل التي تبعد هذه الأخيرة بحوالي 120 كلم جنوب عن

[1] هاجر بريطل، مرجع سابق، ص 210.

[2] نفس المرجع ،ص211

ولاية دخلت المحطة حيز التشغيل يوم 14 جويلية.2011[1].

2/ الهيكل المالي للشراكة الجزائرية الإسبانية :

أنشأت محطة SPP1 بتكلفة قدرت بحوالي 350 مليون أورو، تم توفير التمويل المطلوب بنسبة 80 % من البنك الجزائري الخارجي، هذا الأخير من أكثر البنوك التجارية الجزائرية شهرة في العالم، إذ يعتبر رائدا من حيث التعاملات مع الخارج خاصة في ميدان الضمانات البنكية، فللبنك الجزائري الخارجي فرعين في الخارج؛ الأول البنك الدولي العربي (باريس) والثاني البنك العربي للاستثمار والتجارة الدولية (.أبو ظبي) . إضافة إلى اعتماد المحطة على قرض مصرفي من البنك الخارجي الجزائري قصد تمويل استثماراتها فهي اعتمدت أيضا على أسهم مالكي المحطة في ذلك ، حيث بلغت مساهمة كل من الأطراف ، مساهمة الطرف الجزائري 34 % تنقسم إلى : (20% Sonatrach 14% NEAL)

أما الطرف الإسباني نسبة مساهمته: 66% (51% Abengoa - 15 % COFIDES)

3/ التكنولوجيا المستخدمة في المشروع : تنتج محطة **SPP1** الطاقة الشمسية الهجينة باستخدام تكنولوجيا **ISCC** ، فالفكرة الأساسية لهذه التكنولوجيا هو دمج تقنيات إنتاج الكهرباء من المصادر التقليدية للطاقة (الغاز الطبيعي) مع تقنيات إنتاج الطاقة الشمسية الحرارية " تقنية الحوض المكاف"، تحتوي محطة SPP1 على صفوف لمرايا الحوض المكافئ تشمل 224 لاقطات شمسية، طول كل واحدة فيها 100 متر، تحتل هذه المرايا مساحة 180000 متر مربع، تقوم هذه المرايا بتجميع20 ميغا واط من الطاقة الشمسية، توصل هذه المحطة بأنبوب غاز بقدرة (130 ميغا واط) ، إذن قدرة هذه المحطة بلغت 150 ميغا واط[2] تستخدم العديد المحطات تكنولوجيا ISCC لأجل المزايا التالية :

- زيادة حصة استخدام الطاقة الشمسية في مختلف دول العالم؛
- الأداء العالي لإنتاج الكهرباء؛
- خفض انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون وبالتالي حماية البيئة؛
- توليد الكهرباء بأسعار تنافسية للغاية مقارنة بالمصادر التقليدية؛
- الحد من مخاطر تقلبات أسعار مصادر الطاقة التقليدية؛
- التقليل من استخدام مصادر الطاقة التقليدية وبالتالي تمديد مدة نضوبها.

[1] هاجر بريطل ، نفس المرجع ،ص210

[2] نفس المرجع ، ص232 .

- إن دمج تقنيات الطاقة الشمسية مع التقنيات التقليدية يضمن استمرار إنتاج الكهرباء في حالة ما حجبت الغيوم أشعة الشمس في فصل الشتاء و في حالة لم تقترن تقنيات الطاقة الطاقة الشمسية بنظام تخزين.

المطلب الثالث: الشراكة الجزائرية اليابانية

أولا: نبذة عن المشروع الجزائري – الياباني صحراء صولار بريدر للطاقة الشمسية:

مشروع SSB هو مشروع ثنائي بين الجزائر واليابان حول تكنولوجيا الطاقة الشمسية، بناء على إتفاقية بين الجامعة الجزائرية والجامعة اليابانية، المتمثلة في كل من جامعة وهران محمد بوضياف، جامعة طاهر مولاي سعيدة ووحدة البحث في الطاقات المتجددة في الوسط الصحراوي بأدرار، أما جامعة اليابان فكانت ممثلة من طرف 6 جامعات ووكالة " جي، أي، أ " و جي، أس، تي، أ " المهتمين بالتعاون الدولي والعلوم والتكنولوجيا.

تم توقيع إتفاقية بين الجزائر واليابان تقضي بإعتماد المشروع في شهر جانفي 2010، والذي له علاقة بتحويل الإشعاع الشمسي إلى الطاقة الكهربائية.

حسب تصريحات نائبة مدير الجامعة المكلفة بالعلاقات الدولية والتعاون نصيرة حراث أن المشروع تم إطلاقه في جانفي 2011 تحت إسم " SSB" والمقصور بها صحراء صولار بريدر إستنادا إلى الأرضية التكنولوجية المساة المزرعة التجريبية المبرمج إنجازها في سعيدة[1].

وأوضح السيد الدكتور أمين بودغن اسطنبولي خلال ملتقى حول الإبتكار في مجال الطاقة الشمسية" أن محطة الطاقة الشمسية لجامعة الطاهر مولاي لسعيدة أصبحت عملية عقب تركيب ألواح الطاقة الشمسية ونظام تقييم الأرصاد الجوية.

وفي هذا الإطار استفادت جامعة وهران من مجهرين قويين يتيحان دقة عالية جدا بالمسح الإلكتروني والقوة الذرية، مذكرا بأن برنامج "صحراء صوالر بريدير" يشمل أيضا وحدة للبحث في الطاقات المتجددة في الوسط الصحراوي لأدرار والتابعة لمركز تنمية الطاقات المتجددة. وستلي مرحلة التجهيز قريبا إطلاق المرحلة التطبيقية التي تخص دراسات الجدوى الأولى لهذا المشروع المتعلق باستغلال

[1] عدنان حسام، بلقربوز مصطفى، ملاح عدة ، الإستثمار الأجنبي المباشر في مجال الإقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة (دراسة حالة الجزائر)، مجلة الإستراتيجية والتنمية، معدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول، مجلد –09 عدد خاص، تاريخ النشر : 25/07/2019 ، ص 170.

الإشعاع الشمسي وتحويله إلى طاقة كهربائية التي سيتم نقلها من الجنوب إلى شمال البلاد بهدف تزويد محطات تحلية مياه البحر. كما يشكل التكوين أحد العناصر الرئيسية لهذا المحور من التعاون، مع العلم أنه الباحثين يتم تنظيم كل سنة تربصات أكاديمية في اليابان لفائدة العديد من الجزائريين في إطار برنامج "أس.أس. بي"[1].

ثانيا: أهداف المشروع:

يهدف البرنامج إلى استخدام واحدة من أكبر الصحاري في العالم أي الصحراء الجزائرية كمصدر للطاقة، وتتلقى الصحراء أشعة الشمس بوفرة على مساحات شاسعة وتحتوي رمالها على الكثير من رمل الصوان وهو المادة الخام لصنع السيليسيوم الذي يدخل في تكوين الألواح الشمسية، وتكمن الفكرة في بناء مصانع للسيليسيوم ومحطات للطاقة الشمسية في الصحراء من أجل إيصال الطاقة لتصنيع المزيد من السيليسيوم وإنشاء المزيد من محطات توليد الكهرباء.[2]

ثالثا: أثر المشروع على التنمية المستدامة في الجزائر:

هنالك عدة مزايا يمكن للجزائر أن تستفيد منها في إطار تحقيق التنمية الإقتصادية بناء على تجسيد مشروع صولار بريدر " SSB" وهي كما كما يلي:

- توفير الطاقة الكهربائية للسكان
- تنويع مصادر الطاقة
- توفير الطاقة من أجل تحلية مياه البحر
- الحد من التأثيرات البيئة لقطاع الطاقة غير المتجددة
- تصدير الطاقة الكهربائية إلى أوربا

[1] بوعشة إسمهان، جدوى استغلال الطاقاة الشمسية كطقاة متجددة وإمكانية استخدامها فى التبادلات التجارية الخارجية (دراسة حالة الجزائر) ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة الطور الثالث في العلوم التجارية، 2018/2019، ص 302-303

[2] نفس المرجع ، ص303.

المطلب الرابع: الشراكة الجزائرية الألمانية

أولا: تعريف مشروع ديزرتيك :

إن مشروع ديزرتيك يعتبر من أهم المقترحات الدولية لاستغلال الطاق الشمسية كمصدر أساسي لإنتاج الكهرباء، حيث تم التأسيس لهذا المشروع في ألمانيا، وشمل شراكة بين مؤسسة تمثل15 بلدا؛ ويهدف البرنامج إلى استحداث سوق للطاقات المتجددة على الصعيد الصناعي انطلاقا من الصحراء الكبرى في شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

ثانيا: مشاركة الجزائر في مشروع ديزرتيك لتصدير الطاقة الشمسية

هناك مفاوضات تجري بين الجزائر ونظيرتها الألمانية بخصوص التعجيل في طرح الوثيقة النهائية للتعاون المشترك لإنجاز مشروع ديزرتيك الأورو متوسطي الذي يتخذ من الصحراء الجزائرية عاصمة له، وهو أكبر مشروع طاقوي في العالم سيحدث ثورة في الإقتصاد العالمي ويعد بمثابة شريان لحياة جديدة سيشهدها العالم مستقبال في إطار التخفيض من انبعاثات الغازات الكربونية التي تهدد الأرض بانقراض الحياة على سطحها، وأبدت الجزائر وألمانيا رغبتهما في تنفيذ هذا المشروع، حيث أكد الرئيس السابق لغرفة التجارة والصناعة الجزائرية الألمانية بالجزائر أن موافقة الجزائر على مشروع ديزرتيك أمر إيجابي ومن شأنه أن يعطي دفعا للمشروع وأشار إلى أنه حان الوقت لكي تتجه كل البلدان نحو الإستثمار في الطاقات المتجددة، من أجل تلبية الإحتياجات الوطنية من جهة، ومن أجل التصدير من جهة أخرى،[1]

وبعد أن بدأ مشروع ديزيرتيك في التبلور لاتزال الجزار تحتفظ بمساحة بينها وبين برامج الإستغلال المباشر للمناطق الصحراوية دون الحصول على تكنولوجيات الإستغلال والتحويل، فقد شددت الدولة خلال لقاءاتها مع المستثمرين على ضرورة الإنتقال من رؤية إمكانية إستغلال وتسويق الكهرباء الشمسية من صحراء الجزائر نحو أوروبا إلى شراكة حقيقية تعني أيضا بقنل تكنولوجيا صناعة الصفائح الشمسية بالبلاد وتشغيل اليد العاملة المؤهلة بالداخل.[2]

[1] بوعشة إسمهان، نفس المرجع، ص299.

[2] طيب سعيدة، الطاقة الشمسية نموذج للطاقات المتجدةة في الجزائر " حالة مشروع DESERTEC " مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستر في إدارة الأعمال تخصص: إستراتيجية، 2013/2014، ص125.

ثالثا: أهم عراقيل مشروع ديزيتيك

ترجع العراقيل التي عطلت إنجاز المشروع إلى :

- أسباب فنية تتعلق بالتكلفة الباهضة للمشروع حيث تقدر تكلفة إنجازه ب (560 مليار دولار أي مايوازي (400 مليار أورو)
- يحوي على تكنلوجيا جد متطورة تتمثل في إستخدام محركات ذات جودة عالية، والجزائر لا تمتلك هذه التكنولوجيا ولذلك يبقي الإنطلاق الفعلي في تجسيد هذا المشروع مرهونا بمدى قدرة الطرف الأوروبي على تمكين الجزار من حيازة هذه التكنولوجيا، بالإضافة إلى أن الجزائر لاتمتلك حاليا مزايا تنافسية في مجال الطاقات المتجددة.
- إنسحاب الشركتين الألمانيتين سيمنز و بوش من مشروع " ديزيرتيك ".[1]

المطلب الخامس: الإنجازات الفعلية والملموسة للبرنامج الوطني لتنمية للطاقات

يعتبر برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية برنامج هادف من أجل تحقيق التنمية المستدامة على مستوى الوطن من خلال الإنجازات المحققة.

أولا: نتائج الطاقة المتجددة المحققة الفعلية من برنامج التنمية والتطوير

أهم الإنجازات المحققة فعليا على أرض الواقع هي:

" في ماي 2011 تم تفعيل محطة توليد الكهرباء (غاز – طاقة شمسية) spp1 بحاسي الرمل ذات قدرة إنتاجية مقدرة بـ 150 ميغاواط من بينها 25 ميغاواط تنتج انطلاقا من الطاقة الشمسية، كما تم إنشاء شركة الكهرباء والطاقات المتجددة SKTM والتابعة لمؤسسة سونلغاز والمتخصصة في تطوير الطاقات المتجددة في الجنوب، بالإضافة إلى ذلك تم تفعيل كل من حقل طاقة الرياح ذات قدرة إجمالية تقدر بـ 10 ميغاواط، والتابع للمؤسسة الجزائرية لإنتاج الكهرباء SPE في ولاية أدرار في جوان 2014، كما تم في جويلية 2014 تفعيل محطة نموذجية لشركة الكهرباء انطلاقا من الطاقة الشمسية الكهروضوئية في غرداية، والتابعة لشركة الكهرباء والطاقات المتجددة ذات القدرة 1.1 ميغاواط، كما تم في نفس الفترة (2014-2011) البدء في إنجاز محطات كهروضوئية لتوليد الكهرباء تابعة لشركة الكهرباء والطاقات المتجددة ذات قدرة إجمالية تقدر بـ 343 ميغاواط في كل من المرتفعات الداخلية

[1] نفس المرجع، ص127.

والجنوب موزعة عبر عدة أماكن بقدرة تتراوح ما بين 10 إلى 20 ميغاواط للمحطة الواحدة".[1]

أيضا تم في فيفري 2015 تفعيل محطة الكهروضوئية 3 ميغاواط في منطقة جانت إليزي، وفي أكتوبر 2015

تفعيل محطة أدرار الكهروضوئية بقدرة إنتاج 20 ميغاواط .

وفي نوفمبر 2015 محطة تمنراست بقدرة إنتاجية 13 لتوليد الطاقة الكهروضوئية، وفي ديسمبر 2015 محطة الطاقة الكهروضوئية تندوف بقدرة 9 ميغاواط .

وفي جانفي 2016 وضعت محطة الطاقة الكهروضوئية حيز الخدمة بقدرة إنتاجية 6 ميغاواط منطقة أدرار، إضافة على محطة توليد الطاقة الكهروضوئية بقدرة 9 ميغاواط في تيميمون ومحطة الكهرضوئية بقدرة 5 ميغاواط في منطقة رقان أدرار، إضافة إلى محطة توليد الطاقة الكهروضوئية بقدرة 05 ميغاواط بمنطقة أولف أدرار، وكذلك محطة توليد الطاقة الكهروضوئية بمنطقة عين الإبل الجلفة، بقدرة 20 ميغاواط حيز الخدمة في أفريل 2016.

ومحطة الكهروضوئية بعين السخونة ب ولاية سعيدة بقدرة 30 ميغاواط في ماي 2016 [2].

ويمكن إيجاز أهم مما ميز الطاقات المتجددة في أفريل 2017 حسب مركز تنمية الطاقات المتجددة بالجزائر في النقاط التالية :[3]

- للمرة الأولى في الجزائر تم إنشاء وزارة للبيئة والطاقات المتجددة سنة 2017.
- تميزت هذه السنة باختتام إنجاز 22 محطة للطاقة الشمسية الكهروضوئية من طرف شركة الكهرباء والطاقات المتجددة فرع سونلغاز في الهضاب العليا والجنوب قدرة إجمالية 343 ميغاواط وحدة لنظام خاص "أوراس سولار" لإنتاج ألواح الطاقة الشمسية الكهروضوئية بقدرة 30 ميغاواط دخلت الخدمة في 2017.

[1] سارة جدي، طارق حدي، واقع وآفاق الطاقات المتجددة في الجزائر"، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، 20 الجزائر، مدرسة العليا للتجارة قليعة، 20، ص 41

[2] بوكرة كميلية، الصناعة الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة العددي جامعة أم البواقي الجزائر، جوان 2018، ص ص (192-193).

[3] يعني فريد، نحياني رضاء "صناعة الطاقات المتجددة ودورها في تجسيد التنمية المستدامة في الجزائر مع الإشارة إلى البرنامج الوطني للطاقات المتجددة (2011-2030)، مجلة الاق والبيئة، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، 2018، ص ص (56-57)

▪ خلال انعقاد قمة المناخ 23 حول التغيرات المناخية في نوفمبر 2017 بيون، ألمانيا جددت الجزائر التزاماتها في المساهمة في المجهود العالمي للتقليل من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بواسطة سلسلة من الإجراءات.

▪ أثناء سنة 2017 نشر مركز تنمية الطاقات المتجددة أطلسا للرياح جديدا والذي أنجز بالاعتماد على قاعدة بيانات السرعة الرياح لكل ساعة وثلاث ساعات مسجلة لمدة 10 سنوات متتالية من ! 2004 إلى 2014 في 74 محطة الحالة طقس لمرصد الوطني للأحوال الجوية و 21 محطة إضافية متمركزة في دولا الجوار.

▪ وفيما يتعلق بمشاريع البحث الوطنية أبرمت اتفاقيات لدعم 28 مشروع بحث ذو تأثير اجتماعي اقتصادي بين مركز تنمية الطاقات المتجددة والمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في.2017

▪ وعلى مستوى مخطط نشر الطاقات المتجددة على الميدان فإن المركز التنمية الطاقات المتجددة بواسطة فرعه التجاري 2ER دراسات وإنجازات في الطاقات المتجددة أنجزت مشاريع بالطاقة الشمسية لعدة منازل ومضخات أبار الماء الصالحة للشرب في الحظيرة الوطنية طاسيلي ناجر (ولاية إليزي)، والحظيرة الوطنية هقار (ولاية تمنراست) ومواقع إستراتيجية أخرى.

▪ وفي أفريل 2019 صرح وزير الطاقة بأن الجزائر تضم حاليا مركزا وحيدا لإنتاج الطاقة الشمسية بولاية الجلفة بطاقة 60 ميغاواط، مبرزا ضرورة ضرورة إنجاز مراكز ومحطات أخرى بطاقة تتراوح ما بين 100 و150 ميغاواط، بحيث عرفت شبكة الكهرباء والغاز منذ إنشائها تطور كبيرا، بحيث انتقل إنتاج الكهرباء إلى 20 ألف ميغاواط حاليا مقابل 600 ميغاواط قبل خمسين عاما، بلغت النسبة الوطنية 98%، أما فيما يخص الغاز الطبيعي فقد تم توصيل هذه المادة إلى أكثر من 1300 بلدية من أصل 1541 بلدية لتصل نسبة التغطية بالغاز إلى 63% حاليا.[1]

ثانيا: مساهمة الطاقات المتجددة في تنويع الصادرات

يتوفر العالم وخاصة الجزائر على مصادر هائلة من الطاقات المتجددة يمكن من خلال تطوير

[1] عائشة نجاح، ناصر شداد، الاستثمار في الطاقات المتجددة خيار إستراتيجي لتنويع الاقتصاد الجزائر"، الملتقى الوطني حول : رهانات التنويع الاقتصادي في ظل البحث عن نموذج اقتصادي جديد في الجزائر، يوم 29 مارس 2021 جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، ص 161.

استخدامها الإسهام التدريجية بنسب متزايدة في توفير احتياجات الطاقة للقطاعات المختلفة وتنويع مصادرها، مما يؤدي إلى تحقيق وفرة استهلاك الطاقات التقليدية، ويمكن أن توفر فائضا لتصدير، كما تسهم في إطالة عمر مخزون المصادر التقليدية في الدول المنتجة لهذه المصادر والتي منها الجزائر، كما يمكن الوفر المحقق من الاستهلاك خفض في تكاليف استيراد بالنسبة لدول الغير المنتجة، إضافة إلى ذلك تمثل الإمكانات المتاحة حاليا للنظم المركزية الكبيرة لتوليد الكهرباء فرصة للتوجه نحو تصدير الطاقة الكهربائية المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة.[1]

" من خلال قيام الدولة الجزائرية بإنجاز عدة مشاريع بالإضافة إلى افتتاح صالونات خاصة بهذا المحال قامت بإنجاز أكبر برج عالمي للطاقة الشمسية والغاز في إطار شراكة الجزائر 80% وألمانيا 20% ببورقيقة تيبازة بقيمة مليار دينار في 2011 يتربع على مساحة 30 هكتار، تبلغ طاقته 7 ميغاواط، وكذلك عن طريق الشراكة الجزائرية الإسبانية سنة 2010 بالتكلفة 315م أو ويتربع على مساحة 64 هكتار تقدر طاقته 150 ميغاواط (الغاز 12 ميغاواط، والشمس 30 يمغاواط)[2].

تتمتع الجزائر يتوفر مصادر هائلة من الطاقة المتجددة تمكنها من تطوير استخداماتها لتساهم تدريجيا وينسب متزايدة في توفير احتياجات الطاقة للقطاعات المختلفة وتنويع مصادرها خاصة في مجال تطوير قطاع التصدير وتوفير مناصب الشغل ومع حتمية التقليل من استهلاك الطاقة التقليدية، أصبح من الضروري الاهتمام بهذا المجال وذلك من خلال تبني إستراتيجية هامة لتطوير محال الطاقة المتجددة، والتي اعتمدت على بعدين لتحقيقها وهما:[3]

- أولويات الاستجابة للمتطلبات الداخلية وتحقيق الإطار المعيشي الذي يخدم التنمية المستدامة.
- زيادة القدرات الاحتياطية للجزائر داخل وخارج التراب الوطني وذلك من خلال دعم الشراكة الدولية واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا الحديثة"

---

[1] بن فريدة نجاة الساعد رضوان لمساهمة الطاقات المتجددة في تزويد العالم بالطاقة ودعمها للتمية دراسة تحليلية لمصادر الطاقة المتجددة في العالم والجزائر"، مجلة دفاتر اقتصادية جامعة الجزائر، المجلد 11، العدد 1، 2020، ص 25.

[2] سنوسي بن عيو، سعيدة طيب، الإستراتيجية التحول الطاقوي وفق برنامج الطاقات المتجددة ،2030"، مجلة مدارات سياسية، جامعة وهران، الجلد 2 العدد2 ديسمبر، 2018،ص46.

[3] معسكري سميرة يماني ليلى الطاقات المتجددة كأداة للتنويع الاقتصادي في الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد 2 دسيمر2020، ص11.

المبحث الثالث: تثمين قدرات سونطراك في مجال المحروقات ودعم الشراكات فيها

ان الشراكة ركيزة أساسية من أجل تثمين القدرات في مجال المحروقات ودعم الإستثمار فيها تشكل موارد المحروقات البترولية والغازية نحو 18% من الناتج المحلي، و91% من عائدات الصادرات، ونحو 50% من إيرادات ميزانية الدولة، ولذا تهدف هذه الإستراتيجية لتطوير مواردها من المحروقات من خلال تكثيف جهود البحث والإستكشاف.

المطلب الأول: تكثيف الجهود من اجل البحث و الاستكشـــــــاف

إن الجزائر بحكم موقعها الجغرافي وتربتها التحتية الغنية بالمواد الهيدروكربونية بمنطقة تعدين لاتزال غير مستكشفة إلى حد كبير، حيث تتشكل من 1.5 مليون كم من الأحواض الرسوبية من ضمنها 60% لم يتم إستكشافها بعد خصوصا في الجنوب الغربي وشمال الجزائر وكذا في المياه البحرية بمساحة 100.000كم والتي لم يتم إستكشافها قط،1 ولذا تواصل الجزائر من خلال سياستها الطاقوية لتطوير مواردها من خلال الاعتماد على خبرتها التكنولوجية ومعرفتها في مجال الاستكشاف والإنتاج بالاعتماد على ثلاثة محاور[2] :

- ✓ تطوير واستغلال الودائع للاستخدام الأمثل للموارد.
- ✓ إدارة الأنشطة بالمشاركة في مراحل التنقيب عن الرواسب واستغلالها.
- ✓ البحث والتفاوض وتطوير مشاريع جديدة على الصعيدين الوطني والدولي.

وفي سياق الالتزام بسياسة تثمين الموارد رفعت الشركة سوناطراك المسؤولة عن القطاع حجم إستثماراتها نحو الاستكشاف من 1897 مليون دولار سنة 2012 إلى 2784 مليون دولار سنة 2018، وبالرغم من الانخفاض الشديد في أسعار النفط إلا أن الشركة بقيت محافظة نوعا ما على إنفاقها الإستثماري في نشاط الاستكشاف[3]، وفي ذات السياق خصصت الشركة الوطنية سوناطراك أكثر من

---

[1] وكالة الأنباء الجزائرية احتياطات الجزائر من المحروقات كبيرة لكن غير مستكشفة كليا، نقلا عن الموقع، https://bit.ly/2WoMVas

[2] Sonatrach, Un effort soutenu dans l'exploration et la performance opérationnelle, Date of recovry (20- 08-2020): https://bit.ly/2WrpE8b

[3] عمر رزقة وغريب بولرياح أثر تقلبات أسعار النفط على الاستثمارات النفطية في شركة سوناطراك: دراسة تحليلية قياسية 2000_2018، جامعة الجزائر 3 مجلة المؤسسة، المجلد : 09، العدد: 01، 2020، ص 398

80% من ميزانيتها الإستثمارية للبحث والتطوير والاستغلال وإنتاج المواد الهيدروكربونية، ولزيادة الإستكشافات والإنتاج خصصت 53 مليار دولار للاستكشافات والإنتاج خلال الفترة 2017_2021 بما في ذلك 09 مليار دولار للاستكشاف (الزلازل ثلاثية الأبعاد، والحفر والاستكشاف، والدراسات ...الخ).

الشكل رقم (08) أحواض النفط و الغاز الصغري في الجزائر [1]



فالتوجه الجديد لسياسة تطوير المحروقات مكن من إدخال تغييرات جوهرية عن طريق اللجوء للاستثمارات المباشرة للشركاء الأجانب خاصة في ميدان الإستكشاف والإنتاج، حيث تعمل حاليا بالجزائر أكثر من 50 شركة عالمية في مجال الطاقة والمناجم، وفي إطار البحث والاستكشاف بالشراكة وصل عدد الآبار المنجزة والتي تم تنقيبها فعلا خلال الفترة 2000_2013 اجماليا 974 بئرا ليشكل إنجاز الشركات الأجنبية منه 360 بئرا بنسبة 38,65%،2 مما أدى إلى تحقيق 126 اكتشاف، 55 منها جهد سوناطراك الخاص، إضافة إلى 188 اكتشاف جديد خلال الفترة 2014_2020، وهذا راجع للمناقصات وطبيعة العقود المبرمة خلال تلك الفترة.

فالتطور المستقبلي في تكنولوجيات التنقيب والاستخراج والتكرير سوف يترجم إلى مزيد من الإحتياطيات، نتيجة لهذا تسعى الجزائر لتثمين مواردها الطاقوية بشكل أفضل عن طريق تكثيف جهود

[1] https://attaqa.net/2024/03/06/ احتياطيات-الغاز-الصخري-في-الجزائر-تجع/

[2] وزارة الطاقة والمناجم حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم لسنة 2013، طبعة 2014، ص 16.

البحث والاستكشاف لتؤكد حاجة الدولة الاقتصادية والاجتماعية لقطاع المحروقات ودوره الإستراتيجي في ضمان الأمن الطاقوي للبلاد على المدى البعيد.

المطلب الثاني: الشراكة من أجل توسيع السوق الغازية

بعد الصدمة النفطية الأولى تزايد الاهتمام بالغاز الطبيعي، واحتل مكانة مميزة في ظل الاتفاقيات الدولية في مجال البيئة والحد من التلوث، حيث تزايد الطلب عليه بشكل ملحوظ وارتفعت حصته في ميزان الطاقة العالمي، والجزائر باعتبارها أحد أكبر منتجي ومصدري الغاز الطبيعي في العالم سعت إلى تطوير هذا المنتج الهام بانتهاج مجموعة من السياسات والإجراءات فيما يخص الكفاءة الإستخدامية للثروة الغازية.

كما تشير معظم الدراسات إلى أهميته كمصدر طاقوي إلى غاية 2060 مقارنة مع البدائل الأخرى،[1] فضلا عن كون العائدات المالية الناتجة عن تصدير الغاز والبترول تشكل مصدرا ماليا مهما رئيسيا في تمويل التنمية بقيمة قدرها 35.4 مليار دولار نهاية سنة 2021،[2] وتوفير إحتياطيات الصرف من العملات الأجنبية بحوالي 42 مليار دولار نهاية 2020[3].

لقد تحولت الجزائر مع بداية التسعينات من بلد منتج للبترول بصفة أساسية إلى منتج ومصدر للغاز والمنتجات الغازية وهذا الانتقال ليس عشوائيا بل وفق إستراتيجية مدروسة، هذه السياسة بدأ التفكير بها منذ السبعينات عندما قررت الجزائر تخصيص استثمارات ضخمة من أجل انشاء قاعدة صناعية متينة في مجال الغاز، لن تظهر مردوديتها إلا على المدى الطويل، وتم وضع الإستراتيجية الغازية بشكل واضح سنة 1993 وهدفها الأساسي تأمين الطلب الداخلي على المدى الطويل، مع متابعة سياسة التصدير ووضع هدف تصدير 60 مليار م3 من الغاز سنويا إلى العالم الخارجي، ويمثل قانون المحروقات (05/07) لسنة 2005 عاملا مدعما لذلك حيث أولت الجزائر من خلاله اهتماما واسعا للغاز

---

[1] نصر الدين ساري، إستراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة الغازية في إطار مبادئ وأهداف التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية على قطاع الغاز الجزائري"، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2011، ص222.

[2] ياسر نصر، 600 إكتشاف نفط وغاز في الجزائر خلال 51 عاما.. قفزة تاريخية، نقلا عن الموقع الالكتروني:https://bit.ly/3zCyklh

[3] الجزائر رويترز، تراجع احتياطي الجزائر من النقد الأجنبي إلى 42 مليار دولار نقلا عن الموقع الالكتروني:https://reut.rs/3Zczl5m

الطبيعي الذي يمثل مصدر تموين موثوق فيه ودائم للسوق الوطني والدولي، كما تم استحداث وكالة وطنية لتثمين موارد المحروقات مهمتها التكفل بـ:

- المتابعة المستمرة لوضعية الإحتياطات الغازية بالموازاة مع حاجة الاقتصاد الوطني للغاز الطبيعي، وكذا كميات الغاز المتوفرة لغرض التصدير.
- تحديد على فترات سعر مرجعي للغاز الطبيعي.
- الحرص على ضمان تموين السوق الوطني بالغاز الطبيعي من طرف المستثمرين الأجانب.
- إعداد ونشر دراسات خاصة بسوق الغاز لفائدة المتعاقدين الأجانب أو الوطنيين.

إن شبكة النقل عبر الأنابيب تحصي 14 خط أنبوب للغاز على طول 8629 كلم بطاقة نقل تقدر بـ 142 مليار متر مكعب في السنة ونذكر أهمها في الآتي:[1]

- انريكو ماتي (ENRICO MATTEI) يربط بين الجزائر إيطاليا مرورا بتونس بطول 1647 كلم، بطاقة 33.1 مليار متر مكعب في السنة (1982).
- بيدرو دوران فاريل (PEDRO DURAN FARELL) يربط بين الجزائر إسبانيا مرورا بالمغرب بطول 521 كلم ، بطاقة 8 مليار م3/ السنة (2011).
- ميدغاز (MEDGAZ) بطول 210 كلم بين الجزائر واسبانيا انطلاقا من بني . صاف عبر البحر الأبيض المتوسط نحو الميريا قرب إسبانيا بطاقة تقدر بـ 11.6 مليار م3/ السنة (2011).

ومن مشاريع الأنابيب الأخرى قيد الإنجاز نذكر منها[2] :

- مشروع غالسي (GALSI) يهدف إلى إنشاء أنبوب بسعة تصديرية تقارب 8 مليار م3 من الغاز سنويا نحو إيطاليا، والتاريخ المحدد كان لوضع المشروع قيد الخدمة هو نهاية 2012، لكن بسبب العراقيل التقنية والقانونية والمالية فالمشروع لازال حبرا على ورق.
- مشروع أنبوب الغاز النيجيري الجزائري (TSGP) يهدف إلى إنشاء أنبوب لتصدير حوالي 20_30 مليار م 3 سنويا من الغاز النيجيري إلى أوروبا عبر الجزائر، وكان من المفترض إكمال

---

[1] محمود العوني، بن عبو، سنوسي، مكانة الصناعة الغازية للجزائر في ظل تغير خارطة الغاز العالمية، الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، العدد 01 جانفي 2018، ص 161.

[2] نصر الدين ساري استراتيجيات الاستغلال المستدام للثروة الغازية بين المتطلبات التنموية الداخلية والاحتياجات العالمية للسوق الطاقوية الدولية دراسة مقارنة بين الجزائر، قطر وروسيا أطروحة دكتوراه جامعة سطيف :1 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم الشيير، ص ص (231 232)

المشروع سنة 2015، لكن المؤشرات على أرض الواقع تدل كلها على تأخر المشروع الى إشعار آخر.

كما تقوم سوناطراك في نفس المجال بسلسة من العمليات على مستوى منشأتها الإنتاجية من أجل استرجاع غازات المشاعل حيث تقوم بعملية استرجاع الغاز المصاحب الذي يتم حرقه على مستوى المكامن البترولية، وقد وضعت عدة إستثمارات معتبرة من أجل استرجاع الغازات المشتعلة على مستوى حقول الإنتاج، مركبات التمييع والمصافي، ففي سنة 2005[1] تم إنقاص كمية من الغاز المحروق تصل إلى مستوى 7% مقابل 26% في 1980 نتيجة إستثمار ما يقارب 225 دولار أمريكي خلال 2002 الى2005، وقامت كذلك شركة عين صالح غاز" و "بريتش بتروليوم" بإنشاء هياكل مخصصة لتخزين ثاني أكسيد الكربون الناتج عن استخلاص الغاز المنتج على مستوى الحقل، حيث يصل تركيز ثاني أكسيد الكربون به من 1 إلى 9% بينما المواصفات التجارية تحدد التركيز بـ 70.3% [2].

وفي ذات السياق شرعت نفطال في سلسلة من الإجراءات سنة 2002 من تمويلها الخاص بمبلغ قدره 800 مليون دج، لإنجاز 46 محطة جديدة و 55 جرار شاحنة و10 صهاريج وتحويل 2500 سيارة وقد تم تحويل 1000 سيارة أجرة بالعاصمة بمساهمة وزارة البيئة ومجمع سوناطراك والنقابة العامة لموصلي أجهزة GPL وشرع في استعمال غاز البترول المميع كبديل للبنزين في الجزائر[3].

من خلال التعرض لمضامين السياسة الطاقوية الجزائرية وتحديد الأسس والمرتكزات التي تقوم عليها نجدها تسعى إلى تحقيق جملة من الاهداف المتنوعة والمتمثلة في[4]:

1. تنمية المحروقات والمنشآت القاعدية من أجل إمداد السوق الوطني بموارد الطاقة.
2. تطوير الصادرات لتمويل الاقتصاد الوطني بهدف تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية.

---

[1] زغبي نبيل، مرجع سابق، ص 71.

[2] رشيد يوسفي وفاطمة طالب إستراتيجية الطاقة البيئية المتجددة في الجزائر، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات المجلد: 02 ، العدد 02 جوان 2017، ص 23

[3] عائشة عميش وسهام طرشاني، التحول الطاقوي كألية لإستدامة الأمن الطاقوي في دول المغرب العربي: آفاق وتحديات"، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد: 08، العدد:01، 2021، ص 225

[4] صبرينة مزياني مشكلة أمن الطاقة وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري المركز الديمقراطي العربي، يوليو 2017، نقلا عن الموقع الالكتروني: https://bit.ly/3sDdnJw

3. المساهمة في بناء نسيج صناعي متكامل ومتنوع وخلق القيمة المضاعفة لتنمية الاقتصاد الوطني.

وتحقيق هذه الأهداف لا يكون إلا من خلال تعزيز دور الدولة الثلاثي، المتمثل في كونها مالكة للعقار المنجمي، فضلا عن كونها المحفزة للإ ستثمارات والمحافظة على المصلحة العامة، بالإضافة الى دورها في توجيه المؤسسات العمومية نحو الأنشطة الاقتصادية والمهن التي أنشئت من أجلها مجمعات رئيسية ساهمت ولا تزال في وضع السياسية الطاقوية في الجزائر وهي مجمع سوناطراك للمحروقات، مجمع سونلغاز للكهرباء والغاز.

المطلب الثالث: الشراكات الاجنبية و مؤشراتها لدى شركة سونطراك

1) الغاز الطبيعي

تدل معظم المؤشرات أن المستقبل الطاقوي للجزائر يكمن في الغاز الطبيعي سواء على مستوى تغطية الاحتياجات المحلية أو على المستوى الدولي مهما كان شكل التصدير (عن طريق الأنابيب، أو على شكل سائل)، وهذا ما يؤكده الجانب الإيجابي الذي تتمتع به الجزائر داخل السوق الغازية باعتبارها المورد الإستراتيجي للغاز الطبيعي بأقل التكاليف وبتموين مستقر ودائم إلى دول الاتحاد الأوروبي، كما يفتح مجالا في توسيع استغلال فرع الصناعة الكيماوية المعتمدة على الغاز الطبيعي[1].

فقد حظي الغاز الطبيعي بمكانة ضمن السياسة الطاقوية نظرا لدوره الهام في ظل الاقتصاد الجزائري وكنا خدمته لمفهوم التنمية المستدامة كمورد للطاقة وكذا في قيام صناعات إستراتيجية بتروكيماوية هامة خاصة وأنه يعتبر صديقا للبيئة من خلال العمل على خفض معدل التلوث كونه موردا نظيفا[2]، وتندرج استراتيجية استخدام الغاز في الجزائر ضمن الإطار العام للسياسة الوطنية للطاقة والتي تميل إلى تعزيز استخدام الطاقات المتوفرة والأقل تلويثا للبيئة، ومن هذا المنطلق أصبح استخدام الغاز الطبيعي يستحوذ على مكانة هامة ضمن الميزان الطاقوي في الجزائر[3]، فهو يساهم بنسبة 64% من

---

[1] نبيل زغبي، أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2011-2012، ص65.

[2] مصطفى بلمقدم وآخرون الغاز الطبيعي في الجزائر: آفاق واعدة وتحديات"، مجلة التنظيم والعمل، العدد:04 ص 78.

[3] بوشري عبد الغني، حاج قويدر عبد الهادي آليات استخدام الغاز الطبيعي لتحقيق تنمية مستدامة في الجزائر"، مجلة علوم الاقتصاد والتسير والتجارة، المجلد : 22، العدد: 01 2019، ص 37.

الحصة الإجمالية لإنتاج الطاقة الأولية في الجزائر، متفوقا بذلك على البترول الذي يساهم بنسبة أقل37% فقط.

وفي هذا الإطار رسخت الجزائر إستراتيجية تدعيم العديد من خطوط الأنابيب وفروع التمييع وذلك للحفاظ على الإرتباط الدائم بين حقول الغاز في الجنوب والمراكز الاستهلاكية في أوروبا، وتشكل هذه الخطوط أهم جزء في السياسة التجارية للغاز الطبيعي حيث تهدف من خلالها لتنويع منافذها واختيار شكل للتصدير بأقل كلفة لرأس المال.

وفي 06 ماي 2021 دخول مشروع توسعة أنبوب نقل الغاز قصدير بني صاف حيز الخدمة. حيث أكد وزير الطاقة والمناجم : محمد عرقاب أن توسعة أنبوب نقل الغاز الطبيعي قصدير (النعامة)، وبني صاف "عين تموشنت من شأنه تعزيز مكانة الجزائر في مجال التسويق ورفع صادرات الغاز الطبيعي نحو أوروبا، الذي يشمل على قناة (48) يوصة" بطول يقدر 197 كلم من طرف شركتين هما، "كوسيدار" والمؤسسة الوطنية للقنوات "إيناك".

أما بالنسبة للنقل البحري للغاز الطبيعي المميع فنشير أن الأسطول الحالي لشركة سوناطراك يتكون من 9 ناقلات أهمها لالة فاطمة نسومر بقدرة 145 ألف متر مكعب، كما تطمح سوناطراك لدعم أسطولها البحري لمواكبة الإنتاج[1]، وباعتبار الجزائر ثالث مورد للغاز إلى أوروبا بعد روسيا والنرويج، وتخطط الجزائر لزيادة إنتاجها من الغاز إلى أكثر من 140 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي. بحلول عام 2023.

كذلك عاين وزير الطاقة والمناجم خلال زيارته لولاية نعامة محطة المدمجة لإنتاج الكهرباء (غاز – هيدروجين) بطاقة 1200 ميغاواط التي تعد منشأة طاقوية إستراتيجية دخلنا مؤخرا حيز التنفيذ بصفة جزئية لتشرع في تموين الشبكة الوطنية انطلاقا من توربينات توليد الكهرباء عن طريق الغاز وبخار الماء الذي يرتقب أن يدخل حيز الخدمة بصفة كلية نهاية الشهر[2]

وفي إطار السياسة الوطنية للحفاظ على البيئة تولي سوناطراك عناية لافتة للجانب البيئي من خلال التقيد بمعدلات السلامة البيئية للمحيط واتخاذ جميع الإجراءات القانونية، وفي سبيل تفعيل

[1] محمود ا., & سنوسي ب. ع. (2017). تحليل السلوك الإستراتيجي الروسي لتصدير الغاز الطبيعي على ضوء نظرية الألعاب. التكامل الاقتصادي, 5(2)، ص161.

[2] محمد عرقاب، "دخول مشروع توسعة أنبوب نقل الغاز قصدير"، بني صاف، أدرج يوم الجمعة 07 ماي 2021، اطلع عليه يوم 2022/04/11 http://wwwapdaeconomie

مسؤوليتها البيئية تعمل سوناطراك مثلا على ترقية وتطوير استعمال الطاقات الأقل تلوثا مثل استعمال الغاز الطبيعي، غاز البترول المسال البنزين الخالي من الرصاص مع العمل على إستراتيجية تحسين نوعية الوقود المستعمل وذلك بخفض نسبة الكبريت والمواد الأروماتكية[1]، كما تعمل على تكثيف جهودها للتخفيف من حدة انبعاث الغازات المتسببة في الاحتباس الحراري وذلك من خلال تحسين كفاءته الطاقوية وتوقيف الحرق وإطلاق الغاز والتقليل من التسربات وغرس مساحات غابية من شأنها امتصاص الغازات الدفيئة، عن طريق الاعتماد على "نهج استباقي" يثمن الموارد الطبيعية ويساعد على تحفيز الاقتصاد والابتكار ويركز على المساهمات الإيجابية لجميع الأطراف الفاعلة الوطنية منها والدولية من أجل تنمية مستدامة ومسؤولة، وقد تعزز هذا من خلال البيان العام لسياسة الصحة والسلامة البيئية للمجمع الموقع بتاريخ 16 مارس 2021 والذي يؤكد على أن سوناطراك بصفتها رائدة في مجال الطاقة تسعى للارتقاء إلى مستوى المعايير الدولية وتعمل جاهدة لتحقيق التميز في مجال المحافظة على الأوساط والأنظمة البيئية[2] .

2) ثانيا البترول:

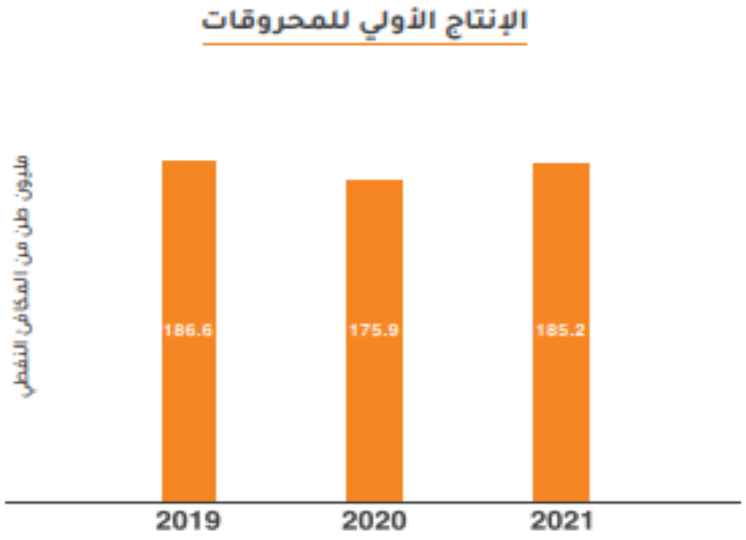
صادرات الجزائر من النفط ومشتقاته وتمثل الصادرات ذلك الجزء من الناتج الوطني الداخلي المباع إلى العالم الخارجي، بمعنى آخر تمثل جزءا من الطلب على الناتج الوطني، ومع ارتفاع الطلب الداخلي المستمر وعوامل تقنية أخرى تراجعت الصادرات تدريجيا لتبلغ 335.2 ألف برميل يوم سنة 2020.

يندرج تطوير واستغلال الحقول ضمن مسعى بعيد المدى، يرتكز على تأمين المحروقات للدولة والمساهمة في تطويرها وتحقيق رفاهية المواطنين يتم تحديد مستوى إنتاج الحقول على أساس معدلات الاستخراج التي تسمح بالحفاظ الأمثل على الحقول و الاستثمار المشترك في مجال استكشاف وإنتاج المحروقات في الجزائر.

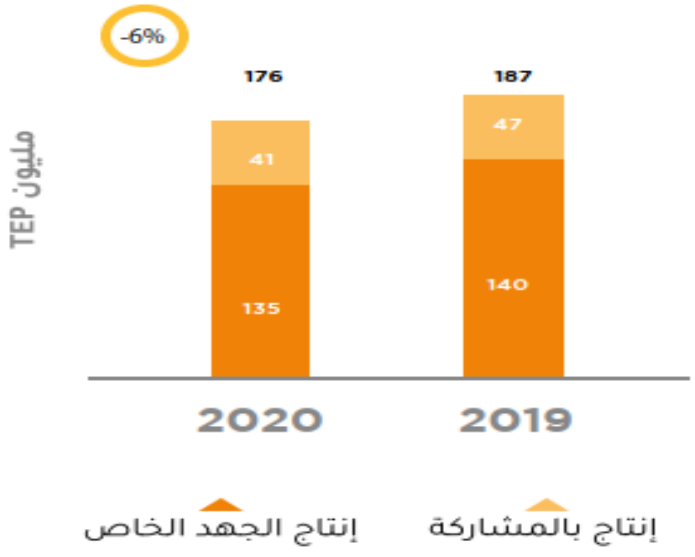
[1] Sonatrach, Poster efforts de Sonatrach dans la réduction des gaz à effet de serre, Salon International des Energies enouvelables, des Energies Propres et du Développement Durable, Oran du 27 au 29 octobre 2015, 1'Algérie, 2015, p 15

[2] توفيق حكار بيئة سوناطراك تلتزم بتكثيف جهودها للتخفيف من حدة انبعاث الغازات الدفيئة، نقلا عن الموقع الالكتروني: https://bit.ly/3yhOSBN

الشكل (09) حجم الانتاج للسنوات 2019-2020-2021[1]



شكل (10) انتاج البترول بالجهد الخاص لسوناطراك و بالمشاركة (2019-2020)



تولي سوناطراك أهمية قصوى للشراكة كمحور استراتيجي يسمح بتوسيع الاستثمار وتقاسم المخاطر والولوج إلى التكنولوجيا اللازمة لاستكشاف وتعبئة احتياطيات جديدة يمنح القانون الجديد للمحروقات (13-19) مرونة كافية لسوناطراك لجذب شركاء جدد قادرين على توفير التمويل

[1] التقرير السنوي 2021 لشركة سوناطراك

والتكنولوجيا اللازمة بغية الوصول إلى أكبر قيمة لمواردنا من المحروقات على المدى البعيد فيما يتعلق بالإنتاج، تتوفر سوناطراك وشركائها المتواجدين بالجزائر على قدرات ضخمة لاستخراج ومعالجة ونقل المحروقات، مما يسمح لها بالتكفل وبصفة جد مرنة لتعبئة كميات جديدة من المحروقات وهذا دون اللجوء إلى استثمارات إضافية كبرى. تتلخص أصول سوناطراك وشركائها في الجزائر إلى غاية نهاية سنة 2020 على النحو التالي:

1-النشاطات الذاتية لسوناطراك

تشمل النشاطات الذاتية لسوناطراك ما يلي:

- ✓ 37عقد بحث ساري المفعول و 14 عقدا في مرحلة الحصول على الامتياز تغطي مساحة تفوق 300.000 كيلومتر مربع.
- ✓ 08 تراخيص استكشاف تغطي ما يفوق 250.000 كم^2.
- ✓ 134 منطقة استغلال في الإنتاج.
- ✓ أكثر من 5500 بئر.
- ✓ شبكة تجميع وخدمات تفوق 21.000 كم.
- ✓ 7400 من تجهيزات ثابتة و 3700أجهزة متحركة. يتم تنظيم تسيير عمليات الإنتاج في 10مناطق، أهمها حاسي رمل ورهرد نوس بالنسبة للغاز وحاسي مسعود بالنسبة للنفط الخام.

2-أنشطة الشراكة

تخضع نشاطات سوناطراك بالشراكة لواحد وثلاثين (31) عقد ا بما في ذلك أربعة (04) في مرحلة الاستكشاف وسبعة وعشرون (27) في مرحلة التطوير والاستغلال تخص عقود الاستكشاف منطقة العسل مع شركة غازبروم (morpzaG) ومناطق سيف فاطمة أورهود وزمالة العربي مع إيني(Eni).

من بين سبعة وعشرين (27) عقدا في مرحلة التطوير والتشغيل، منها:

- ✓ 18 عقدا من صنف تقاسم الإنتاج.
- ✓ 02 عقدان من صنف المساهمة.
- ✓ 07عقود أبرمت بموجب القانون (07-05) المعدل والمتمم.

يتم العمل بعقود الشراكة هذه مع 23 شريك من 17 جنسية مختلفة[1]. تشكل هذه الشراكات ثروة من حيث تبادل المعرفة العملية والتنوع الثقافي فيما يلي قائمة بشركاء سوناطراك وجنسياتهم:

وتشمل العقود الخاصة بمرحلة التطوير والاستغلال 112 حقلا ، 34 منها قيد التطوير و 78 في مرحلة الاستغلال.

الجدول (04) عدد الشركاء و تنوع جنسياتهم

الشريك (الشركة الأجنبية)*	الجنسية	الشريك (الشركة الأجنبية)*	الجنسية
ANADARKO(OCCIDENTAL)	الولايات المتحدة الامريكية	GAZPROM	روسيا
BP	المملكة المتحدة	ROSNEFT	روسيا
NEPTUNE ENERGY	المملكة المتحدة	TOTAL	فرنسا
EDISON	ايطاليا	BHPBILLITON	استراليا
ENI	ايطاليا	PERTAMINA	اندونيسيا
CEPSA	اسبانيا	PERTROCELTIC	ايرلندا
REPSOL	اسبانيا	PTTEP	تايلندا
CNOOC	الصين	PVEP	فيتنام
CNPC	الصين	EQUINOR	النرويج
SINOPEC	الصين	TEIKOKU	اليابان
DEA	المانيا	NUMHYD	تونس
FCP	كندا		

* شركة متعددة الجنسيات و تواجدها في أكثر من بلد.

[1] نفس المرجع،

ثالثا الواردات:

سجلت انجازات سنة 2020 انخفاضا بنسبة قدرها 81% مقارنة بسنة2019 ، حيث بلغ إجمالي الواردات 0.9 مليون طن مقابل 4.4 مليون طن سنة 2019يعود هذا الانخفاض المحسوس في الواردات إلى انخفاض الاستهلاك بفعل إجراءات الحجر والحد من التنقلات التي فرضتها السلطات في إطار مواجهة كوفيد 19 – من جهة، و ارتفاع إنتاج معامل التكرير خاصة بمصفاة الجزائر، أين تم تسجيل زيادة في الإنتاج قدرها 1.6 مليون طن مقارنة بسنة 2019 إضافة إلى تحسن نتائج وحدات مصفاة سكيكدة من جهة أخرى.

الجدول (05) حجم الواردات المسجلة لسنة 2019-2020

حجم الواردات (الف طن)	2019	2020
المازوت	2083	285
البنزين	1735	392
الغاز	368	41
BRI البترول الخام المستورد	160	-
Bunker C زيت وقود السفن	51	-
اثير المثيل و البيوثيل الثلاثي EBTM	-	127
الايثيلين	16	7
مواد أخرى	3	7
المجموع	**4415**	**859**

- نلاحظ انخفاض مهما في حجم الواردات من المنتج "المازوت بنسبة 86% كذلك البنزين بنسبة 77% و كذا الغاز بنسبة 88%.

رابعا أهم الإنجازات لسنة 2021:[1]

اكتشافات المحروقات تحقيق ثلاثة عشر (13) اكتشافا جديدا بالجهد الذاتي، حيث قدرت الكميات المحتواة المؤكدة والمحتملة من المحروقات بمقدار 70.4 مليون طن من المكافئ نفطي، منها 86% نفط و 14% غاز.

1. **الإنتاج الأولي** بلغ الإنتاج الأولي للمحروقات 185.2 مليون طن من المكافئ النفطي في 2021، بزيادة 5% مقارنة بسنة 2020
2. **التسويق** بلغ الحجم الإجمالي للمحروقات المسوقة 159.4 مليون طن من المكافئ النفطي ، أي بزيادة 14%مقارنة بسنة سنة 2020.

اكتشافات المحروقات :

- بالجهد الذاتي 13 :

• الإنتاج الأولي للمحروقات 185.2 : مليون طن من المكافئ النفطي- . النفط الخام 42.5 : مليون طن-. الغاز الطبيعي : 132.2مليار متر مكعب- . المكثفات : 7.8مليون طن- . غاز البترول المسال 7.8 مليون طن.

• تنقيب: حفر 113 بئرا 21 – بئرا استكشافيا92 -. بئرا تطويريا.

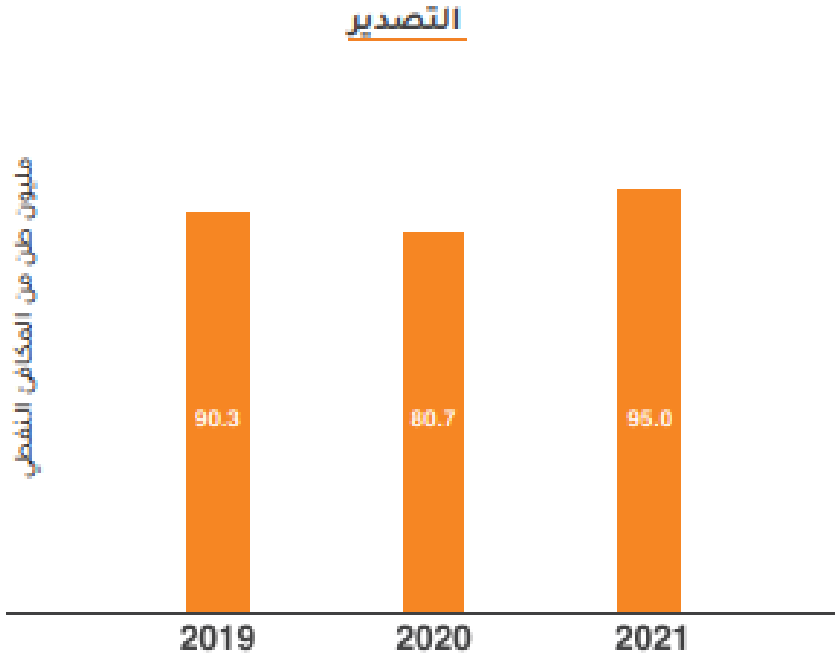
• الاستثمار: ما يعادل 4.4 مليار دولار أمريكي.

كما هو الحال في سنة 2020 ، فقد تركزت جهود الاستكشاف وفقا للاستراتيجية المعتمدة، على أفضل السبل التي تلبي معايير الحجم والاقتصاد والمخاطر الجيولوجية.

اكتشافات المحروقات تم تحقيق ثلاثة عشر (13)اكتشافا جديدا بالجهد الذاتي، مما سمح بتحديد الكميات المحتواة المؤكدة والمحتملة من المحروقات والتي قدرت بـ 70.4 مليون طن من المكافئ النفطي، منها 86% نفط و 14% غاز.

[1] تقرير السنوي لسنة 2021

الشكل (11) تصدير النفط لسنة 2019-2020-2021[1]



3--الاستثمارات: بلغت إنجازات الاستثمار في سنة 2021 ما قيمته 713 مليار دينار جزائري (ما يعادل 5.1 مليار دولار أمريكي)، وبلغت حصة العملة الصعبة في الإنجازات 38% من الإجمالي.

- ✓ قسم الاستكشاف والإنتاج 87% من الإجمالي بمبلغ 623 مليار دينار جزائري (ما يعادل 4.4 مليار دولار أمريكي.)
- ✓ قسم النقل عبر خطوط الأنابيب 37 : مليار دينار جزائري (ما يعادل 264 مليون دولار أمريكي) أي 5% من إجمالي الاستثمارات.
- ✓ قطاع التمييع والفصل 28 : مليار دينار جزائري (ما يعادل 202 مليون دولار أمريكي) أي 4% من إجمالي الاستثمارات.
- ✓ قطاع التكرير والبتروكيمياء 11: مليار دينار (ما يعادل 82 مليون دولار أمريكي) أي ما يقرب من 2% من إجمالي الاستثمارات.

[1] التقرير السنوي لسوناطراك لسنة 2021

✓ الاستثمارات الأخرى 14 : مليار دينار جزائري (ما يعادل 97 مليون دولار أمريكي) أي 2% من إجمالي الاستثمارات.

الجدول (06) اجمالي الانتاج بالجهد الخاص لشركة سوناطراك و بالشراكة (2020- 2021)[1]

الانتاج الأولي من المحروقات (مليون طن من المكافئ نفطي)	2020	2021
بالجهد الذاتي	134.7	143.9
بالشراكة	41.2	41.3
اجمالي الانتاج	**175.9**	**185.2**

4-الإنتاج الأولي للمحروقات

بلغ الإنتاج الأولي للمحروقات 185.2 مليون طن من المكافئ النفطي في 2021، بزيادة 5% مقارنة بسنة 2020.

5-الاستثمارات بالجهد الخاص و بالشراكة

تمثل الاستثمارات في قطاع الاستكشاف والإنتاج الجزء الأكبر من الاستثمارات في سنة 2021 (أي ما يمثل 87%من مجموع الاستثمارات بقيمة 623 مليار دينار جزائري(ما يعادل 4.4 مليار دولارأمريكي) موزعة على النحو التالي :

✓ سوناطراك بمجهودها الخاص : 498 مليار دينار (ما يعادل 3.6 مليار دولار أمريكي.)

✓ سوناطراك بالشراكة : 124مليار دج (ما يعادل 0.9 مليار دولار أمريكي.)

نسبة الشراكة من الاستثمارات: 19 %

[1] نفس المرجع

الجدول (07) توزيع الاستثمارات في الاستكشاف بالجهد الذاتي و الشراكة لشركة سوناطراك (2020-2021)[1]

الاستثمارات (مليار دينار)	2020	2021
استكشاف	94	66
بالجهد الذاتي	90	62
بالشراكة	04	04
التطوير و الاستغلال	596	554
بالجهد الذاتي	466	435
بالشراكة	130	120
استثمارات أخرى	02	02
المجموع استكشاف – انتاج	**493**	**623**

فيما يتعلق بالاستكشاف في سنة 2021، بلغت الاستثمارات 66 مليار دينار جزائري (ما يعادل 474 (مليون دولار أمريكي) وتتعلق بشكل رئيسي بتسجيل 9703 كيلومترا من الدراسات الزلزالية ثنائية أبعاد و5684 كيلومترا مربعا من الدراسات الزلزالية ثلاثية الأبعاد وحفر34 بئرا تم الانتهاء من 21 منها أما في مجال تطوير واستغلال الحقول خلال سنة2021، فقد بلغ مستوى الاستثمار 554 مليار دينار جزائري(ما يعادل 4.0 مليار دولار أمريكي) ، منها 78% أنجزت بالجهد الذاتي وقدُ بذلت هذه المجهودات بشكل رئيسي، لتحقيق ما يلي:

- ✓ مشاريع تطوير الحقول الرئيسية: محطة تكثيف الغاز حاسي الرمل –المرحلة الثالثة، تجديد الوحدات الملحقة جنوب حاسي مسعود، محيط حاسي مسعود، تينهرت، حاسي بئر الركايز، محيط قاسي طويل، حاسي موينة، حاسي باحمو، توات وإيزارن.
- ✓ برنامج الحفر التطويري والذي بلغ المجهود المنجز به 92 بئرًا منها 73 بئرًا بالجهد الذاتي.

[1] التقرير السنوي لشركة سوناطراك لسنة :2020-2021

6-الزيادة معتبرة في قيمة الصادرات

بعد سنة 2020 التي اتسمت بأزمة مزدوجة صحية ونفطية، كانت 2021 سنة انتعاش النشاط الاقتصادي في العالم مع ارتفاع حاد في الطلب على منتجات الطاقة، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المحروقات سمح هذا السياق الخارجي الملائم، وجهود التطوير التي تبذلها الشركة، لسوناطراك من تحسين أدائها بشكل كبير، سواء من حيث الكميات أو النتائج المالية وبذلك حققت الشركة في سنة 2021 قيمة صادرات تجاوز 35 مليار دولار مقابل 20 مليار دولار في سنة 2020 ، نتيجة لزيادة الصادرات بنسبة 18% مقارنة بسنة 2020 .

وقف استيراد البنزين والمازوت

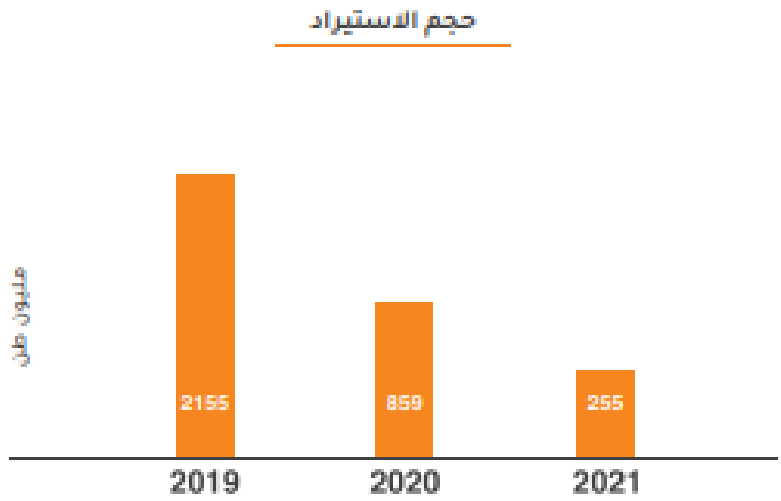
بلغ الحجم الإجمالي للمحروقات المسوقة (بما في ذلك الوحدات التابعة لسوناطراك 159.4 مليون طن من المكافئ نفطي)، بزيادة 14% مقارنة بسنة 2020 حيث بلغ حجم صادرات المحروقات 95.0 مليون طن من المكافئ نفطي، بزيادة18 % مقارنة بإنجازات سنة 2020 بلغ حجم المحروقات المسوقة سنة 2021 في السوق الوطنية 64.3 مليون طن من المكافئ النفطي، بزيادة قدرها 9% + مقارنة بعام 2020 الجدير بالذكر، أنه في إطار تلبية احتياجات السوق الوطني من الوقود، فقد سمح تنفيذ برنامج إعادة تأهيل المصافي والأعمال المنجزة من طرف الشركة، بغرض تحسين الإنتاج في سنة 2021 ، بتلبية كامل احتياجات السوق الوطنية من البنزين والمازوت ووقف استيرادهما ومن أهم الإنجازات:

- ✓ الإنتاج المسوق159.4 : مليون طن من المكافئ النفطي
- ✓ التصدير: 95 مليون طن من المكافئ النفطي.
- ✓ السوق الوطنية: 364 مليون طن من المكافئ النفطي.
- ✓ قيمة الصادرات35.4 : مليار دولار أمريكي.
- ✓ متوسط سعر نفط صحراء بلاند 72.3 دولار/ برميل

استيراد المنتجات البترولية

تم تحقيق حجم 254.741 طنا مقابل858.939 طنا سنة 2020، بتسجيل انخفاض معتبر بنسبة 70% ويعود هذا الانخفاض إلى تلبية أداة الإنتاج الوطنية حاجة السوق المحلية من البنزين والمازوت، مما سمح بالوقف التام لواردات الوقود.

الشكل (17) حجم الإستراد لواردات الوقود و إنخفاظه لسنة(2019-2020-2021)[1]



تسعة التزامات رسمية لتعزيز المحتوى المحلي قامت بها شركة سوناطراك لتحقيق الأهداف الخاصة بالاستراد لغرض تجسيدها، تم تحديد تسعة التزامات رسمية في نص البيان الذي تتعهد سوناطراك بموجبه بما يلي:

1. إدراج ضمن إجراءات توقيع العقود، شروطا تفرض على الهياكل العملياتية والوظيفية لسوناطراك الاعتماد على المحتوى المحلي كأولوية، عندما يكون بمقدوره تلبية الشروط.
2. تكييف استراتيجية التعاقد لتعزيز الاعتماد كأولوية على أداة الإنتاج الوطنية.
3. اشتراط على المتعاملين الأجانب الاعتماد على المناولة المحلية في حدود توافرها ومؤهلاتها.
4. مرافقة الشركات الجزائرية لتصنيع السلع و/ أو إنجاز المشاريع التي يحتمل أن تشكل بديلا للاستيراد، بما في ذلك ما تعلق بالتقييس والمعيارية الدولية.
5. دعم الشركات الخاضعة للقانون الجزائري لدى مؤسسات الدولة، بغرض تسهيل تنفيذ الإجراءات المتعلقة بتعزيز المحتوى المحلي والاندماج الوطني.

[1] التقرير السنوي لشركة سوناطراك لسنة 2021

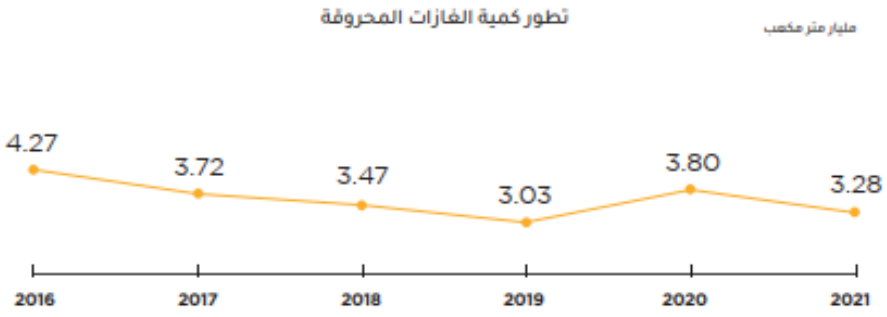
6. التواصل بانتظام، لا سيما مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الناشئة والحاضنات والجامعات، حول احتياجات العمل والفرص المتاحة في برامج التموين الخاصة بسوناطراك.
7. إشراك إشراك الشركات الفرعية لسوناطراك في أعمال تطوير وتعزيز المحتوى المحلي والاندماج الوطني.
8. المساهمة في تنمية القدرات الوطنية من حيث التحكم التكنولوجي في مهن سوناطراك، من خلال التعاون مع الشركاء الوطنيين والأجانب والجامعات ومراكز البحث والتطوير والشركات الناشئة ومراكز التكوين المهني، بغرض خلق فرص لتطوير المحتوى المحلي والاندماج الوطني.
9. تشجيع قامة شراكات بين الشركات الجزائرية العمومية والخاصة في إطار منظم، بغرض تعزيز التنافسية وتوحيد قدراتها في الانجاز.

- **اقتصاد الطاقة وخفض التكاليف وترقية المحتوى المحلي**

بفضل تجند واستعداد فرقها من الباحثين، تعمل هذه الهيأة الهامة على تطبيق إجراءات من شأنها تعزيز اقتصاد الطاقة وخفض التكاليف وترقية المحتوى المحلي، من خلال رفع نسبة التكامل الوطني (المواد الأولية والعمليات). وفي هذا الإطار، شهدت سنة 2021 توقيع البيان العام لسياسة المحتوى المحلي والاندماج الوطني.

- **انخفاض طفيف في كمية الغاز المحروق سجلت كميات الغازات المحروقة خلال سنة 2021**

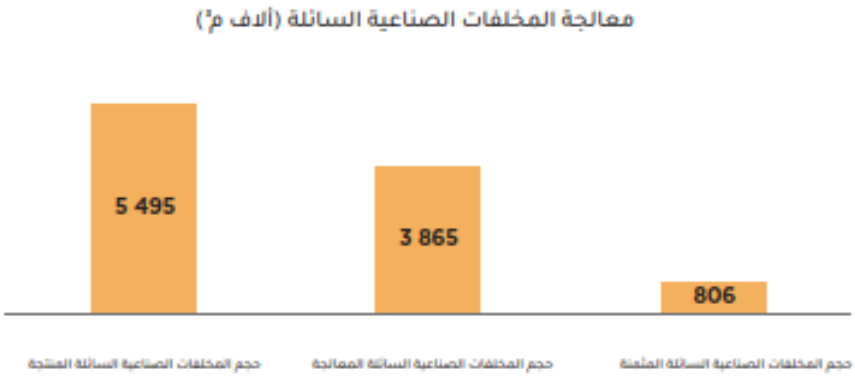
الشكل رقم (12): تطور كمية الغاز المحروقة خلال سنة2021



على الرغم من تضاعف إنتاج الغازات المصاحبة ما بين سنتي 2000 و2021، فقد انخفض معدل الحرق بشكل كبير، حيث انخفض من% 15 سنة 2000 إلى أقل من 4% سنة 2021 ويعكس

هذا الأداء الجهود التي تبذلها سوناطراك لاستعادة الغازات المصاحبة من خلال المشاريع المختلفة التي تم إنجازها والتي سمحت بتحقيق معدل استرجاع بنسبة 96% فيما يتعلق بمعالجة المخلفات الصناعية السائلة، تظهر نتائج سنة 2021 الإنجازات التالية:

الشكل رقم (13): يوضح معالجة المخلفات السائلة (ألاف م2) لسنة 2021



رابعا: الطاقات المتجددة

تنخرط سوناطراك بشكل كامل في السياسة الوطنية لتطوير الطاقات المتجددة وتعتبر هذا الخيار أحد ركائز ضمان الأمن الطاقوي في البلاد مستقبلا والاستجابة لقضايا المناخ ، ولا سيما الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. تتمحور أعمال سوناطراك في هذا المجال حول برنامجين لإنجاز محطات الطاقة الشمسية بالإضافة إلى تحديد مشاريع أخرى في إطار الانتقال الطاقوي.

مساهمة سوناطراك في البرنامج الوطني للطاقات المتجددة بتكليفها لإنجاز محطات للطاقة الشمسية الكهروضوئية متصلة مباشرة بشبكة الكهرباء الوطنية

الأعمال المنجزة

أولا – تم اختيار سوناطراك كوكالة منفذة لمشروع دعم تطوير الطاقات المتجددة في الجزائر، تحت إشراف وزارة الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة (MTEER) وبتمويل قدره 1 مليون دولار أمريكي من قبل البنك الأفريقي للتنمية –(BAD)الصندوق الإفريقي للطاقة (SEFA) المستدامة.

✓ التوقيع في ديسمبر 2020 على بيان اتفاق متعلق بمشروع المساعدة التقنية للبنك الأفريقي للتنمية.

- ✓ بدء سلسلة زيارات ميدانية سنة 2019 لاختيار المواقع المؤهلة ، حيث وقع الاختيار الأولي على 06 مواقع ، تم تحديد 03 منها كأولويات.
- ✓ تم منح قرارات الترخيص من طرف مديريات الطاقة لولايات الأغواط ، بسكرة ، مسيلة لدخول المواقع لإجراء دراسات الجدوى الأولية (الدراسات الطبوغرافية والجيوتقنية).
- ✓ دراسة أولية للربط بالشبكة الوطنية أنجزت من طرف مسير المنظومة الكهربائية .(OS Opérateur Système).
- ✓ إعداد نموذج اقتصادي لمشاريع تركيب محطات الطاقة الشمسية الكهروضوئية بولايتي الأغواط والوادي.

ثانيا– تزويد المواقع الصناعية لسوناطراك بالطاقة الشمسية(البرنامج 1.3 جيجاواط)شرعت سوناطراك فعليا بتطوير مزج الطاقة من خلال تجهيز المواقع الصناعية لإنتاج النفط والغاز بمحطات الطاقة الشمسية، بقدرة بلغت 1.3 جيجاوات.

المطلب الرابع :الأفاق المستقبلية للشراكات الأجنبية لدى شركة سونطراك

أولا: شركة سوناطراك مؤشر الدور محوري في سوق الطاقة العالمي

كشف رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون أن قيمة الإستثمارات في قطاع المحروقات ستفوق 39 مليار دولار خلال السنوات الأربعة المقبلة (2022–2026) وأوضح أن الدولة عازمة على مواصلة جهودها للإستثمار في القطاع، وسيخصص 70% من المبلغ للاستكشاف والتطوير لاسيما تحسين معدل الاسترجاع وخاصة في حقول حاسي مسعود وحاسي الرمل، كما أن تخصيص هذا المبلغ جاء تجسيدا للمسعى الرامي إلى الحفاظ على قدرات الإنتاج والتصدير وتعزيزها بالموازاة مع تكثيف جهود الإستكشاف، وتحسين مراحل الاستخلاص في حقول الإنتاج، وتحقيق التشغيل الأمثل، والرقمنة، وتطبيق التقنيات المتقدمة وخفض التكاليف،[1] وتعد زيادة إحتياطي البلاد من أولويات الإستراتيجية الجديدة للطاقة حيث تهدف إلى حفر حوالي 100 بئر في السنة، ومضاعفة الحجم السنوي للاستكشافات وزيادة الإحتياطات المؤكدة من 50 إلى 100 مليون طن سنويا ، كهدف من إستراتيجيتها للنمو 2030[2]

[1] ياسمين به الجزائر دعمت أمن شركاءها طاقويا، نقلا عن الموقع الالكتروني: https://bit.ly/3047det Sonatrach, Op.cit, https://bit.ly/2WrpE8b

[2] https://news.radioalgerie.dz/ar/node/5276 date09/06/2024

1) قفزة في حجم الإنتاج على المديين القصير والمتوسّط

لا يختلف اثنان حول امتلاك الجزائر اليوم لرؤية اقتصادية استشرافية ناجعة في مختلف الميادين والمجالات لاسيما في تخصّصها الطاقوي، إذ أطلقت الشركة العملاقة «سوناطراك « موازنة طموحة تتناسب ومبادئ المؤسسة الاقتصادية التي تبحث دائما عن مكاسب في السوق واستغلال الفرص لمضاعفة الأرباح، وما تخصيص 75 بالمئة من ميزانية المخطّط الخماسي للاستثمار الخاص بسوناطراك (2023 . 2027)، المقدر بـ 40 مليار دولار للاستكشاف والإنتاج، إلاّ دليل على عزم عملاق الطاقة الجزائري تحقيق قفزة في حجم الإنتاج على المدى القصير والمتوسّط لمقارعة عمالقة الطاقة عالميا.

تحظى شركة «سوناطراك» بمكانة هامة عبر العالم الاقتصادي بمساهمات وشراكات وفروع محلية ودولية بلغ عددها 41 فرعا، من شأنها تعزيز وجود المجمع وتقوية وضعه المالي. وتحتل «سوناطراك» المرتبة 12 في التقرير الدولي لأفضل شركة نفطية بالعالم، كما يملك عملاق النفط الجزائري مكانة محترمة في سوق الطاقة الدولية بالنسبة للإنتاج من خام النفط، ووفقا لمستوى الإنتاج المرجعي المتفق عليه ضمن خطة «أوبك+» لموازنة السوق، فإن الجزائر تأتي في المرتبة الثالثة في إفريقيا بعد نيجيريا وأنغولا.

وعلى مستوى الصادرات الجزائرية من الغاز الطبيعي المسال (LNG)، وضعت «سوناطراك» الجزائر في المرتبة الرابعة ضمن أكبر مصدري الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا، في وقت يكثر فيه الطلب على هذه المادة الحيوية مع تزايد حدّة الصراع والتوتّر العسكري بأوروبا.

لم تدع الأرقام التي كشف عنها الرئيس المدير العام لشركة «سوناطراك»، توفيق حكار في آخر خرجة إعلامية له لا يوجد أي مجال للشكّ حول عزم الجزائر على المحافظة على مركزها الريادي للدول التي حقّقت أكثر اكتشافات طاقوية في العالم العام المنقضي، ويرى المتابعون للشأن الطاقوي في الجزائر أن ضخّ أموال ضخمة في مجال الاستكشاف يعني البحث عن أسواق وزبائن جدد، وعدم ممانعة الرفع من حجم الصادرات الطاقوية الجزائرية في المستقبل القريب.

وكشف المسؤول الأول عن عملاق النفط والغاز الجزائري، أن 30 مليار دولار من أصل 40 مليار دولار التي خصّصتها الشركة للاستثمار خلال الخماسي 2023 . 2027، ستخصّص للاستكشاف وإنتاج المحروقات لاسيما الغاز الطبيعي بهدف تحسين تموين السوق العالمية. وقال حكّار في تصريحات

سابقة إن «الهدف تخصيص جزء كبير للاستكشاف والإنتاج هو الحفاظ على قدرات الشركة في الإنتاج»، فيما أكد هذا الأسبوع أن هذه الاستثمارات ستساعد الشركة «على تحسين أمنها الطاقوي وتموين السوق العالمية بشكل موثوق».

عودة عملاق الطاقة الإفريقي لم تكن حبرا على ورق أو مجرّد عقود شراكة تراوح مكانها، بل تجسّدت من خلال التوقّف بشكل نهائي عن استيراد الوقود منذ شهر أوت من سنة 2020، ما وفّر على الجزائر مبلغ 1.5 مليار دولار عام 2021 كانت تنفق على استيراد هذه المادة في السنوات السابقة، وما يعزّز هذه الإحصائيات هو ما كشف عنه الرئيس المدير العام لشركة «سوناطراك» أن الشركة سترصد ضمن مخطّطها الاستثماري أكثر من 7 مليار دولار لمشاريع التكرير والبتروكيمياء وتمييع الغاز، وهي المشاريع التي ستسمح بـ» (إنتاج القيمة المضافة في الجزائر وتعزيز قدراتها في مجال التصدير).

وتعتمد مشاريع البتروكيمياء على الشراكة الأجنبية بداعي الاستفادة من التكنولوجيا والتحكّم في عملية الإنتاج، كما تعتبر سوناطراك شريكا مهما في تطوير المشروع البتروكيميائي لإنتاج مادة «البولي بروبلين» البلاستيكية عالية الجودة بمدينة جيهان التركية، ضمن شراكة في ثلاثة عقود مع الجانب التركي، وتبلغ التكلفة المالية للمشروع 1.7 مليار دولار، تساهم فيه سوناطراك بنسبة 34 بالمئة تضمن تموينه بالمادة الأولية البروبان الجزائري في إطار عقد طويل المدى باعتماد أسعار السوق الدولية.

عزمت الشركة القيام بأربع مشاريع في البتروكيمياء على المدى المتوسّط بالرغم من أن المشاريع الموجهة للبترو كيمياء تعتبر مشاريع باهظة، غير أن المجمع حسب الرئيس المدير العام مستعد للقيام بهذه المشاريع وهو ما تأكد من خلال تصريحات هذا الأسبوع.

سيتمّ تخصيص 1 مليار دولار لتمويل مشاريع تندرج ضمن مساهمة الشركة في الانتقال الطاقوي حسب المدير السابق لشركة سوناطراك السيد : حكّار، ويتعلّق الأمر أساسا بمشاريع استرجاع الغاز المحروق على مستوى مواقع الإنتاج ومجمعات الغاز الطبيعي المميع ومشاريع الطاقة الشمسية بالصفائح الضوئية لتزويد مواقع الإنتاج وكذا المشاريع النموذجية لإنتاج ونقل الهيدروجين الأخضر، وهي مشاريع ستسمح بتحقيق نقلة نوعية في مواكبة الشركة العملاقة للتطوّرات الحاصلة في مجال الطاقة النظيفة.

وفي ذات السياق، أكد السيد: حكار أن شركة «سوناطراك» مدعوة الى القيام بدور بارز في تنمية الصناعة المستقبلية التي تتميز بانبعاثات كربون منخفضة، مثل الهيدروجين الأخضر والطاقة الكهروضوئية، كاشفا عن إطلاق مشروعين نموذجين انطلاقا من 2023، يهدفان إلى إنتاج الهيدرجين الأخضر ونقله عبر خط أنبوب الغاز.

وفيما يخصّ السوق العالمية فقد سجلت الجزائر رقما قياسيا في صادرات الغاز خلال عام 2022، قدّر بحوالي 56 مليار متر مكعب، 4 مليار متر مكعب منها عن طريق السوق الفورية، وتطمح سوناطراك في أن تصبح «أحد أهم مصادر التموين بالغاز في العالم بفضل مخزون هام من الغاز الطبيعي والارتفاع الأخير في الإنتاج»، وهو طموح مشروع طالما أن الاكتشافات التي تمّت في بعض حقول الغاز ستسمح بزيادات معتبرة في حجم الغاز المتوفر للتصدير من خلال أنابيب نقل الغاز أم بواخر النقل» حسبما صرّح به الرئيس المدير العام لشركة سوناطراك.

وتتميز شركة سوناطراك بقدرة هامّة في مجال التمييع، والمقدرة بأزيد من 30 مليار متر مكعب/السنة، وهو ما يسمح للمجمع بالتوفر على «مرونة معتبرة»، بفضل مركبّات التمييع الأربعة المتواجدة عبر الوطن، كما أن الطلب المتزايد على الغاز المميّع يزداد من سنة لأخرى خصوصا هذا العام. وستتعزّز مكانة الجزائر بصفتها موردا موثوقا يلتزم ببنود عقود الشراكة مع الزبائن خاصة بعد أن تدخّل المشاريع التي هي قيد الإنجاز حيز الخدمة في السنيتين القادمتين، ويتعلّق الأمر حسب الرئيس المدير العام لسوناطراك، باستغلال حقول حاسي موينة وحاسي باحمو في الجنوب الغربي وبحقول ايسارين وتين فويي تبنكوت في الجنوب الشرقي للوطن، في انتظار تجسيد مشاريع أخرى خلال نفس الفترة بكل من حاسي الرمل وحمراء وأوهانات وتوات[1].

2) شركة سوناطراك عملاق إفريقيا

- ✓ ❊ تسويق 158 مليون طن من البترول ومداخيل بـ 60 ملياردولار
- ✓ ❊ تحقيق 15 اكتشافا جديدا بينها 3 بالشراكة مع مؤسسات أجنبية
- ✓ ❊ استثمارات بـ 5 ملايير دولار وزيادة في الصادرات بـ 10 %

[1] سوناطراك-دور-محوري-في-سوق-الطاقة-العالمي/item/203286–الملفات-ألسبوعية/ملفات- خاصة html./ar/com.chaab–ech.www

- ✓ ❊ نشاطات الاستكشاف والإنتاج تمثل 85 % من الإنجازات
- ✓ ❊ ارتفاع نسبة تصدير المنتجات المكررة بـ3 % لتحسن إنتاجها

حقّقت شركة "سوناطراك" مداخيل تقارب 60 مليار دولار (59.8 مليار دولار) بنهاية سنة 2022، بفضل تسويق 158.3 مليون طن معادل بترول، صدر منها 91.6 مليون طن معادل بترول، ووجه 66.7 مليون طن معادل بترول للاستهلاك الداخلي[1].

كشف التقرير السنوي 2022، أن الشركة اكتسبت مكانة "لاعب رئيسي" في السوق الغازية العالمية، حيث كانت المموّن الأول لإيطاليا والمموّن الثاني لإسبانيا بالغاز الطبيعي والمموّن الثاني لكل من تركيا واليونان بالغاز الطبيعي المسال.

ودعمت سوناطراك هذه المكانة بعد تمكنها من مراجعة عقودها مع أبرز زبائنها، وفقا لمقتضيات مؤشرات السوق الجديدة والتي كان أبرزها ارتفاع أسعار الغاز الى مستويات قياسية.

وشملت المراجعة خلال 2022، العقود الغازية مع المجمع اليوناني "ديبا" و"إيني" الايطالية، إضافة إلى "إينيل" التي تسوق الغاز بكل من ايطاليا واسبانيا و"ناتورجي" و"أنجي" و"جيوبلين" السلوفينية.

وتميزت سنة 2022 بتحسن في القدرات الإنتاجية للشركة الوطنية، التي سمحت بتلبية الطلبات المتزايدة في سوق الطاقة لاسيما بالقارة الأوروبية في ظل تداعيات الأزمة الأوكرانية، وذلك بفضل الشروع في التطوير السريع لعدد من الحقول الغازية المكتشفة بمكامن حاسي الرمل وأحنات وإن أمناس، لتوفير كميات إضافية من الغاز، وجه جزء هام منها إلى الأسواق الحرة، حيث صدرت الجزائر 4.3 مليار متر مكعب من الغاز إلى هذه الأسواق وهو ما مثل لأول مرة 12% من إجمالي صادراتها الغازية. وسجلت صادرات النفط الخام زيادة بنسبة 10%مقارنة بعام 2021، بفضل رفع كميات إنتاج النفط الخام على مستوى الحقول، كما ارتفعت نسبة تصدير المنتجات المكررة بـ3 % بفضل تحسن إنتاجها.

بالمقابل، انخفضت واردات الجزائر من المنتجات النفطية بنسبة 40%، متراجعة من 255 ألف طن في 2021 إلى 154 ألف طن في 2022. وتمكنت "سوناطراك" من تحقيق 15 اكتشافا جديدا للمحروقات، من بينها 3 بالشراكة مع مؤسسات أجنبية مكنت من توفير 117.4 مليون طن مكافئ بترول.

[1] التقرير السنوي لشركة سونطراك .2022

وبخصوص الاستثمارات، أظهر التقرير أن نشاطات الاستكشاف والإنتاج مثلت نسبة 85% من الإنجازات المحققة في 2022، بما يعادل قرابة 5 ملايير دولار (4.8 مليار دولار)، من بينها 3.5 مليار دولار بمجهود فردي للشركة، فيما بلغت النشاطات المشتركة مع مؤسسات أجنبية قيمة 1.3 مليار دولار، وهو ما يمثل 27% من اجمالي الاستكشافات، وبارتفاع نسبته 46% مقارنة بسنة 2021.

وشهد نشاط الاستكشاف وحده ارتفاعا هاما بنسبة 52% في 2022 مقارنة بسنة 2021، حيث بلغت الزيادة 708 ملايين دولار، فيما سجل نشاط تطوير الحقول استثمارات بقيمة 4 ملايير دولار، مست 112 بئر، 70% منها بفضل جهد فردي لسوناطراك بما يعادل 72 بئرا.

وخصصت سوناطراك 436 مليون دولار من الاستثمارات في مجال النقل عبر الأنابيب وهو ما يمثل 8% من إجمالي الاستثمارات، بزيادة نسبتها 68% مقارنة بـ2021، فيما خصصت 242 مليون دولار للاستثمار في مجال التمييع والفصل و113 مليون دولار لنشاط التكرير والبتروكيمياء.

للتذكير، وضعت سوناطراك مخططا استثماريا يمتد من 2022 إلى 2026 بمبلغ إجمالي يصل إلى 40 مليار دولار، كما انصبت الجهود في السنة الأولى من المخطط على المنبع ولاسيما تطوير الحقول، دون أن يمنع ذلك من تجسيد عدة مشاريع في المصب.

كما كانت 2022 سنة لتعزيز شراكات سوناطراك التي وقعت عدة عقود مع شركائها التقليديين منها ثلاثة تخص "تقاسم الإنتاج" مع "إيني" و«سينوباك" و«أوكسيدونتال" و"توتال" بقيمة 6 ملايير دولار، إضافة إلى توسيع شراكتها نحو إفريقيا بتوقيع مذكرات تفاهم مع نظيراتها الموريتانية والسنغالية والتونسية.

ورسخت سوناطراك حضورها في مجال الطاقات المتجددة خلال 2022، من خلال اطلاق مشروع إنجاز ثاني محطة كهروضوئية بطاقة 10 ميغاواط بالشراكة مع "إيني" والتي سيتم ربطها بالمحطة الاولى المدشنة في 2018. ويرتقب إنجاز محطة ثالثة بحوض بركين خلال العام الجاري.

وتعد هذه الإنجازات جزء من برنامج انجاز محطات كهروضوئية للمواقع الصناعية للشركة، حيث تعتزم سوناطراك الاستحواذ مستقبلا على قدرة إنتاجية تصل إلى 1.3 جيغاواط مع استهداف تغطية 80% من احتياجات الطاقة بمواقعها النفطية مع حلول عام 2030، في إطار مساعيها للتقليل بشكل مسؤول ومستدام من استهلاك المحروقات في انتاج الكهرباء وكذا الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة.

تقوم "سوناطراك" بدراسة نموذجية لإنتاج الهيدروجين الأخضر بالشراكة مع شركة ألمانية، إضافة إلى إعداد دراسة حول جدوى مشروع إنتاج البنزين العضوي.[1]

ثالثا الشراكات المستقبلية لشركة سونطراك

حسب بيان للوزارة، تم هذا "بحضور المدراء العامون شمال افريقيا والجزائر لشلومبرجير واطارات من الجانبين، حيث بحث الجانبان مجالات التعاون والشراكة التي تربط سوناطراك بشركة «أس أل بي» في مجال المحروقات وآفاق تعزيزها."

وأضاف المصدر، بأن "الطرفان استعرضا فرص التعاون والشراكة المستقبلية في مجال استكشاف وتطوير حقول النفط والغاز، وفي مجال الخدمات البترولية والحلول الرقمية والتكنولوجيات الحديثة في صناعة النفط والغاز بالجزائر وتدريب وتكوين العنصر البشري في هذه المجالات."

وناقش الجانبان، حسب البيان، "فرص التعاون والاستثمار في مجال خفض الانبعاثات والتقليل من البصمة الكربونية ورفع الفعالية في مجال صناعة النفط والغاز، وكذا في مجال التحول الطاقوي." وأكد وزير الطاقة والمناجم على "أهمية التعاون مع شركة «أس أل بي» ، في مجال الحلول الرقمية ورقمنة قطاع المحروقات من أجل تثمين وتعزيز الاستغلال الأمثل لموارد المحروقات الوطنية واستدمتها. كما أكد على ضرورة العمل على ترقية المحتوى المحلي وأخذ كل جوانبه بعين الاعتبار وضرورة تطوير وترقية وتكوين المصادر البشرية."

"التزام شركة «أس أل بي» العالمية بالاستثمار وتنمية اعمالها بالجزائر، مؤكدا كذلك على التزامها بتقديم أحدث الحلول والتكنولوجيات التى تمتلكها للمساهمة فى تحقيق اهداف قطاع النفط والغاز الجزائري وكذا على المساهمة الفعالة في ترقية المحتوى المحلي ومرافقة المؤسسات الناشئة وتنفيذ شراكات استثمارية ذات منفعة للجانبين.

احتلت الجزائر صدارة قائمة أكبر 5 صفقات غاز مسال في ماي 2024، وفق التقرير الشهري الذي تصدره منصة الطاقة المتخصصة والذي يشمل صفقات بناء ناقلات الغاز الطبيعي المسال.

واحتّلت الجزائر طليعة ترتيب أكبر مصدري الغاز المسال في ماي، اعتمادًا على مجموعة من المؤشرات الرئيسية، أولها مؤشر صفقات التصدير الكبرى ومؤشر الجودة الجزائرية في إنتاج الغاز المسال، بكونه وقودا نظيفا ومنخفض الانبعاثات، بالإضافة إلى سهولة نقله من خلال ناقلات الغاز

[1] التقرير التنوي لشركة سونطراك لسنة 2022

المسال التي تملكها الشركة الحكومية لنقل وتسويق المحروقات "سوناطراك" في كل بحار العالم ومحيطاته.

وبحسب مراجع منصة الطاقة، فإّن صفقات الغاز الجزائري التي سمحت باحتلال المرتبة الأولى في شهر ماي الأخير، أظهرت مجددًا نجاح الجزائر في توسيع دورتها الإنتاجية في مجال الغاز وإسالته، لتحقيق أقصى استفادة تدعم إيراداتها وزيادة أحجام الصادرات وأيضا تمكنها في فتح أسواق دولية جديدة، وهو ما سمح لشركة سوناطراك بتعزيز موقعها ضمن قائمة أكبر 5 صفقات غاز مسال في ماي.

وبلغت الأرقام الرسمية حيث استقبلت كرواتيا بتاريخ 23 ماي الماضي 2024، أّول شحنة غاز مسال جزائرية، إذ سلمت ناقلة الغاز المسال "أوغارتا" حمولتها، إلى وحدة التخزين وإعادة التغويز العائمة، التي تبلغ سعتها 140 ألف متر مكعب بمحطة كرك للغاز المسال في كرواتيا[1].

وتأتي هذه الشحنة، التي دفعت بالجزائر إلى قائمة أكبر 5 صفقات غاز مسال في ماي ،2024 بصفتها الأولى إلى محطة كرك للغاز المسال، التي عادة ما تتلقى شحنات من أميركا، قطر، نيجيريا، مصر، ترينيداد وإندونيسيا، كما تستقبل عمليات إعادة التحميل من محطات في أوروبا[2].

وبموجب الاتفاق بين الجزائر وكرواتيا، فقد تسلمت السفينة "أوغارتا" –التي تبلغ سعة حمولتها 171.8 ألف متر مكعب – الشحنة من محطة أرزيو للغاز المسال التابعة لشركة سوناطراك في الجزائر، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

يشار إلى أن شركة كرواتيا للغاز المسال تعّد ملًكا لمرفق الطاقة الكرواتي المملوك للدولة "إتش إي بي"، والمشغل الوطني لنظام نقل الغاز "بليانكرو"، بنسبة 85% و15% على التوالي، بحسب منصة "إل إن جي برايم." وتفتح شركة سوناطراك أسواقًا جديدة في 23 ماي المنصرم استقبلت كرواتيا أول شحنة غاز مسال جزائرية، إذ سلّمت ناقلة الغاز المسال "أوغارتا" حمولتها إلى وحدة التخزين وإعادة التغوير العائمة، التي تبلغ سعتها 140 ألف متر مكعب بمحطة كرك للغاز المسال في كرواتيا.[3]

ويندرج هذا الإنجاز الجزائري، ضمن الاستراتيجية الاستثمارية التي وضعتها شركة سوناطراك في 27 ماي المنقضي، التي تهدف إلى رفع إنتاج الغاز الطبيعي خلال الأعوام الـ5 المقبلة إلى 200 مليار

---

[1] الجزائر-تتربع-على-قائمة-أكبر-5-صفقات-غاز/ https://www.eldjazaireldjadida.dz/

[2] نفس المرجع

[3] أكبر-5-صفقات-غاز-مسال-في-مايو-2024-الإمارات/ http://attaqa.net/2024/06/04/

متر مكعب سنويا، تنفيذا لتوجيهات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، الذي أمر برفع كميات الصادرات إلى 100 مليار متر مكعب سنوًيا.

ويجمع خبراء منصة الطاقة المُتخصصة في الشؤون الطاقوية، بأنه بمقدور الجزائر الوصول إلى الكمية المستهدفة من الغاز الجزائري، سواء في الإنتاج أو التصدير، في أعقاب إعلان شركة سوناطراك عن استثمارات ضخمة تقدر بنحو 50 مليار دولار، خلال الفترة المُمتدة بين 2024 و2028، بمجالات البحث والتنقيب والاستكشاف وإنتاج النفط والغاز.

تصدرت الجزائر قائمة أكبر 5 صفقات غاز مسال في ماي 2024، حسب التقرير الشهري الذي تصدره منصة الطاقة المتخصصة والذي يشمل صفقات بناء ناقلات الغاز الطبيعي المسال. ويتصدر الغاز المسال قائمة احتياجات مختلف دول العالم من مصادر الطاقة، إذ يتميز بكونه وقودًا نظيفًا ومنخفض الانبعاثات، بالإضافة إلى سهولة نقله من خلال ناقلات الغاز المسال التي تنتشر في كل بحار العالم ومحيطاته.

رابعا: سوناطراك وأوكسيدنتال، وتوتال إنرجي، وإيني[1]

توقيع عقود الشراكة بصيغة تقاسم الإنتاج بقيمة 4 مليارات دولار بين سوناطراك وأوكسيدنتال، وتوتال إنرجي، وإيني. يتمثل العقد في مشروع إنتاج وتطوير سينتج مليار برميل نفط مكافئ من حوض بركين بولاية ورقلة.

سيسمح هذا الاستثمار الهام باستخدام تكنولوجيا الاحتواء ثلاثية الأبعاد عالية الكثافة لأول مرة في الجزائر. كما يتضمن حفر 100 بئر نفط جديدة وتحويل أكثر من 40 بئرآخر. وسيؤدي استخدام تقنية المسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد إلى معدلات استرداد أفضل ووضع معيار جديد لاستخراج النفط في الجزائر من خلال القضاء على الحاجة إلى حفر آبار استكشافية متعددة وتقليل تأثير الاستكشاف والإنتاج على البيئة.

وقد صرحت الرئيسة التنفيذية لشركة أوكسيدنتال, فيكي هولوب خلال حفل التوقيع: "نحن على يقين بأن الجزائر لديها موارد هائلة لم يتم تطويرها بعد، وهذه الشراكة ستفتح الطريق لفرص جديدة وهائلة". كما أشارت إلى أن هذا العقد لا يتعلق فقط بالنفط والغاز حسب، قائلة: "نحن فخورون بأن نكون جزءًا من العلاقات التجارية الثنائية الواسعة بين الولايات المتحدة والجزائر. واليوم نحن شركة النفط

[1] https://dz.usembassy.gov/ar/أوكسيدنتال-توقع-اتفاقية-بصيغة-تقاسم-ا/ تاريخ الاطلاع 2024/06/10 19: 30

الأمريكية الدولية الوحيدة في الجزائر، لكننا نأمل أن هذه الاتفاقية ستمهد الطريق لمزيد من شركات النفط الامريكية لدخول السوق ."

أوكسيدنتال ملتزمة بالمساعدة في مواجهة أكبر التحديات البيئية في العالم. إنها تقوم بعمليات آمنة وفعالة تستعمل قوة تكنولوجيا تخزين ثاني أكسيد الكربون على نطاق واسع لدفع برامج استخراج مُعزز للنفط (EOR) وتتخذ خطوات ملموسة لتقليل الانبعاثات. الكربونية.

تلتزم الشركات الأمريكية مثل أوكسيدنتال بتقديم حلول عالية الجودة لمواجهة بعض أصعب التحديات في العالم باستخدام أحدث التقنيات والابتكار والتغيير الإيجابي. في تقريره لعام 2020، ذكر صندوق النقد الدولي أن الولايات المتحدة تمثل 6.2 مليار دولار من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمي للجزائر، أي ما يقرب من 28 في المئة من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

سعينا من خلال هذه المذكرة الى الإجابة عن الإشكالية المطروحة والمتمثلة في دور الشراكات الأجنبية في تنمية الاقتصاد الطاقوي في الجزائر عبر فصوله الثلاثة والمشروحة عبر الخطة حيث تهدف الشراكة الأجنبية في مجال التنمية بين الدول إلى إقامة المشروعات المشتركة، كما أن دوافع الشراكة تختلف من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، فهذه الأخيرة تهدف إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة، في حين أن أهداف الدول النامية من الشراكة هي أهداف هيكلية تشمل تنمية صناعات جديدة من خلال التنسيق عبر الحدود وهو ما تسمح به الاقتصاديات ذات الحجم الكبير بواسطة الشركات العابرة للقارات نظرا لاتساع السوق وتنوع الإمكانيات.

نظرا لاقتراب نضوب النفط الجزائري، أخذت الحكومة الجزائرية وفق برنامج النمو الجديد آفاق 2030 في البحث عن مصادر جديدة للطاقة من أجل رفع قدراتها الطاقوية، وذلك من خلال استغلال أكبر قدر ممكن من مصادر الطاقة المتجددة والاستثمار فيها، وفي هذا الإطار تم إنشاء عدة مشاريع في مجال الطاقة البديلة عن الطاقة التقليدية بالإضافة إلى عقد عدة اتفاقيات شراكة مع دول أجنبية من أجل القيام بمشاريع مستقبلية لترقية موارد الطاقة المتجددة الكامنة في الجزائر.

تطوير القطاع الطاقوي في الجزائر يعد أمراً بالغ الأهمية للاقتصاد الوطني، وتلعب الشراكات الأجنبية دوراً حيوياً في تحقيق هذا الهدف يعتبر الاقتصاد الطاقوي من أهم القطاعات في الجزائر نظراً لاعتمادها الكبير على موارد الطاقة كمصدر أساسي للدخل الوطني. ومن أجل تطوير هذا القطاع وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الطاقة وزيادة الصادرات، فإن الجزائر تسعى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الشراكات مع شركات أجنبية متخصصة في مجال الطاقة.

حيث تظهر الشراكات الأجنبية أهمية كبيرة في تنمية الاقتصاد الطاقوي في الجزائر، وتعتبر وسيلة فعالة لتعزيز القدرات التكنولوجية والبنية التحتية وتوليد الاستثمارات وتطوير القدرات المحلية، تحتاج الجزائر إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية لتعزيز هذه الشراكات وتقديم بيئة استثمارية ملائمة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في القطاع الطاقوي.

أ) نتائج البحث واختبار الفرضيات

تم التوصل الى جملة من النتائج والتي تحمل في طياتها لمجموعة من الفرضيات

أهمية الشراكات الأجنبية في القطاع الطاقوي ان دور الشراكات الأجنبية في تنمية الاقتصاد الطاقوي في الجزائر يمكن أن يكون متعدد الأوجه ويشمل عدة جوانب مهمة:

1. نقل التكنولوجيا:تساهم الشراكات الأجنبية في نقل التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة في مجال الطاقة إلى الجزائر، مما يعزز القدرة التنافسية للقطاع ويسهم في تحسين كفاءة الإنتاج واستدامته.

2. تطوير البنية التحتية :يمكن للشركات الأجنبية المشاركة في تطوير البنية التحتية للقطاع الطاقوي في الجزائر، مثل بناء المحطات الكهربائية، وشبكات النقل والتوزيع، ومحطات تحلية المياه، مما يعزز القدرة التحملية للبنية التحتية ويدعم توسيع نطاق التغطية الطاقوية.

3. زيادة الاستثمارات وتوليد الوظائف: تعزز الشراكات الأجنبية من مستوى الاستثمار في القطاع الطاقوي وبالتالي تسهم في توفير فرص عمل محلية وتحسين مستوى الدخل للمواطنين.

4. التنويع الاقتصادي: يعمل الاعتماد على الشراكات الأجنبية في تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني، حيث يساهم القطاع الطاقوي في تقليل الاعتماد على القطاع النفطي وتوسيع مجالات النمو الاقتصادي.

5. توليد الوظائف وتطوير المهارات: يساهم التوسع في قطاع الطاقة من خلال الشراكات الأجنبية في توفير فرص عمل محلية وتطوير المهارات والخبرات للعمالة المحلية، مما يسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

6. تعزيز التصدير وتنويع الاقتصاد: يمكن للشراكات الأجنبية في القطاع الطاقوي أن تساهم في زيادة حجم الصادرات من الطاقة، وبالتالي تعزيز العائدات الوطنية وتنويع مصادر الدخل الوطني.

باختصار، الشراكات الأجنبية في القطاع الطاقوي لها دوراً حيوياً في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين البنية التحتية وتوليد فرص العمل في الجزائر، ويساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة و ان نجاح هاته الشركات الأجنبية يترتب عليها مكاسب اقتصادية كبيرة، فرص عمل أكبر، و تحسين للوضع الاجتماعي، تنويع صادرات البلد وتحسين مكتسباتها وهو ما يؤكد **صحة الفرضية الأولى.**

ب) كما تعتبر الموارد الطاقوية التقليدية (النفط والغاز) المساهم الرئيسي في المزيج الطاقوي الوطني، كما تشكل عائداتها مجمل عائدات الدولة من العملة الصعبة، وما يزيد عن النصف من الإيرادات العامة للدولة.

تأخذ الطاقات المتجددة البديلة في الجزائر اشكالا عديدة ومتنوعة المصادر المستمدة منها، وهي عبارة نظيفة وامنة، ولها من الإمكانات ما يؤهلها لكسب مكانة مميزة في منظومة الطاقة العالمية متفوقة على الطاقات الناضبة خاصة في ظل ما تمليه متطلبات التنمية المستدامة.

✓ تجسدت الاستراتيجية الطاقوية في الجزائر في تبني برنامجا اقتصاديا تنمويا في تطوير الطاقات المتجددة عبر شراكات طاقوية لفترة ما بين 2011-2030 الذي يهدف الى زيادة نسبة المشاركة هذا النوع من الطاقات في المزيج الطاقوي تصل الى نسبة 40% من اجمالي نسبة انتاج الكهرباء بحلول سنة 2030، عبر شراكات دولية متعددة

✓ تمتلك الجزائر موقع استراتيجي هام يؤهلها لقيام شراكات اجنبية مهمة في الطاقات المتجددة فهي تمتاز بصحراء شاسعة و سطوع عالي و لها امكانية هائلة خاصة في قطاعي الطاقة الشمسية و طاقة الرياح ، ما جعلها محط أنظار الدول الأوروبية و الأسيوية لتقديم شراكاتها المتنوعة و حتى الاستثمار فيها لتغطية الطلب شمالا وجنوبا ما نلاحظه عبر الشراكات الاجنبية(الجزائرية اليابانية) .

✓ اعتمدت الجزائر مخططا تنمويا في مجال الطاقة للدفع بالاقتصاد الطاقوي قدما وجعله قاطرة لكل الأنشطة الاقتصادية مثلا برنامج طويل المدى للتحكم في الطاقة والانتقال نحو بدائل جديدة، بالإضافة لمحاولة تهيئة المناخ الملائم لخلق شراكات ولتنصيب قدرات هامة من الطاقات المتجددة، هذه الأخيرة التي يعول عليها للخروج من التبعية لقطاع المحروقات وضمان استدامة مواردها الطاقوية من جهة أخرى.

وهذا ما يؤكد صحة **الفرضية الثانية** لدور الشراكات الاجنبية في تنمية الاقتصاد الطاقوي للجزائر.

ت) الدور المحوري لقطاع الطاقة في الجزائر جعله يرتكز على محاور عدة من بينها: النمو الاقتصادي الطاقوي – الامن الطاقوي – وحماية البيئة والاستقلالية وترشيد الاستراد حيث النفط و الغاز يشكلان اللبنة الأساسية في تنمية الاقتصاد الطاقوي في الجزائر.

أهم التحولات الحاصلة في البيئة الطاقوية الجزائرية استجابة لمتطلبات التنمية المستدامة والتحديات المطروحة وطنيا وافريقيا وحتى عالميا انطلاقا من هذا الواقع الطاقوي الذي تعيشه الجزائر، يمكن استخلاص بعض الاستنتاجات يمكن تلخيصها كالأتي:

✓ اذ سمحت الشراكة الاسبانية بنقل الخبرات والتكنولوجيا المتقدمة و التمويل للمحطة SSP1 و يقوم مشروع حاسي الرمل على الية المناقصات العامة لأنه يوفر أفضل جودة و افضل سعر – جودة في صل

الشراكة الأجنبية وهي الالية التي استعملتها وطبقتها شركة سوناطراك لشراء الطاقة المتجددة المنتجة من المحطة لمدة 25 سنة .

✓ البحث والاستكشاف بالشراكة أوصل عدد الآبار المنجزة والتي تم تنقيبها فعلا خلال الفترة 2000_2013 اجماليا 974 بئرا ليشكل إنجاز الشركات الأجنبية منه 360 بئرا بنسبة 38,65%، مما أدى إلى تحقيق 126 اكتشاف، 55 منها جهد سوناطراك الخاص، إضافة إلى 188 اكتشاف جديد خلال الفترة 2014_2020، وهذا راجع للمناقصات وطبيعة العقود المبرمة خلال تلك الفترة.

✓ العائدات المالية الناتجة عن تصدير الغاز والبترول تشكل مصدرا ماليا مهما رئيسيا في تمويل التنمية، وتوفير إحتياطيات الصرف من العملات الأجنبية.

✓ تطور مستوى النشاطات الذاتية لشركة سوناطراك من استكشافات وحفر والاعتماد على التقنيات المكتسبة من الشراكات المختلفة والمتنوعة وانتاجها للبترول والغاز والمشتقات البتروكيميائية.

✓ تشكل هذه الشراكات ثروة من حيث تبادل المعرفة العملية والتنوع الثقافي لقائمة مهمة و متنوعة من الشركاء واختلاف جنسياتهم.

✓ إطار تلبية احتياجات السوق الوطني من الوقود، فقد سمح تنفيذ برنامج إعادة تأهيل المصافي والأعمال المنجزة من طرف الشركة، بغرض تحسين الإنتاج في سنة 2021، بتلبية كامل احتياجات السوق الوطنية من البنزين والمازوت ووقف استيرادهما.

✓ تحدث استراتيجية الشراكة نتائج و اثارا على المدى القريب و المتوسط و البعيد، وتختلف تلك الأثار حسب صيغة شكل العلاقة التي ترسمها الشراكة ويعود الاختلاف في الآثار الى تنوع وتباين الأشكال في جوهرها وبعدها التنموي و الاستراتيجي.

✓ لقد تمكنت سوناطراك لتحقيق شراكات مهمة ومتنوعة مع العديد من الشركات الرائدة من توسيع اكتشافاتها وخطوطها الانتاجية والتصدير الى أسواق دولية أخرى بتحقيق عقودا وإبرامها لتصدير النفط والغار إلى الدول التي تعد من الدول المتطورة صناعيا وتكنولوجيا.

لقد حققت المؤسسة الوطنية سوناطراك من خلال الشراكة عدة امتيازات جعلتها قادرة على تقوية صادراتها ومنافسة بعض الشركات الأجنبية هذا ما يحقق صحة **الفرضية الثالثة** وتمكن سوناطراك من تقوية والاستفادة مستقبلا من الشراكة الاجنبية.

ولتقويتها لا بدى من التركيز على مايلي:

1. اختيار الشراكة الإستراتيجية والمستقبلية وترابطها مع النشاطات المختلفة في القطاعات الأخرى والبحث عن الامتيازات والمزايا، وضمان التوازن إلى ما تطمح إليه شركة سوناطراك والشريك المستقبلي.
2. توسيع الشراكات إلى ميادين البحث والتطوير وجلب التكنولوجيات الحديثة والمستقبلية عبر تحفيز الانتقال الفعلي للخبرات والقدرات.
3. تفعيل مشاريع الشراكات عبر الاحتكاك و تهيئة الظروف عبر الالتفاف حول الادارة الحديثة والثقافات الخلاقة للقيم الانتاجية والقيم الاضافية الايجابية.
4. البحث عن الشراكات ذات القيمة الاضافية الكبيرة لتقليل من الواردات و رفع الصادرات من خلال التركيز على المشتقات من البترول والغاز والصناعات البتروكيميائية التي تدخل في الصناعات المستقبلية في تنمية المواطن الجزائري.

ان هذه الدراسة هي مجرد اثراء لموضوع الشراكات الاجنبية و خاصة بعد جمود اقتصاديات الدول بعد الجائحة كوفيد 19 حيث نجد ان نهوض بهاته الاقتصاديات تم فتح المخططات الاستراتيجية عبر شراكات مهمة و مختلفة و خاصة في قطاع المحروقات و مشتقاته على المدى المتوسط والبعيد و على كل الأصعدة والمستويات التي تؤكدها المؤشرات التي وصلت اليها شركة سوناطراك.

❖ **التوصيات**

1. تسليط الضوء على دور الشراكات الاستراتيجية في دفع عجلة النمو الاقتصادي والمساهمة في تحفيز الابتكار،و توظيف الآليات التي تعتمدها الجزائر في دعم الانتقال الفعال والمستقبلي للتنمية المستدامة وترسيخ مكانة الجزائر كرائدة للشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة في المنطقة.
2. العمل على تعزيز الشراكات الاجنبية في نقل للأصول الغير الملموسة مثل الخبرات والمهرات والمعرفة التكنولوجية التي لا تستطيع التجارة القيام بها ولنا مثلا في تعزيز الجهود الخاصة لشركة سوناطراك من الشراكات المميزة للشركات المستضيفة.
3. التنويع المتوازن و المختلف للشراكات يجعل الانفتاح بتدرج على التصدير وتنويعه.

❖ **افاق الدراسة:**

نقترح بعد المواضيع محل دراسان مستقبلية و المتمثلة في:

- الشراكات المستقبلية في قطاع الصناعات الحديثة و تطويرها
- أهمية الشراكات الأجنبية في الصناعات التحويلية النافعة للجزائر
- شراكات البحث والتطوير والابتكار ودورها في التنمية المستدامة

قائمة المصادر والمراجع

1- المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. الاقتصادي, 5(2).

2. تلحون شوميسة، الشراكة كوسيلة قانونية لتفعيل الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة المحمد بوقرة بومرداس، 2006.

3. دوجلاس موسشيت ترجمة بماء شاهين مبادئ التنمية المستدامة، القاهرة، 2000.

4. سعد طه علام، دراسات في الاقتصاد والعمية، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، القاهرة- مصر، 2003.

5. سميح مسعود برقاوي، المشروعات العربية المشتركة الواقع والآفاق مركز دراسات الوحدة العربية سلسلة الثقافة القومية، بيروت – لبنان، ماي 1988.

6. الشيخ الداوي، محيط، استراتيجيات، هياكل المؤسسة مركز الطباعة الجامعة الجزائر، الجزء الثاني، الجزائر، 1998.

7. عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2006 .

8. عبد السلام أبو قحف الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة مصر، 2003.

9. عبد الوهاب الأمين التنمية الاقتصادية، دار حافظ للنشر والتوزيع، 2000.

10. عدنان بوزيدي الاحتياطات الغازية للجزائر: الرهان والخيارات (ب، م، ن).

11. على واشقربوع ،كمال قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 1999.

12. عماد صالح سلام إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المستدامة، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، 2002.

13. العمر المنتظر المورد النقطة عبارة عن الاحتياطي المؤكد مقسوما على معدل الإنتاج السنوي الحالي فقط

14. غازي عبد الرزاق النقاش، إقتصاديات الموقع والاستراتيجيات العالمية للتحضر والتمية، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 1996.

15.قدي عبد المجيد المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجزائرية بن عكنون الجزائر، 2003.

16.م ريم أحمد مصطفى و إحسان حفظي، قضايا التنمية في الدول النامية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر،

17.محمود ا, سنوسي ب. ع. (2017). تحليل السلوك الإستراتيجي الروسي لتصدير الغاز الطبيعي على ضوء نظرية الألعاب. التكامل

18.محمود العوني، بن عبو، سنوسي، مكانة الصناعة الغازية للجزائر في ظل تغير خارطة الغاز العالمية، الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، العدد 01 جانفي 2018.

19.مصطفى الأسعد، التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بدون ذكر بلد النشر، 2000.

20.ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محدود الشمية الاقتصادية دار المريخ، الرياض، السعودية، 2006.

ثانيا: الرسائل الجامعية

1.بوعشة إسمهان، جدوى استغلال الطاقات الشمسية كطقات متجددة وإمكانية استخدامها فى التبادلات التجارية الخارجية (دراسة حالة الجزائر) ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة الطور الثالث في العلوم التجارية، 2018/2019.

2. شريف بوقصية إنعكاسات تحليل البيئة الخارجية الدولية على التسير الاستراتيجي للمؤسسة الاقتصادية في ظل العولمة: دراسة حالة سوناطراك الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم الضيير، 2015_.

3.طيب سعيدة، الطاقة الشمسية نموذج للطاقات المتجدةة في الجزائر " حالة مشروع DESERTEC " مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستر في إدارة الأعمال تخصص: إستراتيجية، 2013/2014.

4. عبد الرشيد حلولو، السعيد دراجي، الإنتقال الطاقوي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة – د دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية ؛ تخصص: إقتصاد دولي، 2020–2021.

5. علام عثمان البك الإسلامي للتنمية وتمويل التنموية في الدول الإسلامية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2006–2007.

6. نبيل زغبي، أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2011-2012.

7. نصر الدين ساري استراتيجيات الاستغلال المستدام للثروة الغازية بين المتطلبات التنموية الداخلية والاحتياجات العالمية للسوق الطاقوية الدولية دراسة مقارنة بين الجزائر، قطر وروسيا أطروحة دكتوراه جامعة سطيف:1 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم الشيير.

8. نصر الدين ساري، إستراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة الغازية في إطار مبادئ وأهداف التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية على قطاع الغاز الجزائري"، مذكرة ماجستير، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2011.

9. هاجر بريطل دور الشراكة الجزائرية الأجنبية في تمويل وتطوير الطاقات المتجددة في الجزائر – دراسة حالة الشراكة الجزائرية الاسبانية رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة الطور الثالث (ل م د) في العلوم الإقتصادية } تخصص : إقتصاديات النقود والبنوك، والاسواق الملية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015/2016.

10. وهيئة زمال أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي): حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، 2017-2018.

11. يوسف بن مختار إستراتيجية الشراكة بين المؤسسات مذكرة لنيل شهادة دولة في الإدارة والتسيير المدرسة العليا للبنوك، جامعة الجزائر، 1996-1997 .

12. يوهانس أوربلينن، التعاون الدولي حول الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة بشأن الطاقة النظيفة وميسورة التكلفة للجميع، أكاديمية إمارات الدبلوماسية، سلسلة العلاقات لخارجية للتحول في مجال الطاقة، ديسمبر 2018.

ثالثا: المجلات

1. بن فريدة نجاة الساعد رضوان لمساهمة الطاقات المتجددة في تزويد العالم بالطاقة ودعمها للتمية دراسة تحليلية لمصادر الطاقة المتجددة في العالم والجزائر"، مجلة دفاتر اقتصادية جامعة الجزائر، المجلد 11، العدد 1، 2020.

2. بوزرورة ليندة قطاف سهيلة برنامج تطوير الطاقات المتجددة والفاعلية الطاقوية في الجزائر في الفترة بين: 2015-2030، مجلة دفاتر إقتصادية، تايخ النشر : 23/12/2019.

3. بوشري عبد الغني، حاج قويدر عبد الهادي آليات استخدام الغاز الطبيعي لتحقيق تنمية مستدامة في الجزائر"، مجلة علوم الاقتصاد والتسير والتجارة، المجلد : 22، العدد: 01 2019.

4. بوكرة كميلية، الصناعة الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة العددي جامعة أم البواقي الجزائر، جوان 2018.

5. حنان سعيدي سياف وخالد بوجغدار، التوجه الطاقوي نحو الغاز الصخري في الجزائر بين الرهان الاقتصادي والهاجس البيني، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 2، العدد 3 ديسمبر 2017.

6. دلال بحري وخميسة "عقابي الطاقة الشمسية والغاز الصخري خيارات الجزائر ما بعد النفط"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد:13 جويلية 2018.

7. ديقة الشريف والعايب عبد الرحمان العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة، حالة الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2008.

8. رشيد يوسفي وفاطمة طالب إستراتيجية الطاقة البيئية المتجددة في الجزائر، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات المجلد: 02 ، العدد 02 جوان 2017.

9. سارة جدي، طارق حدي، واقع وآفاق الطاقات المتجددة في الجزائر"، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، 20 الجزائر، مدرسة العليا للتجارة قليعة، 20.

10. سعيدة سنوسي وجابة أحمد، برامج الطاقة المتجددة والفعالية الطاقوية آلية لتجسيد الاستدامة (دراسة حالة الجزائر)، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون العدد 48 ديسمبر 2016.

11. سنوسي بن عبو وبن عبد الله رشيدة رشا أهمية استغلال الغاز الصخري والمراهنة عليه كمصدر طاقوي بديل"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس العدد 02 أوت 2019.

12. سنوسي بن عيو، سعيدة طيب، الإستراتيجية التحول الطاقوي وفق برنامج الطاقات المتجددة، 2030"، مجلة مدارات سياسية، جامعة وهران، الجلد 2 العدد2 ديسمبر، 2018.

13. طارق خاطر واسمهان خاطر، الغاز الصخري في الجزائر بين المنافع والأضرار، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد: 04 جوان 2016.

14. عاشور كنوش وبلعزور بن طلي، الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد:2، ص170.

15. عائشة عميش وسهام طرشاني، التحول الطاقوي كالية لإستدامة الأمن الطاقوي في دول المغرب

العربي: آفاق وتحديات"، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد: 08، العدد:01، 2021.

16. عبد القادر بلخضر، الخيارات الاستراتيجية للخروج من التبعية للمحروقات وتحقيق التنمية المستدامة مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، العدد: 6، جوان 2018 .

17. عبد الناصر مشري وبوفارس الشريف، إمكانية استغلال الغاز الصخري كمصدر للتنويع الطاقوي في الجزائر: بين الضرورة الاقتصادية والمتطلبات البيئية، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد: 07 ديسمبر 2017.

18. عدنان حسام، بلقربوز مصطفى، ملاح عدة ، الإستثمار الأجنبي المباشر في مجال الإقتصاد الأخضر وأثره على التنمية المستدامة (دراسة حالة الجزائر)، مجلة الإستراتيجية والتنمية، معدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول، مجلد –09 عدد خاص، تاريخ النشر : 25/07/2019.

19. علي طالم، "الأمن" الطاقوي وتنويع الموارد الطاقوية كمدخل لبناء نموذج جديد للتنمية وتحقيق جودى الحياة في الجزائر"، مجلة الاستراتيجيات والتنمية المجلد: 09، العدد 03، ج:2، 2019.

20. عمامرة ياسمينة، ممو سعيدة إستراتيجية تطوير إستثمارات الطاقة المتجددة في الجزار في ظل التوجه نحو الإستدامة: قراءة في الواقع واستشراف للمستقبل، مجلة دفاتر إقتصادية، المجلد –10– العدد 02 ، 2018.

21. عمر رزقة وغريب بولرياح أثر تقلبات أسعار النفط على الاستثمارات النفطية في شركة سوناطراك: دراسة تحليلية قياسية 2000_2018، جامعة الجزائر 3 مجلة المؤسسة، المجلد: 09، العدد: 01، 2020.

22. العيد قريشي خطة الطاقة الشمسية في منطقة البحر المتوسط (MSP) كحافز لتجسيد التنمية المستدامة في الجزئر، مجلة البحوث الإقتصادية والمالية؛ المجلد السادس، العدد الثاني، ديسمبر 2019 .

23. مصطفى بلمقدم وآخرون الغاز الطبيعي في الجزائر: آفاق واعدة وتحديات"، مجلة التنظيم والعمل، العدد:04 .

24. معسكري سميرة يماني ليلى الطاقات المتجددة كأداة للتنويع الاقتصادي في الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد 2 دسيمر 2020.

25. يعني فريد، نحياني رضاء "صناعة الطاقات المتجددة ودورها في تجسيد التنمية المستدامة في

الجزائر مع الإشارة إلى البرنامج الوطني للطاقات المتجددة (2011-2030)، مجلة الاق والبيئة، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، 2018.

رابعا: المحاضرات

1. روبيح حياة ، محاضرات في التعاون الدولي في مجال الطاقة ، مجموعة محاضرات مقدمة لطلاب سنة الأولى ماستر ؛ تخصص : تعاون دولي السداسي الثاني .

2. عبد العزيز وطبان الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، بدون تاريخ النشر.

خامسا: المداخلات

1. الأهداف التنموية للألفية 2010 وآثار الأزمات الاقتصادية العالمية على تحقيقها التقرير العربي الثالث، الأمم المتحدة جامعة الدول العربية .

2. سناء عبد الكريم، دور التعليم عن بعد في التمية البشرية المستدامة، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 07- 08 أفريل 2008.

3. ريمة مخلوطة و سلمى قطاف مساهمة التنمية البشرية في تحقيق التنمية المستدامة مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 07 08 أفريل 2008.

4. أسامة محمد عبيدات و خيرية العبادي الشراكة في التعليم تجربة المملكة الأردنية الهاشمية، مداخلة مقدمة ضمن مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام والخاص، إربد – المملكة الأردنية الهاشمية، جوان 2008،.

5. بثينة المحتسب ورائدة أبوعيد الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة ضمن مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام والخاص إربد – المملكة الأردنية الهاشمية، جوان 2008.

6. أحمد مخلوف و آخرون إدارة الآثار المالية لإستراتيجية الشراكة حالتي مجمعين صناعيين بالجزائر (صيدال و إسبات)، مداخلة مقدمة ضمن مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام والخاص إربد – المملكة الأردنية الهاشمية، جوان 2008.

7. سحر قدوري الرفاعي التنمية المستدامة مع تركيز التخصيص على الإدارة البيئية: إشارة خاصة للعراق، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العربي الخامس حول المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة: التجارة الدولية وأثرها على لتنمية المستدامة، للمنظمة العربية للتنمية الإدارية، تونس، سبتمبر 2006.

8. حبابه عبدا الله، العمية الشاملة المستدامة المبادئ والتنفيذ – من مؤتمر ري ودي جانيرو 1992 إلى مؤتمر بالي 2007 مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس– سطيف، أيام 07 08 أفريل 2008.

9. عجلان العياشي، تفعيل دور الجباية البينية لتحقيق التنمية المستدامة حالة الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاية الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، سطيف أيام 07 08 أفريل 2008.

10. عظيمي دلال، البعد الإستراتيجي للابتكار في المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 07 08 أفريل 2008.

11. بن سديرة عمر وبوهزة محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر كإستراتيجية للتنمية المستدامة: حالة الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 07 08 أفريل 2008.

12. بومعراف إلياس وعماري عمار من اجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 07 08 أفريل 2008.

13. قدي عبد المجيد الاقتصاد الجزائري والشراكة الأجنبية خارج المحروقات في ظل المناخ الاستثماري الجديد مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة ورقلة، 22–23 أفريل 2003.

14.عائشة نجاح، ناصر شداد، الاستثمار في الطاقات المتجددة خيار إستراتيجي لتنويع الاقتصاد الجزائر"، الملتقى الوطني حول: رهانات التنويع الاقتصادي في ظل البحث عن نموذج اقتصادي جديد في الجزائر، يوم 29 مارس 2021 جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر.

15.محمد التهامي طواهر وآخرون مسيرة قطاع المحروقات في الجزائر (1956-2012)؛ التحديات أهم الإنجازات والآفاق، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي: الجزائر خمسون سنة من التجارب التنموية ممارسة الدولة، والاقتصاد و المجتمع، الجزائر، 01 أوت 2012.

16.من 25 إلى 27 سبتمبر 2015: الجمعية العامة للأمم المتحدة ستتبنى مجموعة جديدة من أهداف التنمية المستدامة.

سادسا: القوانين التشريعية و التنظيمية

1. قانون رقم 88-14 المؤرخ في 3 ماي 1988 يعدل و يتمم القانون المدني، الديوان الوطني للأشغال التربوية 1999.

2. القانون التكميلي 2009 الخاص بالشراكة مع المستثمرين المقيمين

3. قانون رقم 13/82 مؤرخ في 28 أوت 1982 يتعلق بتأسيس الشركات المختلطة و سيرها، الجريدة الرسمية عدد 35، الصادر في31 أوت 1982.

4. القانون رقم 07/05 مؤرخ في 28 أفريل 2005 يتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية عدد 50 الصادر في 19 جويلية 2005.

5. القانون رقم 14/86 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بمجال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، الجريدة الرسمية العدد 35 سنة .1986

6. القانون رقم 227/63 مؤرخ في 26 جويلية 1963، المتضمن قانون الاستثمارات الجريدة الرسمية عدد 53، الصادر في 20 أوت 1963.

7. القانون رقم 21/91 مؤرخ في 04 ديسمبر 1991 يعادل و يتمم القانون 14/86 المتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب الجريدة الرسمية عدد 63 الصادر في 19 ديسمبر 1991.

8. الأمر رقم 08/06 مؤرخ في 15 جويلية 2006 يعدل و يتمم الأمر رقم 01/03 المؤرخ في 20 أوت 2001 للمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 47، الصادر في 19 جويلية 2006.

9. الأمر رقم 10/06 مؤرخ في 29 جويلية 2006 يعدل و يتمم القانون رقم 05/07 المؤرخ في 28 أفريل 2005 والمتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية عدد 48 الصادر في 30 جويلية 2006.

10. أمر رقم 66/284 مؤرخ في 15 سبتمبر 1966 يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية عدد 80، الصادر في 17 سبتمبر 1966.

11. الأمر رقم 02/01 مؤرخ في 20 أوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 47.

12. المرسوم التشريعي رقم 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار الجريدة الرسمية عدد 64، الصادر في 10 أكتوبر 1993.

سابعا: تقارير

1. التقرير السنوي 2021 لشركة سوناطراك

2. تقرير السنوي لسنة 2021

3. التقرير السنوي لشركة سوناطراك لسنة :2020-2021

4. التقرير السنوي لشركة سونطراك .2022

5. التقرير التنوي لشركة سونطراك لسنة 2022

6. سوناطراك، التقرير المالي للحسابات الموحدة لمجمع سوناطراك، تقرير 2019.

7. وزارة الطاقة والمناجم حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم لسنة 2013، طبعة 2014.

8. اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا) ، دور الطاقة المتجددة في الحد من تغير المناخ في منطقة الإسكوا؛ الأمم المتحدة؛ نيويورك، 2010.

ثامنا: المواقع الالكترونية

1. وحدة أبحاث الطاقة، ماذا تعرف عن أكبر دولة من حيث المساحة في افريقيا، نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3BC9NE

2. حمزة كحال الغاز الصخري الجزائري .. ملاذ مرفوض شعبيا لمواجهة انهيار النفط، 21 مارس 2020، نقلا عن الموقع: https://bit.ly/3s MUkfC

3. التعاون الدولي وهيئاته ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية ، موقع إكتروني : التعاون الدولي وهيئاته (politics-dz.com) (Giz-jaica-usaid)

4. محمد فرحات بعد الكشف النفطي ...ماذا تعرف عن قطاع الطاقة الجزائري نقلا عن الموقع الالكتروني:https://bit.ly/3DNVOHb

5. وكالة الأنباء الجزائرية احتياطات الجزائر من المحروقات كبيرة لكن غير مستكشفة كليا، نقلا عن الموقع، https://bit.ly/2WoMVas

6. احتياطيات-الغاز-الصخري-في-الجزائر-تجع/ https://attaqa.net/2024/03/06 /

7. ياسر نصر، 600 إكتشاف نفط وغاز في الجزائر خلال 51 عاما.. قفزة تاريخية، نقلا عن الموقع الالكتروني:https://bit.ly/3zCyklh

8. الجزائر رويترز، تراجع احتياطي الجزائر من النقد الأجنبي إلى 42 مليار دولار نقلا عن الموقع الالكتروني:https://reut.rs/3Zczl5m

9. صبرينة مزياني مشكلة أمن الطاقة وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري المركز الديمقراطي العربي، يوليو 2017، نقلا عن الموقع الالكتروني: https://bit.ly/3sDdnJw

10. محمد عرقاب، "دخول مشروع توسعة أنبوب نقل الغاز قصدير"، بني صاف، أدرج يوم الجمعة 07 ماي 2021، اطلع عليه يوم http://wwwapdaeconomie 2022/04/11 /

11. توفيق حكار بيئة سوناطراك تلتزم بتكثيف جهودها للتخفيف من حدة انبعاث الغازات الدفيئة، نقلا عن الموقع الالكتروني: https://bit.ly/3yhOSBN

12. ياسمين به الجزائر دعمت أمن شركاءها طاقويا، نقلا عن الموقع الالكتروني: https://bit.ly/3047det

13. Sonatrach, Op.cit https://bit.ly/2WrpE8b ,

14. date09/06/2024 https://news.radioalgerie.dz/ar/node/5276

15. الملفات-ألسبوعية/ملفات-خاصة سوناطراك-دور-محوري-في-سوق-الطاقة-العالمي/203286html www ech.chaab- item//ar/com .

16. الجزائر-تتربع-على-قائمة-أكبر-5-صفقات-غاز/ https://www.eldjazaireldjadida.dz/

17. أكبر-5-صفقات-غاز-مسال-في-مايو-2024-الإمارات/ http://attaqa.net/2024/06/04/

18. https://dz.usembassy.gov/ar/أوكسيدنتال-توقع-اتفاقية-بصيغة-تقاسم-ا تاريخ الاطلاع 2024/06/10 3 :019

تاسعا: المراجع بالغة الاجنبية

كتب فرنسية:

1. Robert Axelrod, Theoretical Foundations Of Partnerships for Economic Development, Draft of a paper prepared for delivery at the World Bank Conference on Evaluation and Development-The Partnership Dimension, Washington- United States, July 23-24, 2001**.**

2. BenamarBeravayal, Le partenariat une expérience et des perspectives, 3eme année scientifique et technique, Alger le 19-22 avril 1998**.**

3. Bruno Ponson et autres, Partenariat d'entreprise et Mondialisation, Karthala, Paris, 1999,

4. .Garette et P.Daussauge, Les stratèges d'alliance, ED d'organisation, Paris, 1995.

5. J.ClaudeRuano-Borbalan, Partenariat clé de réussite américaine, Science humaines hors série, N: 20, Paris, Mars-Avril 1998**.**

6. Marie Françoise Labouz, Le Partenariat de L'union Européenne avec Les pays tiers, Conflits et Convergences, Bruyant, Bruxelles, 2000.

7. Richard D'aveni, Hyper compétition, Edition Vuibert, Paris, 1995.

8. B.Garette, P.Daussauge, Anticiper les conséquence des alliances stratégiques, Revue Française de gestion, N: 112, Juin-Aout 1997.

9. Chantal bonnet, marché et développement durable un modél gagnant, éditions Ipha, Alger, 2006, **..** .2005

10. Guide investir en Algérie, Edition 2014.

11. Jonathan Levin and Steven Tadelis, A Theory of Partnerships, Stanford University, California- United States, August 2002.

12. Un partenariat réel global pour réussir le développement durable:http://www.uneca.org/fr/stories/un-partenariat-.%C3%A9el-global-pour-r%C3%A9ussir- d%C3%A9veloppement-durable

13. British petroleum, Statistical review of world energy, june 2021, 70 edition.

14. OAPEC, Annual statistical report, 2020.

15.

16. Sonatrach, Un effort soutenu dans l'exploration et la performance opérationnelle, Date of recovry (20- 08-2020): https://bit.ly/2WrpE8b

17. Sonatrach, Poster efforts de Sonatrach dans la réduction des gaz à effet de serre, Salon International des Energies enouvelables, des Energies Propres et du Développement Durable, Oran du 27 au 29 octobre 2015, 1'Algérie, 2015.

الملاحق

الملحق رقم(01) نموذج لمحطات الطاقة الشمسية الفولتوضوئية

مزرعة Desert sunlight بمقاطعة ريفرسايد بكاليفورنيا



ترتبط المزرعة بمزرعة Topaz solar باعتبارها أكبر محطة طاقة شمسية عاملة في العالم. تحتوي علي 8 مليون لوح شمسي. وتقوم بتوليد 550 ميجاووات من الطاقة الشمسية باستخدام الواح الطاقة الشمسية الفلتوضوئية Photovoltaic وتقوم المحطة بتوليد طاقة كهربية بواسطة الواح الطاقة الشمسية الفولتوضوئية تكفي لتلبية أحتياجات ما يقرب من 170 الف منزل من الكهرباء.

محطة Topaz Solar بكاليفورنيا.



محطة توباز سولار والتي أنشأتها شركة First Solar بتكلفة 2.5 مليار دولار . وسعة انتاجها الكهربية هي 550 ميجا وات وهذه المحطة مملوكة الآن ل BHE Renewables وتم انشاء هذه المحطة من الواح شمسية من النوع Thin film .

الملحق رقم (02): نموذج لتطبيقات الطاقة الشمسية الضوئية في المنازل والشوارع

الالواح الشمسية علي اسطح المنازل



تطبيقات الطاقة الشمسية في الشوارع



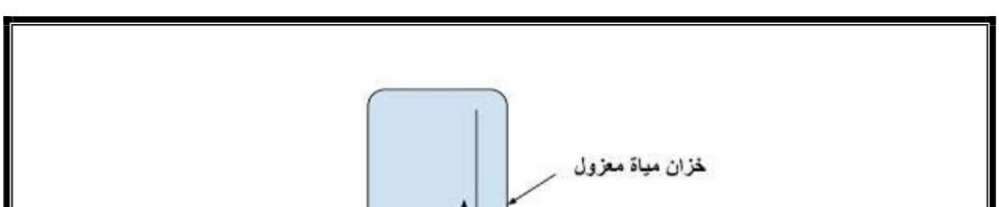
الملحق رقم (03): التطبيقات المتداولة للتسخين الشمسي للمياه والمكونات الأساسية لمختلف النظم

المستخدمة

	درجة الحرارة المئوية للاستخدام									
	20	30	40	50	60	70	80	90	100	100>
نوع الاستخدام النهائي	تسخين مياه أحواض السباحة.		- تسخين المياه الصحية؛ - تدفئة الهواء أو الفراغات الداخلية؛ - استعمالات صناعية مختلفة.			- تدفئة الهواء والفضاءات الداخلية؛ - نظم التبريد الشمسي في مرحلة واحدة؛ - استعمالات صناعية/تحلية مياه.			- استعمالات صناعية تتطلب درجات حرارة مرتفعة؛ - نظم التبريد الشمسي ثنائية المرحلة.	
المجالات والقطاعات المعنية بالاستخدام النهائي	أحواض السباحة الخاصة والعامة (خاصة الخارجية منها).		- فنادق، منشآت سياحية، مطاعم؛ - محلات سكنية، إقامات جامعية، ثكنات عسكرية؛ - مراكز استشفائية، منشآت رياضية وترفيهية، حمامات عامة؛ - صناعات غذائية.			- الأبنية المخصصة للمكاتب، المحلات التجارية، وغيرها من الأبنية؛ - المنشآت الصناعية.			- الأبنية المخصصة للمكاتب؛ - المحلات التجارية وغيرها من الأبنية غير السكنية؛ - المنشآت الصناعية.	
نوع اللواقط الشمسية المستخدمة عادة	لواقط شمسية غير مزججة (بدون غطاء) مصنوعة من مواد بلاستيكية مرنة.		- لواقط مسطحة ومزججة (طلاء عادي أو طلاء انتقائي)؛ - لواقط أنبوبية مفرغة، ذات كفاءة متوسطة.			- لواقط أنبوبية مفرغة ذات كفاءة عالية.			- لواقط مركزة لأشعة الشمس؛ - لواقط أنبوبية مفرغة ذات كفاءة عالية جداً.	
نوع النظم الشمسية وآليات تخزين المياه وتدويرها	نظام لتدوير المياه عبر الضخ الآلي، وخزان المياه هو حوض المسبح.		- سخان فردي يعتمد السيفون الحراري أو مجموعة مترابطة من هذا النوع من السخانات الفردية: يتم تدوير المياه دون اللجوء إلى مضخة، وخزان المياه هو جزء من السخان الفردي. - نظم تسخين شمسي مركبة يكون فيها خزان المياه مستقلاً عن اللواقط الشمسية، ويعتمد الضخ الآلي لتدوير المياه بين اللواقط الشمسية وخزان/خزانات المياه.			- نظم تسخين شمسي مركبة تعتمد خزان مياه مستقل، وتدوير المياه بالضخ الآلي.			- نظم تسخين شمسي مركبة تعتمد خزان مياه مستقل، وتدوير المياه بالضخ الآلي.	
ملاحظات	يتم تسخين المسابح الخارجية في فصلي الخريف والربيع.		يُعد استعمال السخان الشمسي الفردي الاستخدام الأكثر انتشاراً في أنحاء العالم.			لا يمكن استخدام السخان الفردي لهذا النوع من الاستعمالات.			يمكن اللجوء إلى سائل حراري غير المياه عند الاقتضاء.	

المصدر : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **دور الطاقة المتجدّدة في الحدّ من تغيّر المناخ في منطقة الإسكوا**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2012،ص26.

الملحق رقم (04): نموذج لعمل السخان الشمسي



الملحق رقم (05): نموذج لمحطات الطاقة الشمسية الحرارية المركزة



الملحق رقم (06) :محطة طاقة الرياح بأدرار



الملحق رقم (07): الربط الكهربائي مع الدول المجاورة



الملحق رقم (08) :أول توربينة رياح في الجزائر



الملحق رقم (09): موقع محطة الطاقة الشمسية الأولى **SPP1**



الملحق رقم (10) :الخصائص التقنية لمحطة الطاقة الشمسية 1SPP

	Parabolic Trough
Size	30-300 MW
Operating Temperature	390 °C
Peak Efficiency	20%
Net Annual Efficiency	11-16%
Commercial Status	Available
Costs	
USD/m2	630-275
USD/W	4.0-2.7
centsUSD/KWh	40-12

الملحق رقم (11): مساهمات شركة سوناطراك في رؤوس أموال الشركات الطاقوية من الشراكات الاجنبية

في عام 2019، يتكون مجال تطبيق الترحيد من 396 وحدة محاسبية ممثلة للشركة الام سوناطراك الى جانب 118 كيانا (مساهمات وفروع)، 69 منها مدمجة بالكامل و49 وفقا طريقة المعادلة.

1-2 الشركات الفرعية والمساهمات في الجزائر:

اسم المؤسسة	ملكية رأس المال
AIE HOLDING	**100% SH Spa**
SKH	10% AIE, 29% AEC, 51% AUI , 10% SONELGAZ
SKS	30% AIE, 20% AEC, 50% SONELGAZ
SKT	49% AIE, 51% SONELGAZ
SKD	49% AIE, 51% SONELGAZ
SKB	49% AIE, 51% SONELGAZ
SIP HOLDING	**100% SH spa**
SOMIZ	100% SIP
SOMIK	100% SIP
2SP	98%SIP,1% SOMIZ,1%SOMIK
SOTRAZ	100% SIP
G-CCO	100% SIP
CASH	63,82% SIP, 18,23% NAFTAL, 11,96% CAAR, 5,98% COR
BAOSEM	50% SIP, 15% Naftal, 35%Sat Info
SARPI	100% SIP
STH	60% SIP, 20% EPA, 15% EPS, 5% EPB
SVH HOLDING	**100% SH spa**
HYPROC SHIPPING COMPANY	100% SVH
NAJDAMAGREB	100% HYPROC SHIPPING COMPANY
NEAL	45% SVH
SPP1	14% SVH,20% NEAL,51% ABENER ENERGIA,15% COFIDES
AEC	100% SVH
KAHRAMA	100% AEC
DEM SOUK TLATA (AAS) (MYAH TILIMCANIA)	49% AEC
DEM FOUKA (MT)	49% AEC
DEM TENES	49% AEC
DEM MOSTAGANEM (STMM)	49% AEC
DEM HAMA (HWD)	30% AEC
DEM BENI SAF (BWC)	49% AEC
DEM SKIKDA (ADS)	49% AEC
DEM CAP DJENET (SMD)	49% AEC
DEM MAQTAA	43% AEC
DEM HONAIN (MBH)	49% AEC
NAFTAL	100% SVH
BAG	100% NAFTAL
STPE	50% NAFTAL,50% SNTF
COGIZ	100% SVH

اسم المؤسسة (يتبع)	ملكية رأس المال
SOALKIM	**100% SH spa**
HELIOS	51% SOALKIM, 49% HELAP France
AOA	49% SOALKIM, 51% Divers
SORFERT	49% SOALKIM, 51% OCI
HELISON PRODUCTION	49% SOALKIM, 51% LIND AG
ASMIDAL	100% SOALKIM
ASFERTRADE	100% ASMIDAL
ALPHYT	100% ASMIDAL
WG SOMIAS	45% ASMIDAL
FERTIAL	34% ASMIDAL
SGS	20% ASMIDAL
ISGA	16,67% ASMIDAL, 16,67% SIP
SPP HOLDING	**100% SH spa**
ENAC	100% SPP
ENAGEO	100% SPP
GCB	100% SPP
ENGTP	100% SPP
SAFIR	100% SPP
ENSP	100% SPP
BJSP	80% ENSP, 20% BAKER HUGHES
HESP	51% ENSP, 49% HALLIBURTON CORPORATION
BASP	40% ENSP, 60% HALLIBURTON
WESP	49% ENSP
MESP	49% ENSP
ENTP	100% SPP
ENAFOR	100% SPP
FORAQUA	67% ENAFOR
SAHARA WELL(SWCS)	49% ENAFOR
ALGESCO	24% SPP
M.I. ALGERIA	40% SPP
APEC	51% SPP, 49% BHGE
SPA JSS	75% ENAFOR, 21,40% CSA, 3,60% Autres
ALBARYTE SPA	20% ENAFOR, 20% ENTP, 20% ENSP, 40% ENOF
SGS HOLDING	**100% SH SPA**
TAL	100% SGS
TTA	100% TAL
COMINTAL	20% SGS
SSPA MCA	99,48% SGS
AGRO ALIMENTAIRE ACTIVITE	100% SGS

2.2 الشركات الفرعية والمساهمات في الخارج:

اسم المؤسسة	ملكية رأس المال
ANGT	25% SH SPA, 25% HYPROC SHIPPING COMPANY, 25% ITOCHU, 25% MOL
MLTC	25% SH SPA,25% HYPROC SHIPPING COMPANY
SLTC	25% SH SPA, 25% HYPROC SHIPPING COMPANY
TRANSMED	50% SH Spa, 50% ENI
SONATRACH-RÉ	90% SH SPA, 10% SIHC Holding
MEDGAZ	42,96% SH Spa, 42,00% Cepsa, 14,95% GNA
MARICONSULT	50% SH SPA, 50 %ENI
GALSI	47,06 % SH SPA, 23,53% EDISON Spa, 17,64% ENEL PRODUZIONE, 11,77% HERA Spa
STEP	51% SH SPA, 49% TOTAL
SIHC HOLDING	**100% SH SPA**
TMPC	50% SIHC, 50% ENI
SAMCO	90% TMPC, 5% SH Spa, 5% ENI
SPTC BVI	100% SIHC BVI
SBAC	100% SPTC BVI
SIPEX	100% SIHC BVI
SH PEROU	80% SIPEX, 20% SIHC BVI
SIPEX MAURITANIE	100% SIPEX
SIPEX NIGER	100% SIPEX
SIPEX MALI	100% SIPEX
SIPEX LYBIE	100% SIPEX
NUMHYD	50% SIPEX
SPI BVI	100% SIHC BVI
HELISON MARKETING	49% SPI BVI
SPC BVI	100% SIHC BVI
ALTC	100% SPC BVI
RNTC	100% SPC BVI
HMTC	100% SPC BVI
SPOTC	100% SPC BVI
SGCC	100% SPC BVI
NEW OCEAN VENTURE	100% SPC BVI
SIFID (ex SPC NA)	100% SIHC BVI
SPIC BV	100% SIFID
SGM	100% SPIC BV
BASP - PROPANCHEM	49% SPIC BV
CGC	30% SPIC BV
SGC	100% SPIC BV
GEPESA	30% SPIC BV
SRI	100% SPIC BV
SIPCO	100% SIHC BVI
SIPCO PEROU	100% SIPCO
TG PERU	21,18% SIPCO PEROU
SBSC	30% HYPROC SHIPPING COMPANY, 20% SPTC BVI, 50% BW GAS